الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والإنسانية

المسألة الدينية وأثرها على النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1936-1956م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في تخصص المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

حليمة كشكاش

إشراف الدكتور:

محمد الحاكم بن عون

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
طاهر سبقاق	محاضر أ	رئيس اللجنة
محمد الحاكم بن عون	محاضر ب	مشرفا ومقررا
محمد حناي	مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020م/1441-1442ه

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

أهــدي ثمــرة هــذا الجهــد إلــى أحلــى مــا فــي الوجــود والــديّ- أمــي وأبــي - اللــذان بفضــلهما وصــلت إلــى هــذه الدرجــة، وإلــى إخــوتي وأخــواتي كــل واحــد باســمه، وإلــى "فطــومتي" الصــغيرة المدللــة، وخاصــة أمــي وأخــي "عبــد الصــمد" الــذي شــجعاني للإكمــال هــذا المســار الدراســي، و وصــولي إلــى هــذا المســتوى، وإلــى أعــز وأقــرب النــاس إلــي أحبتــي وأصــدقائي مــن قريــب وبعيد.

شكـر وتقـدير

أثنـاء المسـار الـذي سـلكته فـي إنجـاز هـذا البحـث، أقـدم شـكري إلـى أسـتاذي الفاضـل "محمـد الحـاكم بـن عـون"، وأشـكره علـى كـل مسـاعدة قـدمها إلـي مـن كتـب ونصـائح وإرشـادات، أيضـا وأشـكره علـى حسـن المعاملـة معـي، وأسـأل الله تعـالى أن يوفقـه فـي حياتـه ومسـاره المهنـي والدراسـي، أيضـا أشـكر أخـي "عـدلان" وأختـي "عواطـف" كثيـرا علـى المسـاعدة التـي قـدماها إلـي، وأدعـو مـن الله أن يوفقهمـا فـي حياتهمـا، أيضـا أشـكر أخـي محمـد الأمـين، وأختـي هـاجر وسـامية علـى مسـاعدتهم، طالبـة لهـم التوفيـق في حياتهم إن شاء الله.

قائمة المختصرات[1]

الكلمة	المختصر
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	ج.ع.م.ز
شارل روبير أجيرون	ش.ر.أ

[1] سأتجاوز عن المعروف من المفردات (ط.ج.س.ع...)

مقـــــدمة

مقدمـــة:

- **التعريف بالموضوع:**

نظرا للمكانة التي تحظى بها البلاد الجزائرية بين بلدان المغرب العربي، مما جعلها محط أنظار بعض البلدان ومن بينهم فرنسا، والتي قامت باحتلالها سنة 1830م. ولما سيطرت على الجزائر، بدأت بتطبيق سياستها الإجرامية على الجزائريين في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الديني والاقتصادي الذي هو بالدرجة الأولى ديني عقائدي، الذي تهدف إلى تحقيقه بشتى الوسائل، فبدأت بتطبيق سياستها الفرنسية الدينية في الجزائر، لكنها جوبهت بردة فعل قوية من طرف الشعب الجزائري وخاصة الإصلاحيين وهم رواد "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، الحاملين لأهم مقومات الشعب الجزائري من جانب إصلاحي وسياسي. ومن هذا المنطلق نحن بصدد دراسة ومعرفة موضوعنا هذا والمتمثل في: المسألة الدينية وأثرها على النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1936-1956م). والتطرق إلى أهم الجوانب التي تحتوي عليه.

- **إشكالية الموضوع:**

مما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي: ما تأثير المسألة الدينية على النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟

ويندرج ضمن هذا الطرح تساؤلات فرعية تتمثل في:

- نشأة جمعية العلماء دينية أم سياسية؟
- ما أهم المطالب الدينية للإصلاحيين؟
- مظاهر النشاط السياسي للجمعية؟
- هل حققت جمعية العلماء مطالبها الدينية من خلال نشاطها السياسي؟

- **دوافع اختيار الموضوع:**

أ- الدوافع الذاتية:

بالنسبة للدوافع الذاتية هو أن هذا الموضوع لما طرح من طرف الأستاذ الفاضل، كانت هناك قابلية في دراسته، ومعرفة وفك الغموض الذي كان موجودا فيه، وأثناء البحث فيه، كانت هناك رغبة في مواصلة البحث فيه.

ب- الدوافع الموضوعية:

- لم يدرس الموضوع بشكل مفصل، فقد درس نشاط الجمعية السياسي وكذا علاقته بالطرقيين. غير أن علاقة المسألة الدينية بالنشاط السياسي لم تحظى بالدراسة.
- تسليط الضوء على أهم دافع جعل الإصلاحيون يخوضون النشاط السياسي، بل ويعود إلى فترة الأربعينات والخمسينات.
- المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بمثل هذه المواضيع.

- **حدود الدراسة (البحث):**

- الفترة الزمنية لموضوع البحث تبدأ من سنة 1936م، أي من مشاركة جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى غاية سنة 1956م، أي انتهاء دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جراء السياسة الفرنسية ومضايقتها.

- أما بالنسبة لمكان موضوع البحث فكان في الجزائر بداية من قسنطينة إلى خارجها في القاهرة و فرنسا.

- **المناهج المستخدمة في البحث:**

المنهج التاريخي الذي يتكون من ثلاثة مراحل أولاها جمع المادة العلمية من مصادرها ومراجعها، ثم قراءتها وفهمها بإستخدام التحليل والشرح، وآخر مرحلة فيه هي بناء موضوع الدراسة وتركيبه، مستعينين بمناهج أخرى كالإحصاء في ضبط ورصد أرقام وبيانات الموضوع.

- **خطة البحث:**

بالنسبة لخطة البحث تتكون من مقدمة بعناصرها بداية من التعريف بالموضوع إلى آخر عنصر فيها، ثم نأتي إلى أهم ما في الهيكل وهو العرض المتكون من فصول ومباحث، ولقد قسمنا العرض إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول يتناول سياسة فرنسا الدينية، وتطبيقها على الجزائريين قبل 1931م.ويندرج ضمنه أربعة مباحث. المبحث الأول الذي طبقت فيه سلطة الاحتلال سياسة العنف من خلال سلبها لأوقاف المسلمين الجزائريين والسيطرة عليها، أما المبحث الثاني تناولنا فيه فرض فرنسا لسياسة التنصيرية من خلال جلب الجمعيات التنصيرية، واستخدامها لمختلف الأساليب لتنصير الجزائريين وتقريبهم إليها. والمبحث الثالث تطرقنا فيه كيف قامت فرنسا

بالقضاء على التعليم العربي، ومحاربة اللغة العربية في المساجد والزوايا، واستبدالها باللغة الفرنسية، أيضا سعت لدمج اللغتين معا بهدف إبعاد الجزائريين عن لغتهم العربية الأصيلة. أما المبحث الرابع إصدار السلطة الفرنسية لعدة مراسيم لإخضاع القضاء الإسلامي إلى القضاء الفرنسي، وتجريد الجزائريين من مناصبهم، ومحاكمتهم أمام قضاة فرنسيين، لا حق لهم فيه.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من تأسيسها إلى غاية سنة 1936م. المبحث الأول تكلمنا فيه عن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى قانونها الأساسي. والمبحث الثالث وهو أهم ما في هذا الفصل الذي يتناول أهم المطالب الدينية التي طالبت بها جمعية العلماء سلطة الاحتلال.

وأخيرا الفصل الثالث الذي هو مهم بالنسبة للموضوع البحث الذي تحول فيه النشاط الإصلاحي للجمعية إلى نشاط سياسي بداية من مشاركتها في المؤتمر الإسلامي إلى غاية سنة 1956م، من أجل تحقيق مطالبها الدينية. ففي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي. و المبحث الثاني عالجنا فيه نشاط جمعية العلماء السياسي من بداية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1951م، من خلال مشاركتها مع الأحزاب السياسية. أما المبحث الثالث الذي يمثل الدور الحاسم من خلال مساندة جمعية العلماء لثورة 1954م، ومشاركتها فيها إلى غاية انتهاء دورها سنة 1956م.

هذا ما تناولته في الفصول الثلاثة (العرض)، ثم ختم البحث بخاتمة توصلنا فيها على استنتاجات ثم ملاحق مدعمة وموضحة للبحث، وأخيرا بفهارس.

- **أهم المصادر والمراجع:**

لقد اطلعنا على الجانب الذي يخدمنا في إنجاز البحث من خلال المصادر والمراجع التي استخدمت في البحث، وفي مايلي سنوضح أهمها:

أولا: المصادر:

1. الكتب:

- حمدان بن عثمان خوجة، (تقد. تع. تح) محمد العربي الزبيري،(تص)عبد العزيز بوتفليقة، المرآة: استفدنا منه في الجانب الديني، من خلال أنه وضح أهمية الأوقاف الإسلامية في المجتمع الجزائري، والوضعية التي أصبح عليها جراء التسلط الاستعماري.

- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر: أفادنا في الجانب الديني، بحيث وضح السياسة الفرنسية والإجراءات التي طبقتها على المسائل الدينية للجزائريين، وأفادنا حتى في الجانب السياسي، حيث وضح مشاركة العلماء في النشاط السياسي.

- محمد خير الدين، مذكرات خير الدين: أفادنا في الجانب الديني والسياسي، من خلال مطالبة الجمعية بقانون فصل الدين عن الدولة، والمطالبة والدفاع عن التعليم والقضاء الإسلامي.

- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير، (تر) المعهد العربي العالي: استفدنا من هذا المصدر في الجانب الديني، فقد وضح السياسة الفرنسية الدينية من خلال الحملات التنصيرية للكاردينال لافيجري، وأيضا بين لنا ما حصل للزوايا وكذلك القضاء، وما تعرض له القضاة الجزائريين.

2. الجرائد:

- أهم جريدة استفدنا منها في بحثي هي جريدة البصائر بمختلف أعدادها، من حيث الجانب الديني، ويظهر ذلك من خلال مطالبة جمعية العلماء بأهم المطالب الدينية لها، وذلك من خلال قانون فصل الدين عن الدولة.

ثانيا: المراجع:

1. الكتب:

- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م: استفدنا منه في الجانب الديني، من خلال السياسة التنصيرية ومدى تطبيقها وانتشارها في الجزائر من خلال الحملات التنصيرية التي دخلت إلى الجزائر.

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3: أفادنا في الجانب الديني، ولقد استخدمناه من خلال السياسة الفرنسية التي طبقتها في مسألة التعليم من خلال محاربتها للمدرسة وإنشائها لمدارسها الفرنسية.

- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956م: أفادنا هذا المرجع في الجانب السياسي، حيث بين لنا معركة الجمعية في النشاط السياسي من خلال تدعيمها لثورة 1954م.

2. المجلات:

- مركز البحوث والدراسات، "التجربة الدعوية عبد الحميد بن باديس"، مجلة البيان: استفدنا من هذه المجلة في الجانب الديني الإصلاحي لأبرز أعضاء جمعية العلماء، عبد الحميد بن باديس من حيث النشاط والدور الذي قام به في سبيل إصلاح الجزائر.

- **صعوبات البحث:**

أثناء إنجاز بحثي، تعرضت إلى بعض الصعوبات الشخصية.

أما بالنسبة لصعوبات التي تتعلق بموضوع البحث، هو أني وجدت غموضا في بداية البحث، ولكن نظرا لمواصلة العمل تخلصت منه، أيضا هناك صعوبة من حيث أسلوب الكاتب أحمد مهساس في كتابه " الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة "، (تر) الحاج مسعود ومحمد عباس، من خلال طرح معلوماته وأفكاره.

- **تاريخ واسم ولقب الباحث:**

2020/08/26م حليمة كشكاش

الفصل الأول: السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر قبل (1931م):

تمهيد:

- المبحث الأول: هدم المؤسسة الوقفية
- المبحث الثاني: سياسة التنصير
- المبحث الثالث: طمس التعليم العربي الإسلامي
- المبحث الرابع: إخضاع مؤسسة القضاء الإسلامي

تمهيد:

لما احتلت السلطة الفرنسية الجزائر سنة 1830م، كانت لها أهدافا وغايات، وخاصة في جانبين مهمين: أولاهما امتلاك الأرض، وثانيهما محاربة كل ما له علاقة بالمسألة الدينية للجزائريين، وخاصة الرابط الديني المؤدي لوحدة وتماسك الأمة الجزائرية بمختلف فئاتها ولهجاتها، فكرست سلطة الاحتلال كل جهودها للقضاء على الدين الإسلامي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل. فلجأت لتطبيق سياستها الدينية على أهم مؤسساته، فسنبدأ بالمؤسسة الوقفية التي ضمت ممتلكاتها، وحرمت المسلمين الجزائريين من منافعها، وخاصة في الجانب التعليمي، هذا الأخير الذي حاولت طمسه وفرنسته، وأرادت سلخ هذا المجتمع من دينه بسياستها التنصيرية، كما أخضعت مؤسسة القضاء الإسلامي وجعلته تابعا لمحاكمها.

المبحث الأول: هدم المؤسسة الوقفية:

في هذا المبحث سنتطرق إلى وضعية الأوقاف الإسلامية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي.

أنشئت الأوقاف في الجزائر لتخفيف من أوضاع الجزائريين الفقراء، وذلك وفقا لقوانين الجزائر من خلال مذهبين هما: الحنفي والمالكي، إلا أن الإجماع كان من طرف العلماء والفقهاء للمذهب الحنفي،لأنها لو طبقت على المذهب المالكي لقلة الأوقاف الإسلامية.[1]

و كانت الأوقاف الإسلامية في الجزائر تبلغ حوالي 66 في المائة من الأملاك العقارية والزراعية، التي توقف من طرف مالكيها (الجزائريين) وتصرف للذين هم في حاجة إليها من طرف إدارة الأهالي، ولهذا كانت أوضاع الجزائريين حسنة من حيث المعيشة.[2]

ولما سيطرت الجمهورية الفرنسية على الجزائر في يوليو سنة 1830م حاولت نزع الخيرات التي يملكها أصحابها، فتدخلوا في شؤونها بدليل الإصلاح والتنظيم، وقاموا بسلب أوقاف المسلمين الجزائريين وهم لا يعلمون ذلك.[3]

ونظرا لهذا وضعت سلطة الاحتلال أهدافا لتحقيق ذلك.

المطلب الأول: أهداف سلطة الاحتلال تجاه هدم المؤسسة الوقفية:

لسلطة الاحتلال أهداف تجاه الأوقاف الإسلامية، وتتمثل في مايلي[4]:

أ- تشتيت نظام الوقف[5].

ب- ضم الأملاك الوقفية لسلطة الفرنسية، والتحكم في الشعائر الدينية.

ت- استخدام سلطة الاحتلال لسياسة التجهيل والتفقير بالنسبة للجزائريين.

ث- تنصير المسلمين الجزائريين، بهدف القضاء على المؤسسات الدينية وإضعاف دورها في المجتمع الجزائري.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، (تقد. تع. تح) محمد العربي الزبيري،(تص)عبد العزيز بوتقليقة، المرآة، ط 1، منشورات anep، ص ص 237-238.

[2] صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 171.

[3] نفسه، ص ص 171-172.

[4] محمد الحاكم بن عون، "مسألة الوقف في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 13، ص ص 218-219. نقلا: وزارة الأوقاف الدينية: "وضعية الوقف في ظل الإحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. وكميل رسلير:السياسة الثقافية الفرنسية باجزائر، تر ندير طيار، دار كتابات جديدة لنشر الإلكتروني: ط1، أغسطس2016، ص ص 87-88. وناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 252. وأندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1307-1358ه/1889- 1940م)، تق وتر: مازن بن صلاح مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، ص 122-123.

[5] الوقف هو عقد خيري ذي صبغة دينية، يتوفر على الواقف(المالك)، والموقوف(المنفعة)، وصيغة الوقف(الأسس والأركان). ينظر: ملتقى(منشور) "العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962"، معسكر، (يومي 20-21 نوفمبر 2005)، ص 55.

ولتحقيق هذه الأهداف استعملت السلطة الفرنسية عدة وسائل.

المطلب الثاني: وسائل سلطة الاحتلال في عملية هدم الأوقاف الإسلامية:

استعملت السلطة وسائل من أجل السيطرة على الأوقاف الإسلامية، والمتمثلة في مجموعة من القوانين، ندكر منها مايلي:

أ- قرار 8 سبتمبر 1830م الذي استولت فيه على جميع الأملاك الوقفية في الجزائر.[1]

ب- قرار 7 ديسمبر 1830م أصدره الجنرال دوبورمون (de bourmon)[2] الذي يحق للفرنسيين أن يتصرفوا في الأملاك الدينية للجزائريين، مع أن المعاهدة التي تمت مع الداي حسين[3] تقول عدم المساس والتدخل في الأملاك الدينية للجزائريين، فأطلقت يدها في كل ماله علاقة بالدين، وهذا دليل على حقدها[4]، أيضا أجبر هذا القانون المفتين والقضاة والعلماء على تقديم العقود والسجلات والأملاك إلى مدير الدومين خلال ثلاثة أيام[5]، ولقد طبق هذا القانون في مدينة وهران وعنابة، الذي تم الاستيلاء فيه على واحد وثمانون وقفا.[6]

ج- قرار 17 سبتمبر 1835م الذي أصدر من طرف الحاكم العام، وتم تعين مراقب يساعده وكيل الحرمين الشريفين، يقوم بجرد دفاتر الأملاك الوقفية، ولذلك أصبحت المؤسسات الوقفية تحت تصرف الإدارة الفرنسية.[7]

ح-قانون23 مارس 1843م الذي أمر به بيجو بضم أوقاف مكة والمدينة إلى إدارة الدومين (domaine)[8] تحت هيمنة موظف فرنسي، ولهذا هدفين: أولا: هدف اقتصادي من

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 66.

[2] دوبورمون(1773- 1846م) هو قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، وموقع وثيقة الاستسلام. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 64.

[3] هو آخر الدايات، حكم الجزائر مرغما سنة 1818م، ووقعت حادثة المروحة معه والحصار سنة 1827م. ينظر: نفسه، ص 146.

[4] محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، ط 1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 74.

[5] قبايلي هواري، السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي ومؤسساته بالجزائر(1830-1962م)، ط 1، مختبر البحث التاريخي مصادر وتراجم جامعة وهران دار القدس العربي، الجزائر، 2016م، ص 75. نقلا عن: terras jean, essais sur les biens habous en algérie et en tenisie, imprimerie salut public, lyon, 1899, p 101.

[6] محمد الحاكم بن عون، "مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي"، المرجع السابق، ص 221. نقلا: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 101. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المرجع السابق.

[7] نفسه، ص 222. نقلا: ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، 168. و يحي جلال السياسة الفرنسية في الجزائر(1830- 1959م)، دار المعرفة، القاهرة، د س، ص 223.

[8] إدارة الدومين: هي أملاك وأموال الدولة أو هيئتها العامة تستخدم لصالح العام. ينظر: محمد الحاكم بن عون، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، رسالة دكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، تاريخ المناقشة 2019/10/17م، السنة الجامعية 2019/2018م، ص 46.

خلال زيادة ميزانية فرنسا وثانيا: هدف سياسي وهو إبعاد العلماء والفقهاء وفصلهم عن هذه الأوقاف التي كانوا يستفذون منها.[1]

خ-قانون 16 جوان 1851م الذي جاء لتشتيت الملكية الجماعية المشاعة وضمها للإدارة الفرنسية، وتشجيع الملكية الفردية لضرب القبيلة.[2]

د-مشروع وارني " warnier" 26 جويلية 1873م: هدفه فرنسة الأراضي الجزائرية، صدر إلى جانبه مرسوم 28 أفريل 1887م الذي ينص على فرنسة الأملاك العقارية.[3]

أيضا تجلت سياسة التسلط الاستعماري من خلال مايلي:

أ- إجبار السلطات الفرنسية الجزائريين في شهر جوان سنة 1833م، على تقديم عقود الملكية لكل من يملك عقارات، مما اضطر الباقون المالكون ببيع ممتلكاتهم بأثمان رخيصة خوفا من انتزاع ملكيتهم بالقوة.[4]

ب- سياسة كلوزيل (Bertrand Clauzel)[5]الذي أمر " بتهديم محلات تدعى القيصرية كانت تبيع الكتب التي هي أدوات الحضارة، ومحلات كانت تدعى سوق المقاييس، تصنع فيها الأساور من قرون الجواميس...و تهديم ثلاثة مساجد كانت خاصة بسكان تلك المحلات الثلاث. "[6]

ت- أيضا التمييز بين المسلمين والمسيحيين من خلال أنه "إذا أراد أحد المسيحيين أن يهب أملاكه لكنيسة أو لفقراء من المسيحيين، فإن القاضي يثبت العقد الذي يعتبر شرعيا، ويكون للهبة نفس مفعول هبتنا نحن. وعلى العكس، فإذا أوصى ذلك المسيحي بنفس الهبة لمساجدنا أو لفقراء من المسلمين، فإن القاضي لا يستطيع أن يثبت بنفسه ذلك العقد الذي يعتبر غير شرعي والذي لا يعترف القانون بصحته مهما كانت الصفة التي يقدم بها.[7]

---

[1]أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 1، دار البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 12.

[2]محمد الحاكم بن عون، "مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي"، المرجع السابق، ص 225. نقلا: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م، دار البصائر، د ط، الجزائر، 2009، ص 19.

[3]نفسه، ص ص 226-227. نقلا: بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، 1830- 1930، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 115. و محمد البشير الهاشمي المقيلي، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف ودوره المقاوم الإحتلال الفرنسي، منشورات حلب، الجزائر، 2009، ص 170.

[4]قبايلي هواري، المرجع السابق، ص 75.

[5]هو برتران كلوزيل(1772- 1843م) أصبح قائدا بدل بورمون في 1830م وعين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835مثم تم عزله منها بعد ما فشل في حملة قسنطينة سنة 1837م. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ص 36.

[6]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 245-246.

[7]نفسه، ص ص 239،241.

ج-دور ارنست مرسي (ernest mercier)[1] من خلال إلغائه للأوقاف الإسلامية واستنكاره لها، ومساندته للسلطات الفرنسية، لتكون الأوقاف تحت سيطرتها وحكمها[2]، فقام بتشويه صورة الأوقاف الإسلامية، وبين للقضاة الفرنسيين بأن لهم الحكم في قضايا المسلمين وتطبيق الشريعة الإسلامية عليهم التي لا معرفة لهم بها قائلا: "يطبق قضاتنا الشريعة الإسلامية إما ابتدائيا أو عند الاستئناف"، ومن بين آراء مرسي التي اتبعها القضاء الفرنسي في محاكمه هو عدم صحة العقود الوقفية وإبطالها من طرف القاضي وفقا للقانون[3].

وإثر الإجراءات التي طبقتها سلطة الاحتلال من خلال نهبها وسيطرتها على الأوقاف الإسلامية في الجزائر كانت لها ردود أفعال على ذلك.

المطلب الثالث:موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية تجاه الأوقاف:

تمثل ذلك من خلال:

أ- حسب الشريعة الإسلامية " فإن المساجد ملك للجميع وهي مخصصة، فقط لعبادات المسلمين. والقاضي نفسه لا يستطيع تغيير هذه الوجهة، والمسجد مكان مقدس لا يحق انتهاكه بالنسبة لجميع المسلمين، فإن سكان مدينة الجزائر لن يتوقفوا عن الاحتجاج ضد هذه الانتهاكات"، لكن كلوزيل وفي ظل حكمه على الجزائر "، لم يكن يستمع لأية شكوى، ولقد كان الفقهاء يريدون تقديم الاحتجاجات باسم أبناء وطنهم، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون ذلك، وكلما قدمنا اعتراضا أجبنا عليه بعمل أكثر ظلما وتعسفا. "[4]

ب- حسب موقف المفتي المالكي مصطفى الكبابطي[5]الذي رفض القرار الفرنسي الذي ينص على ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة، ونظرا لقوة وتسلط الاستعمار نفذ هذا القرار، وتم نفي المفتي الكبابطي.[6]

ولا ننسى أن الفرنسيين جاءوا إلى البلاد حفاة عراة، جمعوا الأموال وأصبحوا أغنياء من خلال نهبهم وسلبهم لأوقاف المسلمين الجزائريين.[1]

---

[1]ولد سنة 1840م في لاروشيل من أسرة مثقفة ومترجم عسكري استقر في قسنطينة وتوفي فيها سنة 1907م وله عدة مؤلفات كتاريخ قسنطينة. ينظر: محمد الحاكم بن عون، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص 53.

[2]نفسه، ص 229.

[3]محمد الحاكم بن عون، "مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي"، المرجع السابق، ص 229. نقلا: إرنست مرسيي، ص 202.

[4]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 249،261.

[5]هو مصطفى بن الكبابطي المفتي المالكي الذي أبعد إلى مصر سنة 1848م، وتم تعينه من طرف حاكمها مفتيا عليها. ينظر: محمد الحاكم بن عون، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص 48.

[6]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 11.

وفي الأخير مهما يكن من أمر فإن الأوقاف الإسلامية التي سلبتها سلطة الاحتلال بالقوة، أولا: فهي ملك لأصحابها، وثانيا: لمستحقيها.

المبحث الثاني: سياسة التنصير:

لم تكتفي سلطة الاحتلال من خلال ما قامت به من سلب وهدم للأوقاف الإسلامية، سعت أيضا لنشر سياسة التنصير[2]؛ لأن السياسة التي جاءت بها لاحتلال الجزائر كانت بالدرجة الأولى دينية عقائدية، متخذة بذلك أساليب لبلوغ غايتها.

المطلب الأول: أساليب التنصير في الجزائر:

أ- أسلوب اللين(الترغيب):

- سعت الجمعيات التبشيرية من أجل كسب الجزائريين وانجذابهم نحو المسيحية من خلال تحبيب السيد المسيح.[3]

وأول المعمرين في الجزائر هو البارون دوفيلار[4] الذي أدرك أن الوسيلة التي تكون بالقوة لا تأتي بفائدة، فيجب علينا أن نفتح مراكز طبية ونقدم لهم الأعمال الخيرية لكسبهم وتقريبهم إلينا[5]

- كما كانت لإيميلي[6] أخت دوفيلار مساهمة لنشر المسيحية، من خلال إهتمامها بنشر رسالتها الإنجيلية والمتمثلة في أعمال الخير والطب، إضافة إلى المجهودات التي قامت بها مع رفاقها، وفتحت مدرسة للبنات(الأهالي) سنة 1836م.[7]
- أيضا بدأ الآباء البيض[8] نشاطهم من خلال تربيتهم للجزائريين مند سنة 1872م[9]، وخاصة في منطقة القبائل، ظننا منهم أنهم سيتمكنون من تمسيحهم[10]
- إنشاء الملاجئ للأيتام، وتقديم الأموال والهدايا.

---

[1]صالح خرفي، المرجع السابق، ص 173.

[2]هو حركة دينية سياسية استعمارية بدأت تظهر لما فشلت الحروب الصليبية من أجل نشر النصرانية في دول العالم الثالث عامة والمسلمين خاصة لسيطرة عليهم. ينظر: عمر محمود السامرائي و م.م عبد الرؤوف ارحيم يوسف" خطر الفكر التنصيري في محاربة الإسلام "وسائل ومحاولات وأهداف"، مجلة السامرائي، ع 36، السنة العاشرة- شباط 2014م، ص 235.

[3]خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، ط 1، دار دحلب، ص 31. نقلا: الأرشيف الوطني بباريس ف 80 1673.

[4]هو حفيد البارون دوبرتال طبيب لويس الثامن عشر، وشارل العاشر. ينظر: نفسه، ص 72.

[5]نفسه، ص ص 45- 46.

[6]هي مؤسسة الفرقة الدينية، أخوات القديس يوسف عمالف عمالة تارن بفرنسا. ينظر: نفسه، ص 73.

[7]نفسه، ص ص 47-48

[8]هي فرقة أطلق عليها جمعية مبشري القديس جيرونيمو. ينظر: نفسه، ص 134. ينظر إلى: المقر الرئيسي للآباء البيض ملحق رقم (01) في ص89.

[9]عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، ص 83. نقلا: mesnard p: L'école francaise s'adapte aux masses musulmanes en Algerie in ,p: 332

[10]نفسه، ص 83.

- تشجيع عمليات البحث لعلهم يجدون بقايا للقديسين من أجل إقناع الجزائريين بها.[1]
- قام لافيجري (lavigerie)[2] بتقديم مساعدات خيرية كفتح المدارس ودار العجزة وتعليم البنات الخياطة مستغلا ظروف الجزائريين التي كانوا يعانون منها، بهدف نشر المسيحية.[3]

ب-أسلوب القوة (الترهيب):

- محو كل ما يتعلق بالدين الإسلامي جزءًا أو كلا لشعب الجزائري.
- غلق الزوايا ونفي رجال الدين، وإلقاء الخطب يوم الجمعة باسم الملك الفرنسي.
- تسلط الجنرال دوروفيقو بأخذ مسجد كتشاوة بالقوة[4]، والذي راح ضحيته بين جرحى وقتلى من المصلين بالمسجد[5]، وكان عددهم كبير لذلك سمي المكان الذي ملئ بدمائهم بساحة الشهداء[6]
- عدم احترام الدين الإسلامي ومراعاة مقابر المسلمين الجزائريين، وتحويلها إلى طرقات عمومية. "[7]
- أسس لافيجري 68 كنيسة سنة 1888م، وارتفع عددهم إلى 121 كنيسة سنة 1892م، من أبرزها كنيسة سان جوزيف بباب الوادي، وسان شارل بآغا.[8]
- وفي ظل الحملات التي قادها الجنرال بيجو(bugeaud) في الجزائر قام بأخذ أحد الأطفال من إحدى المناطق الجزائرية وإعطائه للأب بريمو بهدف تربيته على المسيحية، وقال: " حاول يأبي أن تجعلهم مسيحين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار."[9]

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج 1، ط 1، دار المعرفة، الجزائر، ص 277.
[2] هو لافيجري شارل مارسيال ألمان(1825-1892م) تولى رئاسة أسقفية الجزائر وأسس فرقة الآباء البيض ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 131.
[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م الجزائر خاصة، ج 2،ط 1، دار المعرفة، الجزائر،ص 319.
[4] ينظر إلى: جامع كتشاوة حول إلى كنيسة ملحق رقم (02) ص90.
[5] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص31-33. نقلا: الأرشيف الوطني بباريس ف 80 1675. و Charles André julien: histioire de L'Algérie contemporaine; Paris; 1964 P 90
[6] شاوش حباسي، مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962م، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، ص 19.
[7] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 67.
[8] عمار عمورة، المرجع السابق، ص319.
[9] صالح عوض، حركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ط 1، الزيتونة للإعلام والنشر، ص 208.نقلا عن: أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ص ص 118- 119.

أيضا تجلت سياسة التنصير في النشاط الذي قام بها المبشرون والذي سنقوم بذكره من خلال المظاهر.

المطلب الثاني: مظاهر النشاط التنصيري في الجزائر:

أ- تصريحات الساسة الفرنسين: ومن تصريحات الساسة على ذلك:

عبر كليرمون تونير(klément tonnerre) وزير الحربية في التقرير الذي قدمه للملك شارل العاشر يوم 14أكتوبر سنة 1827م قائلا: " يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين. "[1]

أيضا إثر سقوط الجزائر العاصمة في 1830م صرح الجنرال دوبورمون للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: " إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذا الربوع. "[2]

أيضا ذكر الكاردينال لافيجري(lavigerie)في مذكراته التي أرسلها إلى الإدارة الفرنسية قائلا: " علينا أن نخلص هذا الشعب ونحرره من (قرآنه) – هكذا – وعلينا أن نعتني على الأقل بالأطفال لننشئهم على مبادئ غير المبادئ التي شب عليها أجدادهم، فإن واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل، أو طردهم إلى أقاصي الصحراء بعيدين عن العالم المتحضر."[3]

ومن خلال هذه التصريحات سنتطرق إلى النشاط التنصيري للجمعيات التي لجأت من أجل نشر التنصير.

ب-النشاط التنصيري للجمعيات التبشيرية:

تمثل النشاط التنصيري في الجزائر من خلال الجمعيات التبشيرية التي وفدت إلى الجزائر، والتي قسمت إلى ثلاثة مراحل وهي[4]:

- المرحلة الأولى: (1830-1845م): كاراهبات القلب المقدس.
- المرحلة الثانية: (1845-1866م): كإخوان العقيدة المسيحية.
- المرحلة الثالثة: (1867-1892م): كجمعية الآباء والأخوات البيض.

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 17-18. نقلا عن:
Grussenmeyer Mgr; vingt cinq années despiscopat en France et en 1882 ,tome 1 P 173
Afrique: Alger,

[2] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 66.

[3] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 73. نقلا: الجزائر المجاهدة: جبهة التحرير الوطني ص 12.

[4] محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830إلى 1904م، ط 1، منشورات دحلب، الجزائر، 2013م، ص ص 34،36-37-38.

ذكرنا أمثلة عن الجمعيات التبشيرية، لأن الجمعيات التي جاءت إلى الجزائر كثيرة، وسنوضح بعض الجمعيات التي كان لها نشاط في الجزائر وذلك من خلال المذهب الكاثوليكي الذي تم إسناد مصلحة هذا المذهب أثناء الأيام الأولى لاحتلال إلى أربعة كهان من الجيش، وفي سنة 1835م استقروا أخوات القديس يوسف في الجزائر العاصمة وعنابة، وبدأن يعملن في جانب الطب وتهذيب الأطفال، إلى أن أقيمت أسقفية في الجزائر في 25 أوت 1838م، حاول الأسقف سنة 1842م تكوين مدارس إكليريكية، إلا أن هذا يتطلب وقت ومساعدات لإنجاح ذلك، وبمجيء اليسوعيين أقاموا مؤسسة القديس ريجيس.[1]

كما أسسوا سنة 1842م دار لليتامى بابن عكنون تضم 110 أطفال[2]، أيضا تولوا اخوان القديس جوزيف دومناس المدارس البلدية تضم 270 تلميذا مند استقرارهم سنة 1843م و1844م، أيضا أنشئوا الراهبات الثالوثيات مدرسة ودار للأيتام وملجأ تضم 160 تلميذا بعد استقرارهم بوهران سنة 1840م.[3]

أما المذهب البروتستانتي المتمثل في الإتحاد اللوثري (إعلان أوغسبورج) والإتحاد الكالفيني (الكنيسة البروتستانتية الإصلاحية)،الذي تم التوافق بينهما في 31 أوت 1889م، وبدأوا يباشرون أعمالهم بكل الكنائس الموجودة في الجزائر، وتشتمل مقاطعة الجزائر على معبدين أوغسبورقين واحد أسس سنة 1846م بالدويرة والثاني في سنة 1849م بالبليدة.[4]

أما في مقاطعة قسنطينة بها خمسة معابد، واحد في سكيكدة أسس سنة 1840م، والآخران في قسنطينة أسس سنة 1853م، وفي عين أرنات أسس سنة 1853م على الإتحاد الكاليفيني، واثنان على الإتحاد اللوثري واحد اسس في عنابة سنة 1850م والآخر في قالمة سنة 1852م.[5]

أيضا تجلت مظاهر التنصير من خلال ما يلي:

- المساجد التي حولت إلى كنائس كمسجد بشين حول إلى كنيسة نوتردام دي فيكتورا، ومسجد البراني أصبح كنيسة تحت اسم سانت كروا.[6]

---

[1] عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص ص 241-242.

[2] ينظر إلى: الكاردينال لافيجري ورئيس مدينة الجزائر في زيارة للأطفال الأيتام بمركز بن عكنون1868م الملحق رقم (03) ص91.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 242.

[4] نفسه، ص 249.

[5] نفسه، ص 249.

[6] أندري لوكورتوا، جزائر الخمسينات شهادة قس، (تر) عبد القادر بوزيدة، ط 1، لزهاري لبتر للنشر، الجزائر، ص ص 123-124.

- الشاب الذي" وقع في أيدي رجال التبشير المسيحي الذين أسروه مند نعومة أظافره عن طريق التبني، وربوه على الطريقة النصرانية، وبعد ما شب هذا الصبي وبلغ سن الرشد، نقلوه معهم إلى مركز إرساليتهم في فرنسا التي انطلق منها التبشير المسيحي، ليوجهوه حسب أغراضهم، ويبعدوه عن مسقط رأسه وبيئته التي داهمها لهيب الثورة التحريرية التي عمت القطر كله."[1]

وإثر هذا فهناك رجال لديهم قوة في نصرة وخدمة دينهم الإسلامي وهو:"الشاب الأصيل الذي سعى بكل ما يملك من قدرة وحيلة دفعه شعوره للاتصال بهذا المغرر به والتأثير عليه، لإنقاذه من مخالب هذا الطابور المظلل."[2]

- تعليق الصليب المسيحي من طرف الفرنسيين على ثلاثة مساجد في أعلى المئذنة، واعتبروه انتصارا للمسيحية بمدينة الجزائر.[3]
- تجلت سياسة فرنسا الغير عادلة حتى في النفقات التي كانت تصرف من قبل إدارة الأديان من خلال أن نسبة المسيحين ضعف ما يتقضاه المسلمين، رغم الفارق الكبير بينهما في عدد السكان، والجدول التالي يوضح ذلك:[4]

الديانة	السكان	النفقات (بالفرنك)
المسلمون	4,500,000	337,000
المسيحيون	623,000	884,000

جدول يوضح نفقات المسلمين أقل من نفقات المسيحين

ح- **أهداف التعليم التنصيري**:وتتمثل فيمايلي[5]:

- القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية لأنهما يمثلان عائق بالنسبة للحركة التبشيرية.
- نشر لغة وثقافة المستعمر بين الشعب الجزائري.

[1] أحمد الأزرق، ذكريات ومواقف، ط 1، دار ميم للنشر، الجزائر، ص ص 111-112.
[2] نفسه، ص 112.
[3] أحمد مريوش، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1962/1830م، الموسم الجامعي 2007/2006م، ص 18.
[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 417- 418.
[5] محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص ص 66-67.

- تكريس الاحتلال والإدماج والقضاء على الثورات الوطنية الجزائرية.
- تكوين نخبة جزائرية فرنسية.
- التنصير الذاتي.
- مؤازرة التعليم العمومي الفرنسي.

إن نشر سياسة التنصير في الجزائر تعود إلى الكاردينال لافيجري من خلال وضعه لأسسها ومراكزها، إضافة إلى مساهمة الجمعيات التبشيرية في ذلك.[1]

ونستخلص مما ذكر سابقا أن سياسة السلطة الفرنسية التنصيرية كانت مركزة في منطقة القبائل على خلاف المناطق الأخرى، ولكن رغما مجهوداتها في ذلك باءت بالفشل.

[1] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط 1، دار المعرفة، الجزائر، ص 69.

المبحث الثالث: طمس التعليم العربي الإسلامي:

تحتوي الجزائر– قبل الإحتلال– على عديد المدارس التعليمية والزوايا الدينية، وهذا ما جعلها تحافظ على وحدتها وتماسكها في المجتمع، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

" لم تكن الأمية سائدة في الأوساط الجزائرية، قبل مصيبة الاحتلال سنة 1830م فكانت الكتاتيب[1] (3000) وكانت المساجد والزوايا تقوم بمهمتها في تعليم الأمة وتنشئتها النشأة العربية الدينية الصالحة. "[2]

وكشاهد عيان على ذلك أوجن لومب حيث قال: " مما لاشك فيه أن التعليم في الجزائر خلال عام 1830م كان أكثر انتشارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن. فقد كان هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم بدرجاته المختلفة فضلا عن مئات المساجد."[3]ومن هنا سنتطرق إلى سياسة السلطة الفرنسية تجاه التعليم العربي في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة سلطة الاحتلال إتجاه التعليم العربي الإسلامي:

استعملت فرنسا تجاه التعليم في الجزائر سياسة التجهيل والتفقير،" فالاستعمار قد حطم في أول ما حطم كل الكتاتيب القرآنية، وألغى وحجر التعليم في المساجد التي دمر وهدم أكثرها."[4]

وفيمايلي سنوضح المؤسسات الدينية التي تعرضت لسلطة الاحتلال وهي:

أ– المدارس القرآنية:

بالنسبة للمدارس القرآنية يقوموا الأطفال بحفظ القرآن الكريم فيها، وفي الأخير يتخرج كطالب وحافظ للقرآن الكريم.[5]

ومن هنا نرى سياسة سلطة الاحتلال لجأت لجلب المسلمين إلى مدارسها الفرنسية التي أسستها سنة 1850م، وأدخلت مادة حفظ القرآن الكريم لدمجها مع اللغة الفرنسية، لكن هذه المدارس ألغيت بقرار سنة 1871م.[6]

---

[1] يطلق عليها المسيد في العاصمة، والتي تتكون من حجرة أو حجرتين أو اربعة، توجد بكثرة بنواحي ندرمة مثل كتاب(مدرسة قرآنية) الحوانات وغيرها. ينظر: مختارية تراري، "التعليم بالكتاتيب القرآنية في الجزائر في منظور الدراسات النفسية والتربوية المعاصرة"، مجلة إنسانيات، ع 14- 15، ماي- ديسمبر 2001م، د ص.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 139.

[3] محمد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،sned، الجزائر، 1983م، ص ص 261-262. نقلا عن: الأدب الجزائري المعاصر.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 140.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 36- 37. ينظر إلى: مدرسة قرآنية الملحق رقم (04) ص92.

[6] نفسه، ص 37.

ومن بين المدارس القرآنية التي قامت بتهديمها سلطة الاحتلال في الجزائر العاصمة منذ الاحتلال هي[1]:

- مدرسة جامع السيدة هدمت مع الجامع في 1830م. وهو أول هدم قام به الاحتلال.
- مدرسة جامع خيرالدين(جامع الشواش)،قريب من مدخل الجنينة، هدمت1831م.
- مدرسة جامع الرحبة القديمة، كانت فيه مدرسة قرآنية، سنة هدمت 1840م.

إن المدارس التي كانت في الجزائر العاصمة حوالي مائة مدرسة 1830م، بقي منها حوالي 24 مدرسة 1840م، وانخفض عددها إلى 14 مدرسة 1846م.[2]

وفي العنصر الموالي سنتعرف على الإجراءات التي طبقت على المساجد، والتي تعتبر من أهم المؤسسات الدينية لدى الجزائريين.

ب- الكتاتيب و المساجد:

بعد أن يكمل الأطفال تعليمهم في المدارس القرآنية، يذهبوا للمساجد والزوايا للذين يريدون مواصلة تعليمهم (المتوسط والثانوي)، ولقد لقي هذا النوع من التعليم تدهور من خلال نفي أو هجرة العلماء تحت تسلط الإدارة الفرنسية (دفع الأجور)، وبقيت على هذه الوضعية إلى غاية سنة 1851م[3]، وإثر هذا لم يعد بالإمكان العلماء والفقهاء مواصلة عملهم، ولا حتى التلاميذ، جراء التسلط والجبروت الذي تقوم به السلطات الفرنسية للمساجد مما أدى إلى توقف عملية التدريس فيها.[4]

ويدلي لوبيشو بشهادته قائلا:"أن الكثير من الكتب تشتتت بعمليات الاحتلال المتعددة للمساجد: كما تم إتلاف جزء كبير من المخطوطات التي كانت تستعمل قاعدة للتدريس."[5]

وذكر "جون ايفر" أنه تم تهديم حوالي 66 مسجدا بين سنتي 1830م و1832م، وبقرار 18 مارس سنة 1904م تم هدم مسجدين كبيرين في الجزائر.[6]

أيضا وكما هو الحال في الزوايا التي تعرضت هي الأخرى لتهديم، وكذا محاربة وتتبع أصحابها من ذوي الطرق الصوفية.[1]

---

[1]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، نفسه، ص ص 38-39. نقلا: فصل المعالم الإسلامية. و ألبير ديفوكس.

[2]نفسه، ص 24.

[3]نفسه، ص ص 57-58.

[4]نفسه، ص ص 58-59.

[5]أيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880م، (تر) عبد الكريم أوغزلة (مر.إ) مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 133-134.

[6]قبايلي هواري، المرجع السابق، ص ص 48-49. نقلا عن: Auméra, propriété urbaine a Alger r a 1898, p 101 et Ageron Charles Robert, Histoire de lAlgérie contemporaine PUF Paris p 897

ج- الزوايا:

لقد كانت الزوايا[2] في حالة جيدة قبل أن يحتلها المستعمر، مثل زاوية أولاد مصباح في بني يعلى وزاوية علي الشريف في سطيف، وفي بسكرة 56 زاوية يقصدها التلاميذ.[3]

أما خارج مدينة الجزائر ذكر في أحد التقارير أنه كانت موجودة زوايا ومدارس مشهورة، واختفت نظرا لتخريب والتهديم الذي لحق بها.[4]

ولقد ركز الاستعمار في سياسته على الزوايا في المدن أكثر من الأرياف، ومن الزوايا التي حولت وهدمت زاوية القشاش والشرفة والجامع الكبير وغيرها، أما بالنسبة لزوايا التي تأثرت بالاحتلال مبكرا زاوية القيطنة في معسكر وزاوية بجاجة في الشلف.[5]

ولقد استغلت السلطات الفرنسية رجال الطرق الصوفية وحاربتهم من أجل إبعادهم عن مهامهم،ودورهم الذي يقومون به في سبيل تعليم الجزائريين في الأمور الدينية، مما " اضطر العديد من المدارس القرآنية إلى وقف نشاطها أو الدخول في السرية وكان تنقل طلبة وشيوخ ومقدمي الطريقة يعرقل أو يمنع."[6]

ومن هنا سنتطرق إلى طريقتين من بين الطرق الصوفية واللتان كانتا عرضة للاستعمار الفرنسي وهما:

- **الطريقة السنوسية:**

والتي كانت " ألد أعداء الإدارة خلال فترة 1880-1900م..وهي طريقة متشددة...وقد كان عدد مريديها في الجزائر ضئيلا، إلا أن صيتها الذي جاوز الحدود، جعلها تتهم بتدبير العديد من الانتفاضات. ولقد نسب إليها تقتيل بعثة<< فلاترز>> وكذلك ثورة بوعمامة في سنة 1881م بصورة جزئية. وألقي القبض على رئيسها المحلي في الجزائر، الشيخ تكوك، مرتين ثم أطلق سراحه."[7]

---

[1] أيفون تيران، المرجع السابق، ص 142.

[2] جمع زاوية، وهو مكان يجتمع فيه مجموعة من الناس لهم مبدأ واحد، وقد يكون حسن، كقراءة القرآن وتعليم العلوم الدينية، أو غير ذلك كالرقص والدف. ينظر: الشهاب، ج 1، م 9، س 9، جانفي 1933م، ص ص 14- 15.

[3] أيفون تيران، المرجع السابق، ص 142.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، المرجع السابق، ص 23

[5] نفسه، ص 171- 172.

[6] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير، تر: المعهد العربي العالي، م 2، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، المصدر السابق، ص 274.

[7] نفسه، ص 275.

- **الطريقة الرحمانية:**

" التي كان لها يد في انتفاضة منطقة القبائل في سنة 1871م، فقد تجزأت إلى نحو عشرين تجمعا لما اشتد عليها الأذى. فظن الجميع أنها آيلة إلى الزوال "، ولكن الإحصائيات الإدارية أثبتت أنها تحتوي على 117 زاوية، وأن عدد أعضائها ارتفع إلى 156.214 في سنة 1895م وهذا ما تعصب منه الحكام.[1]

لم تبلغ سلطة الاحتلال غايتها من خلال التدمير والتخريب الذي ألحقته بالمؤسسات التعليمية، لجأت إلى تعويض ذلك بالتعليم المزدوج لعلها تحقق هدفها.

المطلب الثاني: التعليم المزدوج :

مر التعليم المزدوج[2] الذي أسسته فرنسا في الجزائر عبر مراحل وهي:

أ-المرحلة الأولى (مابين 1830إلى 1850م):

قضى الفرنسيون على عدة مدارس ابتدائية في الجزائر و مدن أخرى، ثم أرادوا إرسال الجزائريين إلى المدرسة الفرنسية لأجل خلق جيلا آخرا غير الذي يرونه، ثم أنشئوا مدارس خاصة (المدرسة الحضرية- الفرنسية)، لكن الأطفال كانوا غير مواظبين لذهاب إلى إليها[3]، وكان" القسم الأكبر من الأطفال المستدمرين يوجد في الشارع.[4]والشخص الذي يساعده حظه العظيم على الدخول إلى المدرسة لن يحظى بالإنقاذ(من المنظور الوطني). فالذاكرة التي يتم توفيرها له لن تكون بالتأكيد ذاكرة شعبه، والتاريخ الذي يتم تعليمه له لن يكون تاريخه "، إضافة إلى الكتب التي حوله ليس لها أي علاقة بالواقع الذي يعيشه.[5]

وبعد عشر سنوات أثبت إحصاء سنة 1841م أنه يوجد 260 تلميذ في مدرسة الجزائر(الحضرية- الفرنسية)، وذلك ليس رغبة الجزائريين في المدرسة، وإنما مجبرين على ذلك.[6]

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص 276.

[2] هو تعليم موجه للجزائريين في المستوى الابتدائي، ويتكون من ثلاثة مدارس(المدرسة الحضرية- الفرنسية والمدرسة العربية- الفرنسية والمدرسة الخاصة بالأهالي.). ينظر:أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، ص ص 321- 322.

[3] نفسه، ص ص 327-329،331.

[4] ينظر إلى:طفل في الشارع بدل المدرسة الملحق رقم(05) ص93.

[5] ألبير مامي، صورة المستعمر، (تو) عبد العزيز بوتفليقة (تر) ميشال سطوف (مر.إ) سمير سطوف، ط 1، منشورات anep، ص 109.

[6] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، الرجع السابق، ص 331. نقلا: السجل(طابلو)، سنة 1838، 252.

ب-المرحلة الثانية (1850-1870م): وفي 14 يوليو سنة 1850م صدر مرسوم ينص على إنشاء ستة مدارس عربية- فرنسية في الجزائر، وبين سنة 1850-1870م أنشئت فرنسا 34 مدرسة عربية- فرنسية.[1]

ونلاحظ في هذه المرحلة أن المدارس مزدوجة من حيث المعلمين أحدهما فرنسي والآخر مسلم، وأجرة المسلم أقل أو نصف أجرة الفرنسي، والتعليم لم يكن مفتوح للجميع، من أجل خدمة مصالح السلطة الفرنسية، وبصريح العبارة قالوا الفرنسيون " إننا نريد تعليما يخدم أهداف فرنسا لا أهداف الجزائريين."[2]

ج-المرحلة الثالثة (1870-1892م):

لقد طرأت تغيرات في هذه المرحلة، بحيث سعت فرنسا للدمج بين الطرفين، لكن المسلمين الجزائريين رفضوا ذلك، وبقوا متمسكين بدينهم ولغتهم، ولكننا لا ننكر وجود بعض المستفيدين من التجربة الفرنسية.[3]

لم تبلغ فرنسا غايتها من التعليم المزدوج(الفرنسة)، فقامت بإغلاق مدارسها، ولما جاء الحاكم العام الجديد ديقيدون(de Gueydon)[4] أغلق المدارس العربية- الفرنسية، ولم يعوضها بأخرى، وانتشر دور لافيجري وأخواته، أيضا شرع جول فيري في بناء 15 مدرسة ابتدائية في الجزائر 1880م وفشل ذلك، وما بقي من المدارس العربية- الفرنسية 16 مدرسة تزايدت إلى86 مدرسة 1887م، ثم 124 1892م.[5]

وإضافة إلى هذا حاربت سلطة الاحتلال الهوية الوطنية الجزائرية من خلال قانون التجنيس سيناتوس كونسولت في 14 يوليو سنة 1865م للتجنس بالجنسية الفرنسية مع التخلي عن بعض الشروط أهمها: الأحوال الشخصية الإسلامية، لكن هذا القانون رفض من طرف الجزائريين، وتجنس إلا البعض منهم فيما بعد[6]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، المرجع نفسه، ص ص 334- 335.

[2] نفسه، ص ص 336- 338. نقلا عن: السجل طابلو، سنة 1851- 1852م.

[3] نفسه، 340.

[4] هو الذي تولى مراقبة الزوايا، ومنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، وقدم الدعم والحماية للمبشرين لمباشرة عملهم في الجزائر. ينظر: الشاوش حباسي، المرجع السابق، ص 31.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، المرجع السابق، ص ص 343. نقلا: جورج مارسيه، (مؤتمر شمال إفريقية)، ج2، مارس 1908، ص 183- 184.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 231. نقلا: توفيق المدني، كتاب الجزائر(م.و.ك. الجزائر، 1984)، ص 33.

ومن هنا نستخلص أن السياسة التعليمية الفرنسية كان لها تأثير لدى بعض الفئات الجزائرية، وخاصة من خلال اللغة الفرنسية، لكن الجزائريين بقوا متمسكين بلغتهم العربية التي هي لغة القرآن العظيم.

المبحث الرابع: إخضاع مؤسسة القضاء الإسلامي:

القضاء الإسلامي هو أحد الركائز الأساسية الذي يساهم في تماسك المجتمع ووحدته، والذي يستمد أحكامه وقيمه وقوته من القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة واجتهاد العلماء، لذلك لجأت سلطة الاحتلال للقضاء عليه واستبداله بالقضاء الفرنسي.[1]

ومن هنا سنتطرق إلى الوسائل التي استعملتها السلطة الفرنسية تجاه القضاء الإسلامي.

المطلب الأول: وسائل سلطة الاحتلال لإخضاع القضاء الإسلامي:

ومن أهم الوسائل هي:[2]

أ- إخضاع القضاء الإسلامي للمكاتب العربية[3] والمحاكم الفرنسية.

ب- إلغاء القانون الجنائي الإسلامي في المناطق التي تسيطر عليها فرنسا.

ت- فرض ترجمة الأحكام الإسلامية إلى اللغة الفرنسية منذ سنة 1860م.

ث- تشجيع محاكمة الجزائريين أمام القضاة الفرنسيين.

ج- عزل القضاة المخلصين في عملهم، إما بالنفي أو السجن كالمفتي مصطفى الكبابطي.

لم تكتفي سلطة الاحتلال بهذه الوسائل التي اتخذتها في حق القضاة المسلمين الجزائريين، سعت أيضا إلى إصدار مجموعة من المراسيم لتحقيق هدفها.

المطلب الثاني: أهم المراسيم التي أصدرتها فرنسا لهدم القضاء الإسلامي:

واصلت فرنسا سياستها اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر من خلال مجموعة من المراسيم والتي سنذكر أهمها:

أ- **مرسوم 16 أغسطس 1832م:** " القاضي بإمكانه استئناف أحكام القضاة المسلمين الجنحية والجنائية (الجزائية) أمام المحاكم الفرنسية، ونقل صلاحيات الحكم في القضايا

[1] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 145.

[2] نفسه، ص 145.

[3] هي مكاتب يترأسها ضابط عسكري، يعين من طرف عسكريون وموظفون جزائريون كالأطباء والقضاة، مهمتها السيطرة على الأهالي الجزائريين. ينظر: محمد الحاكم بن عون، " المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص 251.

الجزائية بين المسلمين واليهود من القضاة المسلمين إلى المحاكم الفرنسية "[1]؛ أي أن القاضي الفرنسي له حرية التصرف في أحكام القضاة المسلمين، وحتى التي بينه وبين المسلمين واليهود أمام المحاكم الفرنسية.

ب-مرسوم 1834م: " صدر في 10 غشت 1834م مرسوم ملكي يثبت القضاة المسلمين على ما هم عليه ويمنحهم الحق في الحكم في الأمور الجنائية و التجارية والمدنية(الأحوال الشخصية) "، لكن لفرنسا أغراض خفية اتجاه هذا المرسوم[2]؛ وفي خدمة مصلحتها.

ت-مرسوم 28 فبراير 1841م: الذي " انتزع من القضاة المسلمين حق الحكم في الجنايات والجنح. كما فرض استئناف الأحكام في المحاكم الفرنسية "[3]؛ أي تحكم الفرنسيين في القضاء الإسلامي.

ث-هناك مراسيم أصدرت من سنة 1848 إلى سنة 1859م: " التي أعيد بموجبها "تنظيم" العدالة الإسلامية[4]، بهدف إضعافها وإفراغها من محتواها، كمرسوم 1854م الشهير الذي نص على إنشاء مجلس للقضاء الإسلامي للنظر في " النقاط الغامضة "من الشريعة الإسلامية تحت سلطة الحاكم العام"[5]؛ أي بمعنى القضاء عليها بأي وسيلة.

ج-مرسوم 31 ديسمبر 1859 و22 أغسطس 1862م: " اللذان أحلا"الجماعة" المحلية محل القضاء الشرعي في بعض جهات زواوة/القبائل"[6]؛ لأن الجماعة المحلية مبنية على العرف، لهذا سعت فرنسا لتطبيقه من أجل تشتيت القضاء الإسلامي، على خلاف القضاء الشرعي المبني على الشريعة الإسلامية.

نظم القضاء الإسلامي من جديد في 1866م، وكانت هناك غرف خاصة مختلفة فرنسية – إسلامية تساعد المجالس الاستشارية في مجال الاستئناف."[7]

ولقد اعترف إسحاق عضو مجلس الشيوخ بمرسوم 1866م. لما له من أهمية لصالح فرنسا قائلا: " وإنه من أجل الاندماج وحده قررنا إحلال القانون والقضاء الفرنسيين في الجزء الأكبر من القضايا محل القانون والقضاء الإسلاميين. "[1]

---

[1] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 145. نقلا: Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie(fayard, Paris, 1962), P

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954م، ج 4 ص ص 427- 428.

[3] نفسه، ص 429.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 146. نقلا: M P de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne,1 volume 1830-1860 (Paris, 1860), P 411

[5] نفسه، ص 146.

[6] نفسه، ص 146.

[7] شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص 51.

إن هذا الإدماج التي تسعى إليه فرنسا بالنسبة للقضاء كان أكثر ظلما للجزائريين، ودليل ذلك " عدد الأحكام بالإعدام ((التي تمس في كل جلسة المتهمين العرب))، ففي 1871م، حكم بالإعدام على 72 شخص من بين 620 من الأهالي المتقاضين أمام محكمة الجنايات، لكونهم تسببوا، في حرائق الغابات. ((إنهم يحكمون على الأهالي مهما كانت براءتهم)). "[2]

من غير العدل " أن يعرف الأهلي بأن المعمر يستطيع أن يصبح قاضيه في لحظة معينة. ولقد ردد المجلس العام لقسنطينة بقوة في 1885م ما يأتي: ((نريد أن نحتفظ بحق الحكم بلا تمييز على مواطنينا وعلى ضيوفنا وعلى رعايانا)). "[3]

لم تكتفي سلطة الاحتلال من خلال إصدارها لهذه المراسيم، ومن خلال تحكمها في القضاء الإسلامي، واصلت سياستها الإجرامية اتجاهه بجموعة من المراسيم الأخرى التي جعلت المسلم الجزائري مجرد من حقوقه من قاضي جزائري إلى قاضي يحكم إلا في الأمور الشخصية التي تخص المسلمين الجزائريين، وسنذكر أهمها فيمايلي:

أ- **مرسوم 28 أكتوبر 1870م:** " الذي أقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين واليهود فقط، فأصبح مصير المتهمين المسلمين بذلك بأيدي أعدائهم الدينين والقوميين "[4]؛ أي إعطاء المسلمين الحكم للمستوطنين واليهود من غير المسلمين في المحاكم الجنائية، بحيث أصبح مصير المسلمين تحت حكم الدينيين والقومين.

ب- **مرسوم 26 يوليو 1873م:** " القاضي بتجريد القضاة المسلمين من حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق"[5]؛ بمعنى إلغاء مهام القضاة المسلمين ونزعهم من مناصبهم.

ت- **مرسوم 29 أغسطس1874م:** الذي يعطي للقاضي الجزائري صلاحيات واسعة على القاضي الفرنسي، وفي المقابل يصوت المجلس الأعلى للجزائر بتقليص القضاة من 184 قاضي إلى 80 قاضي[6]؛ بمعنى القضاء على القضاة المسلمين الجزائريين.

---

[1] ش.ر.أ، المرجع نفسه، ص 51.
[2] نفسه، ص 51.
[3] نفسه، 52.
[4] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 238. نقلا: Charles- Robert Ageron, Histoire de l' Algérie contemporaine 1871- 1954 (P U F, Paris,1979), P 34
[5] نفسه، ص 239.
[6] شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص 53. ينظر إلى: قاضي مسلم اندثرت سلطته بمرور الأيام الملحق رقم (06) ص94.

ث- **مرسوم 10 سبتمبر 1886م:** "خول حل الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسيين، ولم يبقى للقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث. كما منع هؤلاء القضاة من إبرام عقود شراء وبيع المباني التي أوكلت إلى الموثقين الفرنسيين "[1]؛ أي إسناد مهام القضاة المسلمين الجزائريين إلى قضاة فرنسيين، ماعدا الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث.

ج- **مرسوم 25 مايو 1892م:** الذي نزع سلطة القضاء الإسلامي وحصر مهام المسلم في النكاح والمواريث، ولقد قال في هذا الإطار الأميرال دي جيدون:"يجب أن يزول القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي.. إننا نحن الغالبون"[2]؛ بمعنى جرد القاضي الجزائري من مهامه، ولم يبقى له إلا مهمة النكاح والزواج.

ح- **مرسوم 22مارس 1905م:** الذي أصدر من قبل الحاكم العام " القاضي بتشكيل لجنة من رجال القانون برئاسة عبد الحميد كلية الحقوق (الفرنسي)، بغرض تشويه وتحريف هذه الشريعة. "[3]

واصلت فرنسا إجراءاتها من أجل القضاء على القضاة الجزائريين "((فلننتهج بدون تردد طريق التقدم، حسب ما قال إرنست ميرسي، ولنتخلص قبل كل شيء من القضاة في التل))."[4]

أيضا تم تعين قضاة الصلح الفرنسيين من شباب يحكمون في قضايا إسلامية، وهم لا يعرفون اللغة العربية ولا القانون الإسلامي، والشيء الغريب في ذلك ينتقلون إلى مراتب أعلى من تلك المراتب في مدة ثلاثة أو أربع سنوات.

فالقاضي المسلم الجزائري الذي لديه الحق بأن يكون في مكانه المناسب، لأنه متخرج من مدارس جزائرية يمارس وظيفته كجزائري، فهو غريب في داره ومحروم من حقه، له الحق إلا في ممارسة أمور المسلمين كالطلاق والزواج وغيرها من أمور الجزائريين المسلمين، كل هذا يعود إلى السياسة الاستدمارية في حقهم.[5]

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 239.
[2] صالح عوض، المرجع السابق، ص 208. نقلا عن: أحمد الخطيب، جمعية العلماء، ص 55.
[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 239.
[4] ش.ر.أ، المصدر السابق، ص 53.
[5] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 139.

" فهناك في أعلى سلم القضاء بقطر الجزائر، محكمة استئناف عليا. وليس للجزائري فيها من نصيب. وهناك 17 محكمة جنائية لا مسلم جزائري بها."[1]

" أما في البلاد القبائلية التي طالما حاولت فرنسا بصفة إجرامية فصلها عن الإسلام، فالقضاء ((الإسلامي)) يعتمد هنالك، مند سنة 1874م، على العرف والتقاليد القبلية، أكثر مما يعتمد على الفقه الإسلامي "؛ لأن فرنسا لطالما سعت إلى تطبيق سياستها لزرع الفتنة والتفرقة بين العرب والبربر.[2]

ونستخلص مما سبق أن سياسة فرنسا تجاه مؤسسة القضاء الإسلامي كان لها آثار سلبية على المجتمع الجزائري، كعزل القضاة المسلمين وتجريدهم من مناصبهم.. وخاصة لأن القضاء الإسلامي هو أساس بناء المجتمع وتماسكه، وبالرغم من كل ذلك فالجزائر لها مبادئ وأسس يقوم عليها شعبها.

خلاصة:

إن السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر كان لها تأثير في أوساط الشعب الجزائري، من خلال حمالاتها التنصيرية في الجزائر، وهدمها أيضا لأوقاف المسلمين الجزائريين، وسعيها

[1] أحمد توفيق المدني، نفسه، ص 138.
[2] نفسه، ص 139.

لإخضاع القضاء الإسلامي إليها، لكن التأثير كان في مسألة التعليم أكثر من المسائل الأخرى، ومهما فعلت فرنسا لم تستطيع تحقيق غايتها، لأن الأمة الجزائرية بقيت متمسكة بمسائلها الدينية، وقاومت من أجل الحفاظ عليها، ومن هنا سنرى ردة فعل قوية بكل ما يتعلق بالدين الإسلامي من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي سنتطرق إليها في الفصل الموالي، وسنتعرف على المجهودات التي ستبدلها في سبيل الإسلام والعروبة والوطن.

الفصل الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1831- 1936م):

تمهيد:

- المبحث الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- المبحث الثاني: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- المبحث الثالث:أهم المطالب الدينية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق إلى الإصلاح ودوره في المجتمع الجزائري من خلال تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و العلماء الدين أسسوها، وسنتطرق إلى قانونها الأساسي، وسنركز على أهم المطالب الدينية التي طالبت بها، وتسعى إلى تحقيقها، وأيضا سنبين المجهودات التي ستبدلها الجمعية في سبيل الإصلاح، المتمثل في النهوض بالإسلام وتطهيره من البدع والخرافات، التي تسعى السلطات الاستعمارية لتطبيقها وترسيخها لدى المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

اختلف المؤرخون في فكرة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي مؤسسيها أيضا، منهم من يقول تعود إلى أحمد توفيق المدني[1]، والبعض الآخر يقول الطيب العقبي، وأغلبهم يقول تعود لشيخ ابن باديس والبشير الإبراهيمي، وفيمايلي سنوضح ذلك:

أ- أحمد توفيق المدني:

حيث يقول في كتابه:"حياة كفاح مذكرات" كنا أربعة رجال جالسين في إحدى زوايا نادي الترقي بالقرب من الشرفة أنا والشيخ محمد العاصمي[2]، والسيد عمر إسماعيل[3]، والسيد محمد عبابسة[4]، وتبادلنا الكلام فيما بيننا لتأسيس حركة قومية وطنية، فقلت لهم: إن الحركة التي نفكر في تأسيسها يجب أن تكون من الشعب، وناشئة عن إيمان، وغير سياسية، وبعد حديث طويل اتفقنا على جمع علماء مسلمين في الجزائر، وتأسيس جمعية إسلامية تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[5]

ب- الطيب العقبي:

منهم من يقول يعود تأسيسها لطيب العقبي[6]؛ لأنه من أبرز أعضاء الجمعية قبل تأسيسها، إضافة إلى أنه لديه قوة عالية في الخطاب، ولعب دور كبير في نادي الترقي.[7]

ت- الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي:

لدى الجميع وعند أغلب المؤرخين، أن فكرة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعود لعبد الحميد بن باديس[8]، وهذا ما أكده الشيخ محمد خير الدين؛ لأنه من المقربين له، حيث ذكر خير الدين أنه كان هو ومبارك الميلي[9] مع ابن باديس ودعا محمد

---

[1] هو زعيم سياسي، جزائري الأصل ولد بتونس ودرس بالزيتونة، وشارك في النضال الوطني التونسي. ينظر: نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، ط 2، دار الأنوار للنشر والتوزيع، ص 28.

[2] هو عالم وأديب، ودو إطلاع كبير يخالط الناس ويسير معهم حسب هواهم. ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 173.

[3] من بين أعيان العاصمة وأثريائها، قام بدور كبير في تأسيس نادي الترقي ممن حيث المال، ترأس اللجنة الدائمة التي وضعت لتأسيس الجمعية. ينظر: نور الدين أبو لحية، المرجع السابق، ص 38.

[4] من بسكرة، وشاعر ومصلح ودو نشاط كبير. ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المرجع السابق، ص 173.

[5] نفسه، ص ص 172- 174.

[6] ولد بسيدي عقبة ببسكرة 1890م، وأحد أعضاء(ج.ع.م.ز) بدأ نشاطه الإصلاحي سنة 1920م، أنشأ جريدة الإصلاح وأشرف على إدارة نادي الترقي وعيم مدير لجريدة البصائر، توفي في 21 ماي 1960م.ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 424- 425.

[7] نور الدين أبو لحية، المرجع السابق، ص 36.

[8] هو محمد بن مصطفى بن مكي بن باديس، ولد في 1889/11/4م بقسنطينة، تعلم على يد محمد المداسي، تميز بأخلاق عالية ودكاء، حارب الطرقية والشعوذة، أسس(ج.ع.م.ز)،أنشأ المدارس والصحف، توفي سنة 1939م. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 399- 408.

[9] ولد محمد مبارك بن محمد الميلي سنة 1898م بقرية أولاد المبارك بدائرة الميلية، وأحد تلاميذ إبن باديس، شارك في تأسيس(ج.ع.م.ز) وعضو بمجلسها الإداري، عين مديرا لجريدة البصائر، توفي في 9 فيفري سنة 1945م. ينظر: نفسه، ص 423.

عبابسة بقسنطينة وكلفه بمهمة دعوة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالعاصمة، وتوجيه الدعوات للعلماء بنادي الترقي وفي سرية.[1]

ومن المؤيدين لعبد الحميد ابن باديس البشير الإبراهيمي، حيث ذكر أن الليالي التي قضيتها معه سنة 1913م في المدينة المنورة هي التي وضعت الأسس الأولى لتأسيس الجمعية، ولم تظهر إلا في سنة 1931م.[2]

ولما رجع ابن باديس بدأ بالتحضير لتأسيس الجمعية، وبمساعدة البشير الإبراهيمي[3]، من خلال عقد الندوات العلمية على الطلبة، وإلقاء المحاضرات التاريخية والعلمية على الجمهور، وفي الأخير يعتبرون كلهم دعوا إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[4]، إضافة إلى أن الشيء الذي أدى إلى تأسيسها، هو احتفال السلطة الفرنسية بالسنة المئوية لاحتلال الجزائر[5]، وبذلك تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الثلاثاء صباحا في 05 ماي سنة 1931م.[6]

هذا عن تأسيس الجمعية ومؤسسيها، أما عن قانونها الأساسي فسنوضحه في العنصر الموالي.

---

[1] نور الدين أبو لحية، المرجع السابق، ص ص 31- 32.
[2] نفسه، ص ص 33- 34. نقلا: آثار الإبراهيمي: (278/5).
[3] هو محمد بن بشير الإبراهيمي(1889- 1965م)، مجاهد ومن كبار العلماء، نائب لرئيس الجمعية، ورئيسها بعد وفاة عبد الحميد ابن باديس، كانت له عدة نشاطات كإنشاء المدارس و مساهمته في الثورة وغيرها. ينظر: فهمي توفيق محمد مقبل، "عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث(1889- 1940م)"، الدرعية، ع 20، السنة الخامسة، مارس 2003م، ص 238.
[4] نور الدين أبو لحية، المرجع السابق، ص ص 34- 35.نقلا: آثار الإبراهيمي: (279/5).
[5] نفسه، ص 41. نقلا: الشهاب، ج5، م7، المطبعة الجزائرية الإسلامية فسنطينة، محرم.135ه، ص 341.
[6] نفسه، ص 41.

المبحث الثاني: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تضمن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خمسة أقسام يندرج ضمنها ثلاثة وعشرون فصلا، وسنوضح مضمون هذا القانون من خلال مايلي:

القسم الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يتكلم هذا القسم عن موقع تأسيس الجمعية، والذي كان في العاصمة، ومقرها الاجتماعي بنادي الترقي، أسست هذه الجمعية وفقا لنظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسوي في جويلية 1901م، نص هذا القسم أيضا على عدم التدخل في المسائل السياسية.[1]

القسم الثاني: غاية الجمعية:

هدف الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية، وكل ما يحرمه الشرع ويرفضه العقل، والسعي للوصول إلى هدفها في الشيء الذي يكون في صالحها؛ أي من خلال تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات وإصلاح البلاد، ويكون هذا وفقا للقوانين المعمول بها، إضافة إلى قيامها بجولات، وتكوين شعب في القطر الجزائري وفتح مراكز لتعليم الابتدائي.[2]

القسم الثالث: أعضاء الجمعية:

تتكون الجمعية من ثلاثة أعضاء مؤيدون وعاملون ومساعدون، أما بالنسبة للمجلس الإداري يتكون من العاملون فقط، ينتخبون كل سنة أعضاء المجلس الإداري المتكونون من الرئيس والكاتب العام وأمين المال ونوابهم، ومراقب وأحد عشر مستشار، أيضا لمركز الجمعية مكتب يشرف عليه مدير يدير أمور الجمعية، إضافة إلى تكوين مراكز عمالية تكون دو ارتباط قوي بالمكتب المركزي للجمعية، يساهم الأعضاء المؤيدون والمساعدون دون العاملون في نشر دعوة الجمعية إما بالمال أو العمل.[3]

القسم الرابع: مالية الجمعية.

يتكون مال الجمعية من خلال مساهمة أعضاء الجمعية الثلاثة، أيضا على الجمعية أن تقبل مساعدات مالية من طرف حكام المناطق، ويكون مال الجمعية تحت تصرف أمين المال، ويوضع مالها باسمها في بنك من البنوك المحلية، ولا يخرج مالها إلا بأمر ممضي

[1] عبد الرحمان شيبان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط 1، دار المعرفة، الجزائر، ص 21.
[2] نفسه، ص 22.
[3] نفسه، ص 22- 24.

من طرف الرئيس والكاتب العام وأمين المال وفقا لقرار المجلس الإداري، ولا يصرف مالها إلا في صالحها وخدمة لأهدافها.[1]

القسم الخامس: الاجتماعات الإدارية والعامة:

بالنسبة للاجتماع الإداري، يجتمع المجلس الإداري في الأوقات المناسبة، وتسجل في دفتر محضر الجلسات، أيضا إن كل قرار يقرره المجلس الإداري لا يعترف به، إلا إذا كان مسجل في دفتر وبإمضاء من رئيس الجلسة وكاتبها.[2]

أما بالنسبة للاجتماع العام يكون من طرف كل الأعضاء، ويكون مرة في السنة بأمر من الرئيس، إضافة إلى أنه يمكن عقد إمضاء آخر في نفس السنة، وبعد تفاوض الأعضاء تعرض عليهم أعمال الجمعية السابقة، أيضا تعقد جلسة ثانية يحضرها الكل ويعلمون بحالة الجمعية الأدبية والمالية، ثم تنتخب الهيئة الإدارية من طرف العاملون فقط.[3]

وفي حالة حدث خلاف بين أعضاء الجمعية، أو حدث تغير لأحد الأعضاء، وتراه الجمعية يمس بها، يعين مجلس الإدارة لجنة تتكون من خمسة أعضاء من العاملين وخمسة من المؤيدين، وتعرض نتيجة بحثهم على المجلس الإداري، فيطبق الأحكام الذي نص عليها في القائمة الداخلية التي ستوضع في الجمعية.[4]

إذا عرض طلب متعلق بحل الجمعية، لا ينظر إليه إلا إذا كان من ثلث الأعضاء، ولا ينفد إلا إذا وقع عليه أربعة أخماس الأعضاء العاملين، وفي حالة انحلت الجمعية يسلم أغراضها ومالها لجمعية خيرية إسلامية تعين من طرف المجلس الإداري.[5]

وفي العنصر الموالي سنتطرق لأهم ما ستطالب به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

[1] عبد الرحمان شيبان، المرجع نفسه، ص ص 24- 25.
[2] نفسه، ص ص 25- 26.
[3] نفسه، ص 26.
[4] نفسه، ص ص 26- 27.
[5] نفسه، ص 27. ينظر إلى: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الملحق رقم (07) في ص ص 96- 99.

المبحث الثالث: أهم المطالب الدينية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

سنوضح ذلك من خلال ما صدر من طرف أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجرائدهم .

المطلب الأول: الدين الإسلامي والهوية الوطنية:

أ/ الدين الإسلامي:

ترى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن الأديان الأخرى غير الدين الإسلامي يتمتعون بالحرية والاستقلال في معابدهم؛ بمعنى لا تطبق عليهم أي قوانين وإجراءات من طرف السلطات الفرنسية، أما الدين الإسلامي فهو محروم من ذلك؛ أي من خلال ممارسة أموره الدينية بحرية ، فهذا أسوء تعدي وظلم للمسلمين، ومن هنا تتقدم (ج.ع.م.ز) وتتكلم باسم الأمة بهذه الحقائق التي ذكرناها ومضمونها هو: "ليس من العدل ولا من الحق أن تتدخل الإدارة الجزائرية (الفرنسية) في شؤون الدين الإسلامي، وإنما الحق في ذلك للمسلمين وحدهم، لأن الإسلام يفرض عليهم القيام بذلك."[1]

أيضا ذكر الشيخ محمد خير الدين في جريدة البصائر قائلا: " أما نحن فكل ما نفكر فيه ونعمل له وتقدمنا به إلى الحكومة مرارا في ظروف ومناسبات هو: أن تتركنا أحرارا في ديننا نتعلمه وننشره كما نريد نحن لا كما تريد هي أسوة بجيراننا من المسيحيين والاسرائليين"؛ أي عدم تطبيقها لقوانين المنع على ديننا، لأننا نتعلمه وفقا لشريعتنا الإسلامية وننشره في كافة أنحاء المجتمع الجزائري.[2]

أيضا نرى مطلب (ج.ع.م.ز) الخاص بالدين الإسلامي من خلال مقال البشير الإبراهيمي الذي كتبه في جريد البصائر بعنوان" جمعية العلماء موقفها من السياسة والساسة " قال فيه:يا حضرة الاستعمار إن (ج.ع.م.ز) عملها هو إصلاح عقيدة الإسلام وإحياء آدابه وتاريخه وتطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أصحابها، وتعمل لتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا، وتعمل لتحقيق الأخوة بين المسلمين، وتذكر المسلمين الذين يصلهم صوتها بحقائق دينهم الإسلامي، وسير أعلامهم وأمجاد تاريخهم.[3]

[1] محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج 1، ط 3، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ، الجزائر، ص 110.
[2] البصائر، ع 118، س3، 17 جوان 1938م، ص 2.
[3] أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص 188-189.

أيضا للجمعية العلماء موقف من سياسة التنصير التي قادها الكاردينال لافيجري في الجزائر ومساهمة الجمعيات التبشيرية في نشرها، ويظهر ذلك من خلال احتجاجها ومقاومتها للتنصير وتحذيرها من عدم الوقوع فيه، ونجد ذلك في محاضراتها التي كانت تلقيها وصحفها التي تكتبها.[1]

ب/ الهوية الوطنية:

لدى عبد الحميد ابن باديس وعي بمخطط فرنسا التي تسعى من خلاله للقضاء على الهوية الجزائرية وتطبيق الفرنسة عليه، ذكر ابن باديس الشعب الجزائري عدة مرات بوطنه الجزائري، وأكد على عدم بطلانه، ولا يمكن للاحتلال أن يقضي عليه[2]

ولما دعا بعض النواب إلى الاندماج مع فرنسا، والبعض يقول أنه لا أثر لهذه القومية الجزائرية، وقال بعضهم " فرنسا هي أنا" رد عليه ابن باديس "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن ان تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها، وفي أخلاقها، وفي عنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري"[3]؛ أي أن الأمة الجزائرية لا يمكن أن تكون فرنسا مهما كانت، لا في لغتها العربية، ولا في أخلاقها الإسلامية، ولا في دينها الإسلامي، ولا تريد الارتباط بفرنسا، وطنها واحد وهو الجزائر.

وتعتبر حركة ابن باديس الإصلاحية سلفية وقريبة إلى الجزائريين من الحركات الأخرى، لأنها تعبر عن الشخصية الجزائرية، وبدلت جهودا من أجل المحافظة عليها ولكي لا تكون فرنسية، وكانت هذه الحركة تعارض سياسة الإدماج التي كانت تسعى إليها السلطة الفرنسية، وتطالب بالحفاظ على الصبغة العربية الإسلامية.[4]

أيضا تمثلت مطالب الجمعية من خلال البرقيات التي أرسلتها من أجل المحافظة على الشخصية الإسلامية. البرقية الأولى من عبد الحميد بن باديس إلى م شوطان رئيس الوزراء و م صارو وزير الداخلية باريس وفيها " إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

---

[1] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 55- 56.

[2] مركز البحوث والدراسات، "التجربة الدعوية عبد الحميد إبن باديس"، مجلة البيان، ص ص 117- 118. نقلا عن: عمار الطالبي، آثار ابن باديس، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1403ه، ص 309/3.

[3] نفسه، ص ص 118- 119. نقلا عن: عمار الطالبي، نفسه، ص 309/3.

[4] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 188.

تحتج بكل قوة ضد كل تغيير وكل تنقيح يؤدي إلى اللمس بالذاتية الإسلامية وتعتبره بحق ما خطرا بالدين الإسلامي." [1]

أما البرقية الثانية من عبد الحميد بن باديس إلى م لافرو زلیار النائب بالبرلمان– باريس وهي: " أذكركم بكل احترام ما كنت نبهتكم إليه وحذرتكم منه في العام الماضي وأؤكد لكم أن كل ما يمس بالذاتية الإسلامية يثير سخط الأمة الجزائرية والعالم الإسلامي كله."[2]

أيضا وجه ابن باديس رسائل للذين يريدون القضاء على تاريخ الجزائر وشخصيته الوطنية ويريدون أن يجعلوها فرنسية قائلا: "إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضع عشرة قرنا، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء وتؤلف بينهم في العسر واليسر، وتوحدهم في السراء والضراء، حتى تكونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا، أمه الجزائر وأبوه الإسلام.....والله عليه وكيل "[3]؛ أي أن العرب والأمازيغ شعب واحد يجمعهم الإسلام، وتعايشوا مع بعضهم في كل الظروف منذ سنين حتى شكلوا لنا أمة جزائرية عربية مسلمة، أيضا برهنوا على وحدتهم ومساهمتهم في مجال العلم من خلال تقديم الدروس، فلا تستطيع قوة الاحتلال ولا غيرها أن تفرقكم عن بعضكم البعض، وهذه المحاولة من طرف سلطة الاحتلال التي تريد أن تفرق بينهم، لا بالعكس فلن تزيدهم إلا وحدة وتماسك.[4]

أيضا إن (ج.ع.م.ز) لها إيمانا بفكرة الوطنية، لذلك فقد جاءت أغلب أعمالها الإصلاحية مرتبطة بها من أجل إثبات الشخصية الجزائرية، بأن لهذه الأمة أصول تاريخية وقومية وعرقية ردا على الاستعمار الذي يسعى إلى عدم وجود أمة جزائرية من غير فرنسا تستجيب لمشروعها الاندماجي الذي أجاب عليه ابن باديس قائلا:" الأمة الجزائرية أمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال ولها وحدتها الدينية واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح شأن كل أمم الدنيا..."[5]؛ أي أن (ج.ع.م.ز) يؤمنون بأن الجزائر وطنهم، وأن أغلب أعمالها

---

[1] البصائر، ع 100، س 3، 18 فيفري 1938م، ص 1.
[2] البصائر، ع 100، س 3، 18 فيفري 1938م، ص 1.
[3] مركز البحوث والدراسات، المرجع نفسه، ص 118. نقلا عن: آثار ابن باديس، جمع الدكتور عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1403ه، ص 483/3.
[4] نفسه، ص 118.
[5] زيلوخة بوقرة، "سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر جمعية.ع.م.ز- نموذجا-"، رسالة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الديني، قسم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2008-2009م، ص ص 132-133.
نقلا: عبد الحميد إبن باديس. "كلمة صريحة". مجلة الشهاب. ج10.م12 (أفريل 1936). ص. 48

الإصلاحية ذو إرتباط بهذا الوطن، ليثبتون كيان و وجود الجزائريين بوطنهم الجزائر، وأن لهم في هذا الوجود جدور تاريخية أصيلة ردا على فرنسا التي تنفي وجود الأمة الجزائرية وتريد إدماجها مع فرنسا، أما بالنسبة لرد إبن باديس؛ بمعنى أن الأمة الجزائرية مثلها مثل كل الأمم، وأن لها تاريخ يشهد على أعمالها ومقوماتها مهما كانت حسنة أو غير حسنة.

ساهم الشيخ عبد الحميد بن باديس في تأكيد الشخصية الوطنية الجزائرية من خلال الدروس والمحاضرات التي كان يلقيها على الجزائريين، ومن خلال المقالات التي كتبها في جريدة المنتقد والصراط ومجلة الشهاب، فالجمعية كان لها اهتمام كبير بالشخصية الجزائرية والتي كانت تنادي بمقولة: "بأن الجزائر وطننا والعربية لغتنا والإسلام ديننا".[1]

أيضا جريدة الأمة هي الأخرى الذي صدر عددها الأول سنة 1933م، لكنها تعرضت للمضايقة فقام أبو اليقظان بإيقافها، ولكن رغم ذلك صدرت من جديد سنة 1934م[2]، والدليل على أنها جريدة إصلاحية هو بناء الشخصية الجزائرية العربية المسلمة.[3]

المطلب الثاني: التعليم العربي (اللغة)ودروس الوعظ والإرشاد:

أ/ التعليم العربي:

تمثلت مطالب الجمعية فيمايلي[4]:

أ- إلغاء كل القرارات السابقة (الفرنسة- تطبيق العقوبات لمعلمي اللغة العربية من سجن ونفي) المتعلقة بالتعليم.

ب- نسخ كل القرارات بقانون صريح وإقراره بحرية التعليم العربي، وعلى هذا القانون أن ينظر في المسائل التالية:

- على (ج.ع م ز) وغيرها من الجمعيات أن يكون لها الحق في أن تؤسس المدارس.
- على الجمعيات أن تعلم الإدارة بأمور إنشاء المدرسة وأن تباشر في العمل فيها دون توقف.

[1] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 188.

[2] صادق بلحاج، "الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي 1919- 1939م- دراسة مقارنة- "، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، قسم التاريخ، كلية ع الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012/2011م، ص ص 48.

[3] نفسه، ص 49 . نقلا : جريدة الأمة، ع 152، 25جانفي 1938م، ص 1.

[4] محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ص 114- 115.

- يتضمن القانون بعدم تعطيل المدارس لأي سبب سواء سياسي أو غير ذلك؛ لان تعطيلها يؤدي إلى عقوبات بالنسبة لأولاد المعلمين فيما بعد.
- عدم تدخل الإدارة في معلمي المدارس وبرامج التعليم وكتبه.
- إخضاع الجمعيات للمراقبة الصحية العامة في إطار قوانينها ولتفتيش الرسمي أيضا.

تمثل أيضا مطلب (ج.ع.م.ز) من خلال ما وجهه عبد الحميد بن باديس إلى جناب الوالي قائلا له: " فباسم العلم الذي تحترمونه كفرنسي عظيم نسألك أن تزيل من طريق المسلمين ما يعرقلهم عن تعلم دينهم ولغة دينهم بمنح الرخص وللإدارة مراقبة التعليم"؛ أي أن العلم الذي تحترموه وتعتبروه دو قيمة مثله مثل الفرنسي، نطلب منك أن تفسح الطريق للمسلمين، وتمنحهم الرخص وتجعلهم يباشرون عملهم من خلال تعلم دينهم ولغتهم. [1]

أيضا احتج عبد الحميد بن باديس عن عرقلة اللغة العربية والدين الإسلامي من خلال الخطاب الذي وجهه إلى رئيس الوزارة و وزير الداخلية و وزير إفريقيا الشمالية والوالي العام قائلا: "باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أرفع احتجاجي الشديد ضد ما يلقاه تعليم الدين الإسلامي ولغته العربية من المقاومة والعرقلة ضد امتناع الإدارة من إعطاء الرخص للطالبين الكثيرين مما أدى إلى توقفهم عن التعلم وتشريد الصبيان المتعلمين"؛ لأن منعكم من إعطائنا الرخص للمعلمين ستؤدي إلى ضياع أولادنا وتشريدهم في الشوارع من خلال حرمانهم من التعليم.[2]

ويروي الشيخ عبد الرحمان شيبان أنه في أحد الأيام صلى صلاة المغرب مع ابن باديس في بجاية، وبعد الصلاة خطب ابن باديس منددا بالقرار الفرنسي الذي يريد إلغاء اللغة العربية وإحلال مكانها اللغة الفرنسية قائلا: " إن في هذا القرار قتلا لنا، لأنه يمس ديننا ولغتنا، فعلى كل الجزائريين أن يحتجوا ضده، فمن لم يفعل فهو خائن لدينه ووطنه، سواء أكانا عالما، أم متعلما، أم إماما، أم مفتيا"؛ أي أن هذا القرار يشكل خطرا علينا وعلى لغتنا العربية وديننا؛ لأنه يريد القضاء عليها واستبدالها بالفرنسية، والسكوت عليه معناه مساند له وللغته الفرنسية.[3]

[1] البصائر، ع 114، س 3، 20 ماي 1938م، ص 2
[2] البصائر، ع 115، س3، 28 ماي 1938م، ص 6.
[3] مركز البحوث والدراسات، المرجع السابق، ص ص 119- 120. نقلا عن: دروس يوم العلم: الإمام بن باديس وحجاب المرأة، مقال لشيخ عبد الرحمان شيبان، بموقع: جريدة البصائر الجزائرية.

أيضا احتج عبد الحميد بن باديس عن التعليم وما يلقاه من طرف السلطات الفرنسية من خلال منعهم الرخص لأداء وظيفتهم التعليمية قائلا: "فباسم الجمعية أطلب بكل تأكيد من الحكومة الفرنسية أن تطبق حرية التعليم ومنح الرخص على الجزائريين مثل فرنسا كما طبقت قانون المخالفة، إذا ذاك هو العدل المنتظر من حكومة شعارها "الحرية والعدالة والمساواة"؛ أي إعطاء الحرية للمسلمين في التعليم، ومنحهم الرخص مثل فرنسا، وهذا هو العدل الذي ينتظرونه من حكومة تنادي بالعدل والحرية. [1]

واصلت الإدارة الفرنسية التضييق على نشاط الجمعية فأصدرت منشورين في 16 و18 فيفري سنة 1933م وقع عليهما ميشال(Michel)[2] فيهما تعليمات من طرف الإدارة موجهة لرجال الأمن في الإدارة الفرنسية في كل نواحي البلاد من اجل مراقبة العلماء ومنعهم من تعليم اللغة العربية بتهمة أنهم يقومون بأمور معارضة للفرنسيين[3]، وبالرغم من التضييق الذي جرى لجمعية العلماء المسلمين، واصل ابن باديس والجمعية دعوتهم الإصلاحية.[4]

واصل ابن باديس نشاطه التربوي ضد منع العلماء من أداء دورهم وقيامهم بمهمة التدريس، وواجه السلطات الفرنسية، وذكر الجميع أن منع العلماء من أداء مهمتهم سواء كانت في المساجد أو المدارس، أو من خلال إلقاء المحاضرات هي منعهم من أداء وظيفتهم الدينية الخاصة بهم.[5]

ركز ابن باديس على أمرين مهمين ودعا للمحافظة عليهما، لأنهما يرتبطان بالذاتية الإسلامية، أولا الإسلام وخدمته وإبراز قيمته وتطبيق حكمه[6] وثانيا المحافظة على اللغة العربية وترقيتها والاهتمام بها في كل المستويات.[7]

---

[1] البصائر، ع 115، س3، 28 ماي 1938م، ص 6.

[2] هو مارسيل ميشال (Marcel Michel)(1872- 1949م) سياسي فرنسي، هدفه حصار(ج.ع.م.ز) من خلال ما نص عليه منشوره. ينظر: محمد الحاكم بن عون، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص 326.

[3] رابحة محمد خضير و نهاية محمد صالح، الخطاب الإصلاحي التربوي عند الإمام عبد الحميد بن باديس"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 13، ع 2، 2014، قسم التاريخ، كلية الآداب وكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، ص 858. نقلا: كمال عجالي، "مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 6، جامعة قسنطينة، (جزائر، 2002)، ص 105، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص ص 20- 21.

[4] نفسه، ص 858. نقلا: بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1،(الجزائر، 1981)، ص 169.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص 862. نقلا: مسعود جباري، الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد إبن باديس، رسالة ماجستير منشورة، كلية أصول الدين، (الجزائر، 2002)، ص 41.

[6] نفسه، ص ص 862. نقلا: الطالبي، ج1، ص 88.

[7] نفسه، ص ص 863. نقلا: محمود محمد قاسم، "الإمام عبد الحميد بن باديس المصلح الجزائري المعاصر"، مجلة الوعي الإسلامي، ع(103)، (الكويت 1973م)، ص 76.

خطب ابن باديس عن اللغة العربية واعتبرها نصرا ضد إجراءات السلطات الفرنسية التي حاولت طمسها والقضاء عليها قائلا: " إنها اللغة العربية، الرابطة بيننا وبين ماضينا، وهي وحدها المقياس الذي نقتبس به أرواحنا بأرواح أسلافنا، وبها نقيس من يأتي بعدنا من أبنائنا وأحفادنا.....وما في النفس من آلام وآمال"[1]؛ أي أن اللغة العربية هي رابط قوي ومتين بين ماضينا وحاضرنا؛ ولا يمكن استبدالها بالفرنسية، وهذه اللغة تعبر عن ديننا الإسلامي الذي في قلوبنا، ومسائلنا الدينية الراسخة في عقولنا، وحتى على الصعاب(قوانين، إجراءات.) التي تواجهنا وتؤثر في نفوسنا، فلنا في لغتنا آمال لنصرتها والمحافظة عليها.

والى جانب هدين الأمرين المهمين(الإسلام– اللغة) ركز ابن باديس المحافظة على الشخصية الوطنية الجزائرية، أكد أيضا ابن باديس على أهمية اللغة العربية قائلا:" إنني أعاهدكم على أنني اقضي بياضي على العربية والإسلام، كما قضيت سوادي عليهما، وإنها لواجبات، واني سأقضي حياتي على الإسلام والقرآن، ولغة الإسلام والقرآن"[2]؛ أي أن ابن باديس سيبدل ما بوسعه ويجتهد من أجل الحفاظ على اللغة العربية والإسلام، وأن هدين الأمرين المهمين واجب من واجباته، لأنه عالما بارز من علماء الأمة الجزائرية العربية المسلمة، وحامل نهضتها.

من خلال مقال البشير الإبراهيمي الذي ذكرناه سابقا، طالبت الجمعية بحرية التعليم العربي، وإحياء اللغة العربية وأذابها وتاريخها، وتقوية رابطة العروبة بين العرب من أجل خدمة اللغة العربية وأذابها.[3]

أيضا طالبوا العلماء الحكومة الفرنسية بإزالة يدها عن المساجد والمعاهد التي سيطرت عليها، من أجل استخدامها في تعليم الجزائريين دينهم ولغتهم.[4]

أيضا قام المجلس الإداري باسم (ج.ع.م.ز) بإرسال برقيتين إلى الوالي العام، و وزير الداخلية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ المنعقد في أواخر نوفمبر 1933م، تطالب بنزع قرارين القرار الأول هو قرار عمال عمالة الجزائر، والذي من

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص 863. نقلا: محمود محمد قاسم، "الإمام عبد الحميد بن باديس المصلح الجزائري المعاصر"...

[2] نفسه، ص 863. نقلا عن: محمد صالح الجابري، " العلامة عبد الحميد بن باديس في تونس"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع (32)، (بيروت، 1981م)، ص 42.

[3] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 189.

[4] نفسه، ص 235.

خلاله تطالب الجمعية بفتح المساجد وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد وإعطائهم الحرية في ذلك دون طلب الإذن منهم.[1]

أما القرار الثاني فتمثل في التعليم (الفرنسي– العربي) لأن فرنسا لم تعطي الحق لتعليم الجزائريين لغتهم العربية وفهم دينهم الإسلامي، فطالبت (ج.ع.م.ز) بفتح الكتاتيب القرآنية والمكاتب العربية للجزائريين.[2]

أيضا نرى موقف (ج.ع.م.ز) تجاه التضييق الذي حصل للتعليم العربي الحر من طرف السلطات الاستعمارية من حيث أمكنته وأساليبه وكتبه، فسعت الجمعية لتوسيع مكان التعليم بإنشاء مكاتب حرة لتعليم الصغار، وتنظيم دروس للتوجيه والإرشاد في المساجد، وتنظيم المحاضرات التي تخص شؤون الجزائريين العامة، فكان لهذا نجاح عظيم، وكان له نفع لدى الجزائريين، ولولا الإجراءات التي قامت بها الأحكام الإدارية من غلق المساجد والمكاتب ومنع الرخص، لكان النجاح بالنسبة للجمعية أحسن من هذا.[3]

سعت الجمعية أيضا لإصلاح أسلوب التعليم(المكتبي– المسجدي) فقضت على الأساليب القديمة لتعليم، أما في المساجد فطريقة الجمعية في الوعظ والإرشاد هي طريقة السلف فتوجههم بكتاب الله عز وجل وبسنته وسير الصحابة، أما بالنسبة لتعليم المكتبي فأسلوب الجمعية في تعليم اللغة العربية أنها تستخدم الأساتذة الدين يوصلون المعلومة لتلاميذ بطريقة سهلة وبسيطة، وتمكنهم من فهمها من خلال التمرينات التطبيقية، ولقد كان لهذا نفع ونجاح يظهر ذلك من خلال التلاميذ الذين درسوا في هذه المكاتب من حيث اللسان واللهجة، ويدخل في هذا التعليم تعليم القرآن الكريم الذي هو مبدأ مهم بالنسبة للجمعية.[4]

أيضا حاربت الجمعية الأمية من خلال تعليمها لكبار السن الذي يعتبر من أهم فروعها في التعليم المكتبي في نظرها، ولها في هذا أمل، وإن كانت أعمالها قليلة فمقاصدها كثيرة في محاربة الأمية؛ لأنها بالقضاء عليها ستتمكن من تكوين أمة مثقفة وواعية تستطيع محاربة كل ما يقف أمامها و يعرقل عملها.[5]

---

[1] محمد الحاكم بن عون، " المسألة الدينية في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص ص 305- 306. نقلا: عبد الحميد إبن باديس، "مقررات المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، جريدة الصراط، ع11، الإثنين 09 شعبان 1352ه/ 27- 11- 1933، ص 8.

[2] نفسه، ص 306. نقلا: عبد الحميد إبن باديس، "مقررات المجلس الإداري...

[3] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 49.

[4] نفسه، ص ص 49- 50.

[5] نفسه، ص 51.

بالنسبة لإصلاح الأسلوب فللجمعية أسلوب يؤثر في نفوس الناس من خلال الخطابات التي تلقيها، أما عن إصلاح الكتب فالجمعية تذكر بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.[1]

أيضا نرى جريدة النور لإبراهيم أبو اليقظان الذي ظهر العدد الأول منها بالجزائر في 15 سبتمبر 1931م، ذات الاتجاه الإصلاحي[2]، الذي غرضها هو تنوير الأذهان وتهذيب النفوس وتقوية القلوب الضعيفة وتطهيرها[3]، أيضا دعت لمحاربة التفرقة وطنيا وقوميا ودينيا، وكان اهتمامها باللغة العربية وأذابها[4]، ونظرا للمراقبة القوية على صحف أبي اليقظان من قبل الإدارة الاستعمارية، كتبت المقالات الافتتاحية لعدون بن بالحاج بتوقيع من سعيد من أجل إبعاد الأنظار على الصحف اليقظانية[5]، لكنها تعرضت للمنع بعد ظهور العدد 78 في 02 فبراير 1933م وسبب توقيفها، هي المقالات التي كانت ضد السلطات المحلية والإدارة الفرنسية.[6]

بالرغم من كل الإجراءات التي قامت بها السلطة من أجل القضاء على اللغة العربية، إلا أن الجمعية برئاسة عبد الحميد بن باديس حطمت الخوف الذي أدخلته السلطة الفرنسية في نفوس وعقول المسلمين الجزائريين، من خلال قوانينها التي أصدرتها عليهم، رافعا ابن باديس لشعار "العروبة والإسلام."[7]

ب/دروس الوعظ والإرشاد في المساجد:

أدت صدور مذكرة ميشال(Michel)[8] (قرار بريفي) في 16 أفريل سنة 1933م إلى توقف أعضاء (ج.ع.م.ز) من إلقاء ومواصلة دروسهم الدينية في المساجد التي كانت مراقبة من طرف الاحتلال، فردت الجمعية عليهم وأسست عدة مدارس حرة في المدن والقرى؛ تابعة

[1] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر نفسه، ص 51

[2] صادق بلحاج، المرجع السابق، ص ص 46. نقلا: جريدة النور، ع1، 15 سبتمبر 1931، ص1.

[3] نفسه، ص ص 46. نقلا: جريدة النور، ع58، 22 نوفمبر 1932، ص1.

[4] نفسه، ص ص 46.

[5] نفسه، ص ص 46. نقلا: محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ط2، الصنوبر البحري، الجزائر، 2006، ص 106.

[6] نفسه، ص ص 47. نقلا: محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية..، ص 111.

[7] فهمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، 1889- 1940م، ص 23. نقلا: مازن مطبقاني، عبد الحميد بن باديس- العام الرباني والزعيم السياسي- دار القلم، دمشق 1989، ص 123.

[8] هو فرناند جول ميشال (fernand jules Michel) هو موظف فرنسي كان يشغل منصب الأمين العام لعمالة الجزائر ورئيس مديرية شؤون الأهالي. ينظر: محمد الحاكم بن عون، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، ص 329.

للجمعية وبعيدة عن تحكم السلطة الفرنسية وتم انجاز هذه المدارس، إما من خلال مساهمة شخصية من الشعب الجزائري، أو من خلال تقديم أموال.[1]

وبهذا تكون (ج.ع.م.ز) قد تمكنت من تعليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية واللغة العربية وأدابها للجزائريين، ومحاربة الطرقيين الذين استخدمتهم السلطات من أجل القضاء على الشخصية الجزائرية، كل هذه المجهودات التي قامت بها الجمعية من خلال تعليم أبنائها أنتجت لنا شباب سيفجرون ثورة الفاتح نوفمبر 1954م.[2] أيضا نرى احتجاج سكان ولاية بسكرة من خلال البرقية التي أرسلوها إلى الوالي العام في أفريل سنة 1933م عن قرار بريفي الجزائر، الذي منع العلماء من القيام بوظيفة الوعظ والإرشاد وتعليم الدين للمسلمين الجزائريين في المساجد.[3]

مازال الغضب يسيطر على نفوس المسلمين الجزائريين بسبب القرار الإداري الذي أصدرته السلطة الفرنسية من خلال منع (ج.ع.م.ز) القيام بمهامها الدينية المتمثلة في الوعظ والإرشاد التي كانت تلقيهم في المساجد، فقاموا المسلمين الجزائريين ردا على هذا بمظاهرتين كبيرتين بالجزائر العاصمة رافضين القرار؛ لأن الطيب العقبي منع من مواصلة دروسه في مساجد العاصمة.[4]

جرت المظاهرة الأولى في فيفري سنة 1933م من طرف الذين كانوا يحضرون دروس الطيب العقبي، والتي تجاوزت ستة آلاف متظاهر، أما المظاهرة الثانية كانت في شهر مارس والتي تجاوزت هي الأخرى أربعة ألفا شخص محتجين عن تدخل السلطة في الأمور الدينية الخاصة بالمسلمين الجزائريين.[5]

إن هذا القرار القائم من طرف السلطة مس المسلمين وأثر في نفوسهم أثرا بليغا، بل مس بعقيدتهم وأمورهم الدينية، التي تعتبر بمثابة اللحمة التي تجمع المسلمين فيما بينهم، ولم يكتفي المسلمين بالمظاهرتين التي قاموا بها، أظهروا أيضا استيائهم ومعارضتهم لهذا القرار،

[1] شهرة شفري، " الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، رسالة الماجستير، تخصص الدعوة الإسلامية، قسم أصول الدين، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2008- 2009م، ص 214.

[2] نفسه، ص 214.

[3] السنة النبوية المحمدية، العدد 12، السنة الأولى، 1، 1/ ربيع الأول/ 1352ه، ص 6.

[4] السنة النبوية المحمدية، ع 1، س 1، 8/ دي الحجة/1351ه، ص 3.

[5] نفسه، ص 3.

الذي يعتبرونه مسا بدينهم الإسلامي، إضافة إلى ذلك قاطعوا المساجد وأصبحوا لا يقيموا الصلاة فيها، بعد ما كانت مزدحمة أصبح يذهب إليها إلا القليل.[1]

إن كل هذا الاحتجاج من طرف المسلمين الجزائريين ناتج عن القرار الذي سنته سلطة الاحتلال عليهم، والدليل أن هذا القرار أدى إلى الظلم والتعدي على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبالنسبة للمسلمين أيضا، حتى الجرائد العربية وكدا الفرنسية رفضته، ماعدا من دوي الخونة الذين يحرضون السلطة على ظلم (ج.ع.م.ز)، ورغم هذا لا السلطة الفرنسية ولا الأمة الجزائرية معهم.[2]

رغم كل ذلك، فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ستحفز الأمة الجزائرية على مواصلة الأستاذ العقبي دروس الوعظ والإرشاد في المساجد، وأن العديد من الصحف ستؤيد الجمعية وتكون معها.[3]

أيضا لما منعت السلطات الفرنسية (ج.ع.م.ز) من الصلاة في مسجد تلمسان سنة 1933م، وقامت بغلق مدارس الجمعية في وهران، لم تسكت الجمعية عن هذا الإجراء وكانت هناك ردة فعل قوية مؤيدة لموقف الجمعية، من خلال المظاهرات التي حدثت يوم 27 فيفري 1933م بالجزائر العاصمة، أيضا أيد فرحات عباس[4] وشخصيات جزائرية موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وطالبوا بحرية التعبير وعدم التدخل في المسائل الدينية التي تخص المسلمين الجزائريين.[5]

إضافة إلى القرارين السابقين أصدر الوالي العام قرار ينص على "عدم القيام بأي نشاط ثقافي في المساجد"، فاحتج الأمين العمودي[6](الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين) على هذا القرار وتسائل: "إذا كان الدخول لمساجدنا ممنوعا على غير المسلمين، فكيف يترأس ويوجه الهيأة الدينية الإسلامية مسيحيون؟."[7]

---

[1] السنة النبوية المحمدية، ع 1، س 1، 8/ دي الحجة/1351ه، ص 3.

[2] نفسه، ص 6.

[3] نفسه، ص 6.

[4] ولد في 24 أوت 1899م بدوار الشحنة، تميز بالتواضع والذكاء، كان له اهتمام بالسياسة مند شبابه، وله كتابات في جريدتي الإقدام وهمزة الوصل. ينظر: عز الدين معزة، "فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985م"، رسالة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، تاريخ المناقشة في 16 فيفري 2005م، السنة الجامعية 2004- 2005م، ص 28،52.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 255.

[6] ولد بالوادي سنة 1892م، من أسرة عريقة دو علم ووعي وطني، انتقل إلى قسنطينة لمواصلة دراسته، بدأ نشاطه الإصلاحي في بسكرة، تقلد منصب الأمين العام للجمعية وكاتبها السري، أيضا أسس صحيفتي الدفاع والجحيم سنة 1934م. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 420.

[7] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 255. نقلا عن: Ageron, Histoire d'algérie Contemporaine, Op CIt ,p 343

أيضا نرى عمل (ج.ع.م.ز) بالنسبة للقرآن الكريم وتقريبه وتحبيبه للناس وشرحه لهم، تتمنى لو تزيل عليها ما يقف أمامها من معارضة الطرقيين وأعمال الحكومة التي تقف أمامها، من أجل إكمال عملها لإعطاء القرآن حقه، وإنشاء أمة تقوم بحفظ القرآن وفهمه وإتباعه والسير على خطاه، والقيام بنشره.[1]

إلى جانب منع السلطات الفرنسية الجمعية من قيامها بدروس الوعظ والإرشاد في المساجد، قامت بإصدار قرارات لتعطيل جرائدها أيضا.

قدم أحمد بوشمال مدير جريدة "السنة" احتجاجا لمجلس الدولة الفرنسية على غلق جريدته يوم 29 جوان سنة 1933م، فكان ردها أنها يحق لها أن تمنع صدور أي جريدة تنشر باللغة الأجنبية في الأراضي الفرنسية.[2]

أيضا أدى صدور قرار تعطيل جريدة الشريعة من طرف وزير الداخلية إلى استياء الأمة الجزائرية، وكدا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فعلقت الجمعية على سبب تعطيل الجريدة، أن جمعية العلماء ما هي إلا جمعية دينية إعلامية تقوم بتهذيب الناس[3]، إضافة إلى ذلك أرسل عبد الحميد ابن باديس برقية إلى وزير الداخلية محتواها هو الاحتجاج عن قرار تعطيل جريدة الشريعة باسم(ج.ع.م.ز) معبرة عن حزنها العميق واستيائها الشديد عن القرار الذي أصدره وزير الداخلية في 22 جوان الذي يؤدي إلى ضرر الجمعية، وأن الجمعية لا تعرف سبب تعطيل جريدتها.[4]

أيضا صرحت(ج.ع.م.ز) أن ما ذكر في الجريدة يخص المسائل الدينية للمسلمين فقط، ولا يخرج عن إطارها، أيضا بينت الجمعية لخصومها ومعارضيها بأنهم ليس لهم أي هدف، إلا عرقلتها وتشويه صورتها وصورة علمائها. لكن الواقع يشهد على براءتهم من كل التهم، وكلفت الجمعية محامي برفع قضية لمجلس الدولة عن قرار التعطيل.[5]

أيضا نرى جريدة المغرب لصاحبها أبي اليقظان التي أسندت إدارة جريدتها إلى مساعدة "تعموت عيسى" نظرا لمراقبة السلطات الفرنسية لصحف أبي اليقظان[6]، فأصدرت القوات الاستعمارية قرار بتعطيلها، فعلق ابن باديس عليه قائلا: "روعت الصحافة الإسلامية

[1] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 51.
[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 256. نقلا: Ageron, Histoire....,p 344
[3] الشريعة النبوية المحمدية، ع 1، س 1، 17/جويلية/1933م، ص ص 1- 2.
[4] الشريعة النبوية المحمدية، ع 1، س 1، 17/جويلية/1933م، المرجع نفسه، ص ص 1- 2.
[5] نفسه، 1- 2.
[6] صادق بلحاج، المرجع السابق، ص ص 44. نقلا عن: جريدة المغرب، ع1- 32، م ر23، المكتبة الوطنية، الجزائر.

الجزائرية بنبأ تعطيل رصيفتنا "المغرب"... أم طيف لا نأسف والتنقيص ما برح يعمل في عددها القليل؟ إننا لا نجهل للصحافة العربية دائرة إزاء الصراع؟..... ولكننا نرجو من الحكومة أن تكون أوسع صدرا وأكثر حلما، فإن تيار حرية الصحافة الفرنسية كثيرا ما يحمل أصحاب الصحف العربية فيخرجهم عن دائرتهم..."[1]

المطلب الثالث: القضاء الإسلامي والعلمانية[2]:

أ/ القضاء الإسلامي:

لما حاولت السلطات الاستعمارية نزع القضاء من المسلمين الجزائريين وإخضاعه للفرنسيين، ثار الشيخ إبراهيم أبي اليقظان ضده واعتبره مسا وتدخلا في أمور المسلمين مصرحا بذلك قائلا:" فقد اقترح نوابهم في المجلس المالي في جلسته المنعقدة في 26 ماي 1926م من هيئة المجلس نزع الأحكام للقضاة المسلمين، وتجريدهم من هذا الثوب الباقي الشفاف، وتركهم موثقين لا غير مع تعويضهم بقضاة الصلح وتبديل أحكامهم الإسلامية بالقوانين الفرنسية."[3]

أيضا قرار نزع القضاء من المسلمين وإسناده للفرنسيين أثار الجزائريين فظهرت الصحف وأرسلت البرقيات رافضة ومحتجة عن هذا القرار، لأنه بطبيعة الحال فالمسلم الجزائري لا يقبل بأحكام القضاء التي تخص دينه أن تكون في حكم فرنسي[4]

أيضا فضح أبو اليقظان القضاة التابعون للمحاكم الشرعية تخطيطا من الإدارة الاستعمارية، بهدف إضعاف هذه المحاكم الشرعية وجعلها غير عادلة، مما يؤدي إلى نفور الناس منها، كما وضح أبو اليقظان سبب موقفه موجه من أجل الحق والعدالة ليس ضد أشخاص القضاء.[5]

---

[1] صادق بلحاج، نفسه، ص ص 45- 46. نقلا عن: مجلة الشهاب، ج 4، م 7، أفريل، 1931م، ص 1.

[2] يقصد بها الحركة الإجتماعية التي تهدف إلى الإبتعاد عن الآخرة والإهتمام بالدنيا. نقلا عن: "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830- 1954م)"، المرجع السابق، ص 136.

[3] خيري الرزقي، "مناصرة صحافة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان للقضاء الإسلامي في الجزائر 1926- 1938م"، مجلة المعيار، عدد 42، جوان 2007م، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص 242. نقلا عن: آخر سهم من كنانة المعمرين، وادي ميزاب، العدد30 (1927/05/06م)، السنة 1، ص 1.

[4] نفسه، ص 242. نقلا: وادي ميزاب: آخر سهم من كنانة المعمرين، ع30...، ص1.

[5] نفسه، ص ص 243- 244. نقلا: العدالة تحتضر، وادي ميزاب، ع114 (1928/12/28)، س3، ص3، عمود3.

دافع الشيخ إبراهيم أبو اليقظان على القضاء الإسلامي وبقائه في يد المسلمين الجزائريين أمام الإدارة الفرنسية التي كانت تسعى بكل الطرق من أجل نزعه منهم، محتجة في ذلك بأن المسلمين غير قادرين على تحمل منصب القضاء.[1]

أيضا واجه أبو اليقظان الطرقيين التي استخدمتهم السلطات خدمة لمصالحها من أجل نزع القضاء من المسلمين وتوليه تحت قضاة فرنسيين، مدعين بذلك أنه لا يجوز للمسلم تولي القضاء تحت تسلط مشرك[2]، ودافع عنه لأنه يعتبر آخر ما بقي للمسلمين الجزائريين، وإن تخلو عنه فستضيع قضاياهم وتصبح المحاكمات التي تصدر مخالفة لدين الإسلامي.[3]

ولما أصبح القضاء الإسلامي خاضعا للقضاء الفرنسي وتحت تسلط الفرنسيين في الأحكام، وإثر هذا اشتكوا المسلمون عن وضع المحاكم والقضاة، فهذا كله راجع إلى سوء التعليم القضائي، فطالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والأمة الإسلامية الحكومة الجزائرية (الفرنسية) بوضع حد لهذه الحالة التي يعيشها المسلمون.[4]

ب/العلمانية:

لما جاء قانون 27 سبتمبر 1907م الذي يدعي بتطبيق فصل الدين عن الدولة وعدم التدخل بالمسائل الدينية للجزائريين، لم يطبق هذا القانون وبقى حبر على ورق، فأدى هذا إلى "غضب العلماء الأحرار، فرفعوا أصواتهم بطلب بعض الحق في لين ورفق، فاتهموا وعوقبوا بالمنع من تعليم دين الله في بيوت الله."[5]

أيضا "جمعية العلماء فلم تنم عن حق من حقوق الإسلام، ولم تفرط في قلامة ظفر منها ودافعت عنه في الميدان الخاص بالحكومة الجزائرية في قضية (فصل الدين عن الحكومة)"؛ أي أصبحت تطالب بحقها من خلال قانون فصل الدين عن الدولة، فقد تناولت هذه القضية من قبل بالشرح والأدلة، وكانت صامدة من خلال مطالبها في هذه القضية وحقوقها الصارمة اتجاهها، لا من سوء الحكومة ولا من غيرها، لأن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لها ثقة في الله عز وجل وأن الله معها في كل

[1] خيري الرزقي، المرجع نفسه، ص 245.
[2] نفسه، ص ص 248. نقلا: دمغة الحق لرأس الباطل، وادي ميزاب، ع65(1928/01/13)، س2، ص1، عمود1.
[3] نفسه، ص ص 248- 249.
[4] محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 116.
[5] نفسه، ص 112.

أعمالها والمواجهات التي تتعرض إليها، ولقد مرت ثلاثة سنوات على بعضها، والجمعية مستمرة في كتاباتها وأقوالها ولم تسكت عن هذه القضية، وفي المقابل فإن الحكومة الفرنسية لم ترد عليها.[1]

أيضا طالب محمد البشير الإبراهيمي بقانون فصل الدين الإسلامي عن الدولة قائلا: "ولقد قدمنا في الأسبوع الماضي إلى الوالي العام ورئيس المجلس الجزائري وكل أعضائه مذكرة نطلب فيها بتطبيق فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية وبينا رأينا في كيفية الفصل ونفس الآراء السابقة التي طالبنا بها ولم نزيد عليها، إلا إذا زاد جديد في القضية من حكم البرلمان الفرنسي في المادة السادسة والخمسين للقانون الأساسي للجزائر".[2]

[1] البصائر، ع 122، س 3، 05 جوان 1950م، ص 1.
[2] البصائر، المصدر نفسه، ص 1

خلاصة:

ونستخلص مما سبق أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمعية إصلاحية دينية، لعبت دورا فعالا من خلال إصلاحها للمجتمع الجزائري، ومحاربتها لكل ما يقف في طريقها ويعرقل دينها الإسلامي ومقوماتها الأساسية، من ذوي الدين يريدون القضاء عليها من طرف السلطة الفرنسية، إذن فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تقف هنا من خلال نشاطها الإصلاحي، بل تجاوزت ذلك من خلال دخولها لساحة السياسية من أجل الدفاع عن المسائل الدينية للمسلمين الجزائريين وتحقيقها، وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1936-1956م):

تمهيد:

- **المبحث الأول: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المؤتمر الإسلامي (1936- 1938م)**
- **المبحث الثاني: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية الحرب العالمية الثانية وبعدها (1939- 1951م)**
- **المبحث الثالث: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية الثورة التحريرية وبعدها (1954- 1956م)**

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق لدراسة الطريق الذي ستسلكه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتزعمت أول المطالب السياسية المتمثلة في المؤتمر الإسلامي 1936م، وهي إقتحامهم الساحة السياسية إلى جانب الأحزاب الأخرى، بداية من خلال مشاركتها في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني وما يترتب عليهما، مرورا بفترة حساسة على المستوى الوطني والدولي، وهي الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، وصولا وأخيرا إلى الفترة الحاسمة والتي سيكون لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورا بارزا فيها، وهي اندلاع الثورة التحريرية 1954م.

المبحث الأول: النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المؤتمر الإسلامي(1936- 1938م):

سنتطرق في هذا المبحث إلى النشاط السياسي للجمعية العلماء من سنة 1936 إلى سنة 1937م.

المطلب الأول: المؤتمر الإسلامي الأول 1936م:

في جانفي سنة 1936م، دعا عبد الحميد بن باديس في جريدة الدفاع (التي تتكلم عن الحركة الإصلاحية) الأحزاب السياسية إلى عقد مؤتمر إسلامي (جبهة وطنية)، ولقد انطلقت هذه الدعوة من مدينة قسنطينة من طرف ابن باديس ومحمد الصالح بن جلول[1] (رئيس كتلة النواب)[2]، وتبنى أيضا الأمين العمودي الدعوة إليه، وكان على قناعة بأهميته قائلا: " إنني أشعر اليوم بضرورة إيجاد تنظيم ثابت والعمل في تآلف واتحاد من أجل تحقيق مطالبنا الشرعية"[3]

انعقد المؤتمر الإسلامي يوم الأحد 7 يونيو سنة 1936م، بالملعب البلدي بالجزائر العاصمة[4]، عبر هذا المؤتمر على تماسك ووحدة الأمة الجزائرية، واندفاعها إلى الأمام، أيضا كان عبارة عن إنذار لأعدائه، ولكل من يريد زرع الفتنة بينهم، ولقد لقي التأييد حتى من غير الجزائريين؛ لأنه نافع لهم ويحثهم على إقامة العدل، أما الرافضون والمعارضون له، لأنه يعارض مصالحهم[5]، " أما الأمة وهي صاحبة الكلمة فيه فقد تعاهدته بما يجب من رعاية فحفظت ذكره وحاطته بما يضمن بقاءه من نظام وتأسيسات، وإن لقيت في سبيل ذلك – حتى من أبنائها– ما لا يحصى من المشاكسات والمعاكسات، وواجبها في هذا المقام أن المؤتمر هو كنزها الثمين."[6]؛ أي أن الأمة الجزائرية هي صاحبة الرأي في هذا المؤتمر،

---

[1] ولد محمد الصالح بن جلول(1896- 1986م) بقسنطينة، واصل تعليمه في باريس ومارس السياسة مند العشرينات، دعى لتحضير المؤتمر الإسلامي وترآس وفد المؤتمر في باريس. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 430- 431.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945م، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992م، ص ص 152- 153

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م، ص204. نقلا عن: mahfoud, kaddache, la vie politi a Alger De 1919 à 1939, Alger 1970, p. 298.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945م، ج 3، المرجع السابق، ص 154.

[5] البصائر، ع 67، س 2، 14 ماي 1937م، ص 1.

[6] نفسه، ص 1.

وتعاهدت بأن تحافظ عليه وتضمن بقاءه، حتى ولو كانوا من الجزائريين ضده، وفي هذا الوضع تعتبر الأمة الجزائرية المؤتمر الإسلامي مؤتمرا مهما وضروريا بالنسبة لها؛ لأنها تعلق عليه آمال لتحقيق مطالبها.

إن السبب الذي أدى إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول هو مشاركة معظم التيارات السياسية الجزائرية، ماعدا نجم شمال إفريقيا[1]، وهذه الأحزاب هي " النواب كافة، والشيوعيين والمناضلين وجماعة من العلماء باسمهم الخاص، لا بصفتهم أعضاء بجمعية العلماء[2]، " فقد أعلنوا العلماء أن مشاركتهم كانت للدفاع عن الكيان العربي الإسلامي، وإدماج المطالب الدينية" التي سيتم ذكرها ضمن برنامج المؤتمر الإسلامي.[3]

ركز ابن باديس في اجتماع المؤتمر على استقلال الدين وحرية اللغة العربية، وعلى عدم تضييع الصيغة الدينية للإسلام والمطالبة بحقوق الجزائريين مثل الفرنسيين[4]، وتنظيم القضاء الإسلامي بوضع مجلة أحكام شرعية على يد هيئة إسلامية تحت إشراف الجمعيات الدينية المؤسسة، على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة، وكيفية تنظيم القضاء الإسلامي الذي طالب به ابن باديس على لسان الجمعية " تنسف الإصلاحات الموهومة التي تحاول الإدارة إجراءها تخديرا للأعصاب وذر الرماد في العيون"[5]؛ أي تقضي على الإصلاحات التي تقال وتكتب ولا تطبق، فهي عبارة عن إصلاحات كاذبة.

أيضا أكد ابن باديس أن المسلمين ليسوا فرنسيين ولا يريدون أن يكون كذلك قائلا: " يجب القول بأن المسلمين جديرين بالاحترام أن هذا المؤتمر إسلامي جزائري ومن أجل هذا يجب ألا نتخلى على ديننا وفضائلنا والمسلم والفرنسي كلاهما وطنيان ويجب أن يتمتعا بنفس الحقوق الاجتماعية"[6]؛ أي أن المسلمين سيحترمون كل ما طرح في المؤتمر الإسلامي

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، (تر) الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص 121.
[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المصدر السابق، ص 252.
[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 170.
[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المصدر السابق، ص 251.
[5] البصائر، ع 2، س 1، 1 أوت 1947م، ص 2.
[6] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 204. نقلا: charles ageron, Histoire kontemporaine de l'algerie, op, cit., p.90.

الجزائري، و يجب علينا أن لا نتخلى على على كل ما يرتبط بديننا الإسلامي، فاللمسلم وطن مثل الفرنسي، ويجب أن يكون لهما نفس الحقوق الإجتماعية.

عقد المؤتمر الإسلامي وكان ناجحا، وترأس عبد الحميد إبن باديس المؤتمر باتفاق من الجميع، نظرا للمكانة الدينية والعلمية التي يتصف بها، وبعد الحوار الذي جرى بين المشاركين اتفقوا على فرض مطالب المؤتمر الإسلامي وتتمثل فيمايلي[1]:

- إلغاء كل القوانين والقرارات الاستثنائية التي طبقتها فرنسا في الجزائر
- إلحاق الجزائر بفرنسا
- تكوين هيئة انتخابية واحدة وإشراك المسلمين والأوروبين فيها
- تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي
- إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين مع الحفاظ على حقوقهم الشخصية الإسلامية
- جعل اللغة العربية لغة رسمية بالمدارس الجزائرية
- حرية الدين الإسلامي والإنفاق عليه من الأوقاف التي سلبها الاستعمار.

وفي 23 جويلية سنة 1936م سافر الوفد إلى باريس برئاسة بن جلول[2]، لتقديم مطالبه التي عرضت ونوقشت من طرف أصحاب المؤتمر إلى القادة الفرنسيين، فقابل الوفد ليون بلوم(Léon Blum)[3] وفيوليت(viollette)[4] وج موش، وبعد تقديم المطالب والاستماع إليهم، عاد الوفد من باريس دون أن يحصل على تعهدات ثابتة من طرف الحكومة، إلا الحصول على بعض الإجراءات كإطلاق صراح المسجونين أو المنفيين من الجزائريين وإعلان العفو وقانون الأهالي والعطل المدفوعة وتنظيم النقابات بطرق قانونية[5]، لأن مشروع بلوم فيوليت[6]

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المصدر السابق، ص ص 251- 252.ينظر إلى: مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول الملحق رقم (08) في ص 100.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 260.

[3] ليون بلوم يهودي الأصل، ورئيس حكومة الجبهة الشعبية اليسارية في فرنسا في 4 يونيو سنة 1936م. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[4] موريس فيوليت (maurice viollette) (1870- 1960م) هو سيناتور ماسوني أحد رجال الحزب الإشتراكي الفرنسي، حكم الجزائر من 1925إلى 1927م، ووزير الدولة أيضا، ومكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية. ينظر: نفسه، ص 379.

[5] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 125.

[6] مشروع بلوم فيوليت أسس من طرف صاحبه موريس فيوليت،يحتوي على 8 فصول و50 مادة. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 379- 380.

فشل أمام البرلمان الفرنسي بسبب معارضة الفرنسيين لمطالب المؤتمر الإسلامي، وهذا ما أدي إلى خيبة رجال المؤتمر من خلال المطالب التي كانوا يسعون إلى تحقيقها، " وأيقن الكثير منهم يومئذ، أن الطريق الوحيد الذي يجب على الأمة أن تسلكه، إنما هو طريق الاستقلال الوطني. فماعتمت فكرة المؤتمر أن تلاشت."[1]

وبعد ذلك انتشر مقتل المفتي دالي المسمى كحول من طرف مؤامرة دبرتها الإدارة الاستعمارية ضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وزج بالطيب العقبي وعباس التركي في السجن، لكن الإدارة الاستعمارية لم تفلح في ذلك.[2]

انتبه أنصار المؤتمر إلى الآمال التي علقها على الجبهة الشعبية؛ لأنها كانت غير حقيقية وعبارة عن وعود كاذبة، لذلك " تفطن ابن باديس وسط العلماء إلى المأزق الذي كان فيه المؤتمر، إلا أنه كان يحاول أن يوفق بين الشرعية في كل استحقاق مع القوة المحتلة والمواقف السياسية المعاكسة لتعاليم إيمانه، ليؤكد وطنية إسلامية معتدلة."[3]

لم يعد الإصلاحيون يثقوا في حكومات الجبهة الشعبية، من بينهم حكومة شوتان بلوم (chautemps–Blum)، مما أدى إلى توجيه انتقادات إلى العلماء من طرف الحزب الشيوعي تحت إشراف بوكرت، من أجل إظهار ثقة الجبهة الشعبية بالنسبة للعلماء[4]، ولقد رد ابن باديس على هذه الانتقادات التي وجهها الحزب الشيوعي الجزائري لهم قائلا: "إن فرنسا تعد ولا تفي بوعودها لأنها رأت مصلحتها في عدم الوفاء بوعودها، وهذا يعني ألا أمل في رؤيتها تحيد عن هذا الموقف مادامت تجد فيه مصلحتها.إن الجزائر تتعرض للخداع وتنساق إلى الخطأ...أن التأخر سيدفعنا إلى الكفاح..."؛[5] أي أن فرنسا كعادتها بوعودها الكاذبة، ولا تفي بها، وذلك من أجل ربح الوقت وعرقلة الجزائريين في عدم مواجهتهم، وبالرغم من ذلك

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 171.
[2] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، الجزائر، ص ص 72- 73.
[3] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 158.
[4] نفسه، ص 158.
[5] نفسه، ص 158. نقلا: mahfoud kaddache, vie politique a alger, ok. Cit p. 349 .

فالجزائر ألفت تلك السياسة الخداعة التي دائما تستخدمها مع الجزائريين، ووعت منها، وهذا ما سيجعلها تكافح وتناضل من أجل تحقيق ما تسعى إليه.

ومن هنا انتشرت فكرتان تخص الجزائر وهي فكرة الشعب الذي يريد الاستقلال، وفكرة جمعية العلماء التي تريد العروبة والإسلام، وبذلك تسير الجزائر في طريق واحد وهو جزائر عربية مسلمة مستقلة.[1]

رغما مشاركة الجمعية في هذا المؤتمر، لكنه فشل، وفي العنصر الموالي سنرى دور العلماء في المؤتمر الإسلامي الثاني.

المطلب الثاني: المؤتمر الإسلامي الثاني 1937م وقرار منع الرخص:

طرحت لجنة (66) للمؤتمر الإسلامي مسألة انعقاد المؤتمر، وبعد عرض الآراء تم الإجماع من طرف اللجنة، أن المؤتمر الثاني سيكون يوم الأحد من شهر جويلية، ووجوب إحياء ذكرى 7 جوان وجعله عيدا للأمة، فقررت اللجنة أن يحتفل كل لجان المؤتمر المركزية والفرعية والعمالية في ذلك اليوم، كما يجب إرسال برقيات من طرف كل اللجان تتضمن كل المطالب.[2]

كل هذا من أجل تبشير الأمة الجزائرية بقرب انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني، والالتفاف حوله، والتصدي لكل من يقف أمامه أو يعرقله.[3]

ولقد تم انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني في شهر جويلية سنة 1937م، لكنه لم يكن مهم؛ فقد كان الشيء المتغير فيه حضور مصالي الحاج[4] رئيس حزب الشعب، أما من حيث المحتوى فقد أعاد نفس مطالب المؤتمر الأول، ولقد التقى وفد من المؤتمر بالرئيس الجديد للحكومة الفرنسية (دلابيه)، وقال لهم إن البرلمان الفرنسي يرفض مشروع بلوم فيوليت، وأي

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 172.
[2] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص ص 293- 294.
[3] نفسه، ص 294.
[4] مصالي الحاج ولد في 16 ماي سنة 1898م بتلمسان، زعيم نجم شمال إفريقيا، ومؤسس حزب الشعب وحركة إنتصار الحريات الديموقراطية، نفي من طرف السلطات الإستعمارية ثم توفي سنة 1974م. ينظر: محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، ط 1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 62.

تغيير يتعلق بالوضع السياسي للجزائريين، ومن هنا انتهى المؤتمر الإسلامي، ولكن الجزائريين الوطنيين لم يفشلوا واستمروا في الكفاح السياسي.[1]

أيضا نرى مطالبة الأمة الجزائرية بحرية التعليم العربي الإسلامي، لتعليم دينها ولغتها باسم المؤتمر الإسلامي الجزائري، فقدمت طلبها للوفد المؤتمر الإسلامي الأول والثاني، وفي جويلية من السنة الماضية (1937م) قابل وفد المؤتمر جناب الوالي في دار الولاية، ويقول مبارك الميلي وكنت أنا مع الوفد، وتحدثنا له عن التعليم وما يحدث له من قبل الإدارة، وتشددها ومنعها من إعطاء الرخص للمعلمين ومراقبتهم ومحاكمتهم، وأعطيناه أمثلة عن عدة بلدان، فكان رد الوالي أنه وعدنا بالنظر في هذا الموضوع.[2]

" فبينما المسلمون ينتظرون إجابة مطلبهم هذا المتكرر، إذا بهم يشاهدون الحالة تستمر بل تزداد شدة "، ففاجأهم قانون 8 مارس سنة 1938م (منع الرخص)" الذي كان جوابا صريحا يرفض مطلبهم. فحصل لهم من الاستياء والألم ما يحصل لكل آيس من مطلب من أعدل مطالبه قد شاهد الخطر– بفوات ذلك المطلب العادل– "؛ أي أن قانون 8 مارس سنة 1938م كان دليل على رفض مطلبهم، فحزنوا على هذا المطلب(عادل)، مما شكل خطر على المسلمين فيما بعد، حير هذا المطلب عبد الحميد بن باديس؛ لأنه مطلب عادل ويخص دينه ولغته وقرآنه.[3]

وفي الأخير لقد فاشلا المؤتمران الإسلاميان الأول والثاني، حتى الاحتجاج عن حرية التعليم العربي الإسلامي، وفيمايلي سنرى الوضع الذي ستكون فيه فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية.

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 373.
[2] البصائر، ع 114،س 3، 20 ماي، 1938م، ص 1.
[3] نفسه، ص 1.

المبحث الثاني: النشاط السياسي للجمعية المسلمين الجزائريين بداية الحرب العالمية الثانية وبعدها(1939-1951م):

في هذا المبحث سنبين دور جمعية العلماء من بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية انعقاد مؤتمرها الثاني.

المطلب الأول: نشاط الجمعية(1939- 1943م):

أ- نشاط الجمعية في(1939)م:

شاركت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الانتخابات الجزئية التي نظمتها الإدارة الاستعمارية، من أجل الفوز بمنصب مستشار عمالة الجزائر في 25 أفريل سنة 1939م، مع ممثلين الأحزاب الأخرى(حزب الشعب الجزائري وحزب اتحاد الشعب الجزائري والإدارة)، ولما فاز حزب مصالي الحاج الذي ينادي " بالاستقلال الجزائر" وممثله محمد دوار، ولقد كان رد فعل الإدارة الاستعمارية على هذا، أنها لم تعترف به ونزعته من منصبه، ولما أدركت خطورة هذا الحزب؛ لأنه ينادي بالاستقلال، حاربته بقوة وضيقت على نشاطاته، حتى أنها اعتقلت مسؤوليه، وقامت بإصدار أحكام قضائية في حقهم بحجة أنهم يقومون بأعمال عنف ضد فرنسا، ويحاولون تأسيس نجم شمال إفريقيا مرة أخرى.[1]

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية طلبت فرنسا التأييد من كل الجماعات السياسية والوقوف معها لخوض الحرب العالمية الثانية، فوافقوا على ذلك ماعدا جمعية العلماء؛ لأنها رفضت الخروج عن مبادئها، فأرسلت الإدارة الفرنسية الشيخ الطيب العقبي إلى إبن باديس من أجل القبول، فقام عبد الحميد بن باديس بجمع العلماء وطلب منهم إرسال برقية إلى فرنسا من أجل مساندتها في الحرب، فاختلف العلماء في هذا الأمر، منهم من أيد الحرب وعددهم قلة وهم أربعة أشخاص وكانوا مع الطيب العقبي الذي أيد السلطة الفرنسية؛ لأنه رأى قسوتها أثناء اعتقاله من أجل إبقاء مدارس ونوادي الجمعية، أما الرافضين لبرقية التأييد

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 376- 377.

لفرنسا وعددهم إحدى عشرة شخص،[1] ومن ثمة وضح ابن باديس رأيه: أنه ضد إرسال البرقية ورفض التوقيع عليها، وأعفى الطيب العقبي من الجمعية، ونظرا لموقف عبد الحميد بن باديس وجماعته، هددتهم الإدارة الفرنسية من خلال استيلائها على مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة، وأن تحل فيها مكان اللغة العربية الفرنسية، لم يهتم ابن باديس بهذا الأمر وبقي مصرا على قراره.[2]

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية طلب ابن باديس من أعضاء الجمعية أن يبقوا محايدين، وينتظرون نتيجة هذه الحرب، وتوفي عبد الحميد بن باديس يوم 16 أفريل سنة 1940م[3]، فدخلت جمعية العلماء في سبات، ولم يظهروا العلماء إبان الحرب العالمية الثانية؛ فقد غيب لدى العلماء قائدين الطيب العقبي الذي اتفق مع الإدارة الفرنسية وغادر الجمعية، ووفاة الشيخ عبد الحميد إبن باديس، ونظرا لهذه الظروف ابتعدت الجمعية ريثما تتحسن الظروف إبان الحرب ليظهروا من جديد، وبقي نشاطهم محدود في الجانب الثقافي فقط[4]، لكن لجمعية نشاط سياسي أخر، سيظهر من خلال البيانات التي شاركت فيها.

ب- مشاركة الجمعية في بيان(1942- 1943م):

لما اعتقلت السلطات الاستعمارية مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري وأعضائه دخل الحزب في السر، فبادر بعض أعضائه مع يوسف بن خدة[5] إلى تحرير بيان ينص على المطالبة بحق الشعب الجزائري بالاستقلال، وحرر هذا البيان في سبتمبر سنة 1942م، والذي كان موجه إلى الحلفاء ثم إلى العالم، هدفه المطالبة بالمطالب الشرعية للجزائريين، تم التوقيع على هذا البيان ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الهادي المصطفاوي(أمين مال الجمعية) ونائب ابن جلول ابن الهادي وفرحات عباس وسعدان وأحمد فرنسيس[6]، ولما

[1] محمد بهى الدين سالم، إبن باديس فارس الإصلاح والتنوير، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص 58.
[2] نفسه، ص 58.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 264- 265.
[4] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص ص 183- 190.
[5] يوسف بن خدة ولد يوم 23 فيفري سنة 1920م، بالبرواقية، أحد قيادة حزب الشعب، تقلد مهام كبيرة في الثورة، أهمها كان رئيس للحكومة المؤقتة. ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 79.
[6] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 377- 378.

نزل الحلفاء بالجزائر يوم 12 نوفمبر سنة 1942م، كلف وفد من الجزائريين بهذا البيان، فاتصل بهم وقدم البيان إلى قنصل الولايات المتحدة الأمريكية (مورفي) ووزير بريطانيا (ماكميلان) المقيم بالجزائر.

تضمن هذا البيان تطبيق مجموعة من الشروط من أجل الخوض في الحرب، وتتمثل فيمايلي[1]:

- إلغاء النظام الاستعماري
- عند انتهاء الحرب تطبيق حق الشعب في تقرير مصيره
- إصدار دستور يخص الجزائر
- التعليم المجاني لكل الأطفال، وعلى أن يكون هذا التعليم إجباري
- الإفراج عن السجناء السياسيين من بينهم مصالي الحاج
- مساهمة المسلمين الجزائريين في إدارة شؤون بلادهم مساهمة فعالة
- تطبيق مطالب أخرى ودو أهمية بالنسبة للشعب الجزائري تخص مختلف مجالات

الحياة، ولقد وعدت فرنسا الشعب الجزائري بها، وماهي إلا وعود كاذبة.

وإثر الظروف التي كانت تمر بها البلاد إبان الحرب العالمية الثانية، ومن خلال الصراع الذي كان قائما بينها وبين دول المحور، رأت الجزائر أن المواجهة ستكون بالأعمال السلمية، ومن هنا نرى مشاركة جمعية العلماء في بيان فيفري سنة 1943م، وذلك من خلال التجمع الذي جرى بينها وبين أنصار حزب الشعب الجزائري والنواب والمستقلين[2]، فقرروا تحرير هذا البيان من أجل القضية الجزائرية، وتحريرها من السيطرة الاستعمارية، ونشروه على الجزائريين وقدموه إلى الأمة الفرنسية والدول المتحالفة، وكلفوا فرحات عباس بتحريره، ونص على مايلي[3]:

- إفلاس السياسة الاستعمارية، وتوضيح مراحلها إفلاسها

[1] عمار عمورة، المرجع نفسه، ص 378.
[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 174.
[3] نفسه، ص ص 174- 175.

- حكم الاستعمار على البلاد الجزائرية بأنها بلاد فقيرة ومتشردة، وأن الجزائريين لم يقبلوا بهذا النظام فيما بعد
- الحل الوحيد لإخراج الأمة الجزائرية من التسلط الاستعماري، هو إعلان جمهورية جزائرية حرة، و مرتبطة بفرنسا عقائديا، وعلى فرنسا احترام حقوق كل السكان دون تمييز نتج عن هذا البيان انضمام أغلب الأشخاص إليه، ولقد تشكل في هيئة سميت بـ " أحباب البيان والحرية "، رفضت الحكومة الفرنسية هذا البيان، وزجت بصاحبها فرحات عباس إلى السجن ونفت مصالي الحاج إلى الكونقو.[1]

ويمكن الإشارة أن أبرز الأحزاب التي شكلت تجمع " أحباب البيان والحرية " هما حزب جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري، ولولاهما ما كان هذا التجمع لينتشر بسرعة بين أوساط الشعب.[2]

ومع دخول شهر أفريل سنة 1944م، قام قادة (ج.ع.م.ز) بجولات في مختلف أنحاء الوطن الجزائري يدعون الشعب لانضمام إلى هذا التجمع، مركزين على وجوب التمسك بالإسلام ولغته، مؤكدين أن الوقت فات من أجل أن نتوحد لمواجهة الاستعمار، ولقد كانت هذه الخرجات من طرف الجمعية موالية لحث المواطنين على الالتزام بمبادئ الإسلام، وعلى دفع الأموال من خلال تبرعات الشعب لبناء المدارس الحرة، أيضا ولتوفير الشروط الضرورية من أجل نشر التربية الإسلامية على الطريق الصحيح.[3]

ولقد كان لهذا المجهود آثار إيجابية نذكر منها (ارتفاع عدد المصلين وظهور جماعات تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وانتشار نشيد الشيخ ابن باديس " الشعب الجزائري " الذي تردد على لسان العديد من المسلمين الجزائريين.[4]

وفي نفس السنة (1943م) من شهر أفريل ولما كان مصالي في الإقامة الجبرية بقصر البخاري، شارك البشير الإبراهيمي في "اجتماع القمة"، الذي عقد بسطيف بين مصالي

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر نفسه، ص ص 175- 176.
[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص 47.
[3] نفسه، ص 47.
[4] نفسه، ص 47.

وفرحات عباس وموريس لابور (من حزب الشعب الجزائري)، واتفقوا فيما بينهم أنه بعد ما تنتهي الحرب العالمية الثانية، (إقامة دولة جزائرية وإنشاء برلمان يوضع من خلاله دستور جزائري جديد)، ولما قدمه فرحات عباس إلى الجنرال كاترو، رفض من طرف الفرنسيين.[1]

وبعد انتهاء الحرب قررت جمعية العلماء في 06 ماي سنة 1945م توسيع نشاطها السياسي والثقافي، فقامت بإرسال وفد إلى تونس والمغرب الأقصى من أجل توحيد العمل على دول المغرب العربي.[2]

وفيما بعد سنرى دور البشير الإبراهيمي من خلال مذكرته التي قدمها إلى الفرنسيين.

الطلب الثاني: نشاط جمعية العلماء (1944م):

أ- مذكرة البشير الإبراهيمي:

في شهر كانون الثاني سنة 1944م، تحدث البشير الإبراهيمي إلى أعضاء اللجنة الفرنسية باسمه وباسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أنه رافض للمشروع الإصلاح الذي قدمته إلى جبهة التحرير الوطني، والتي تتضمن ثلاثة نقاط مهمة (مسألة القضاء الإسلامي والمساجد والأوقاف والتعليم العربي)، ولقد أكد البشير الإبراهيمي على دور الجمعية الإصلاحي والديني، موضح أن دورها هذا لا يكتمل إلا في جو من الإصلاح التعليمي والإصلاح السياسي.[3]

وبالرغم من أن العلماء لم يتخذوا برنامج سياسي في عملهم، لكنهم على قناعة أن كل ما يخص الجزائريين، وأن الشيء الذي يربطهم بفرنسا، ما هي إلا بضعة مصالح فقط، ويركز العلماء في البداية على سرعة وإصلاح المسائل الثلاثة.[4]

بالنسبة لمسألة القضاء الإسلامي حسب مذكرة الشيخ الإبراهيمي، يرى القضاء من ناحيتين، من الناحية العملية وضع القضاء بقي تحت السيطرة الاستعمارية، وتركت المسلم ينظر إلا في مسألة الزواج والطلاق، وفي كلتا الحالتين فالإدارة الاستعمارية تستطيع أن

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 267.
[2] نفسه، ص ص 267- 268.
[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، المرجع السابق، ص 40.
[4] نفسه، ص40.

تتدخل فيهما عن طريق الاستئناف، أما من الناحية النظرية، فإن تكوين القضاة غير مبني على الشريعة الإسلامية، وغياب المنهجية السليمة التي تجعل القاضي قادر على أداء وظيفته كما ينبغي في القضاء(مؤهل).[1]

وعندما يحدث هذا من خلال تطوير برامج التعليم واختيار الأساتذة دوي القدرات، فيرى الإبراهيمي أنه من المهم أن تشكل هيأة يرجع إليها من خلال اختيار القضاة، والهيأة هي التي تتحكم في مراقبة أحكامهم.[2]

أما بالنسبة لمسألة التعليم العربي الحر، فإن الشعب الجزائري كان دائما يحتج على السياسة العنيفة التي قامت بها السلطة الفرنسية عليه[3]، ولهذا يجب أن يكون الإصلاح للتعليم العربي وأن يحظى بمكانة قيمة، ويجعل المسلمين الجزائريين أحرارا فيه يتعلمونه وفقا لدينهم الإسلامي وثقافتهم، وبالنسبة للمصاريف التعليم نحن التي نتكفل بها من خلال التبرع.[4]

أما مسألة الأوقاف والمساجد فإن مذكرة الإبراهيمي تقف عند الولاية العامة، بحيث تتصرف في تعيين أئمة ومؤذنين المساجد وتسيطر عليها وعلى أوقافها، وتسعى بكل ما لديها لمنع تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة طبقا للمرسوم الفرنسي 7 خاطئ (27)[5] سبتمبر سنة 1907م، ومن هنا فالإصلاحات يجب أن تجعل المسلم الجزائري قادر على تسيير مساجده وأوقافه، وتسمح له بتكوين لجنة دينية مؤلفة من أشخاص(ذو ثقة من حيث السلوك والعمل) وتشرف هذه اللجنة على الممتلكات واختيار الأئمة والمؤذنين.[6]

أما في إطار الإصلاحات السياسية، أشارت المذكرة أن الإعلان الرسمي لمنح الجنسية الفرنسية للكثير من الجزائريين دون طلب الإذن منهم، ذكرتهم بمشروع فيوليت الذي كان

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص ص 40- 41.
[2] نفسه، ص 41.
[3] نفسه، ص 41.
[4] نفسه، ص 41. نقلا: Claude Collor- Jean Robert HenrY, Le mouvement national Algérien – Textes, 1912-1954(2éme Edition) Alger OPU 1981,p247
[5] ينظر إلى: محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 113.
[6] نفسه، ص 41.

حبرا على ورق، ويرفضونه مثل ما يرفضون استبدال هويتهم، وإذا كانت السلطة الفرنسية لديها رغبة حقيقية في إجراء إصلاحات سياسية، فلابد لها أن تنظر إلى مصلحة الجزائريين الأولى، وهي إبعاد التجنس عليهم، وللوصول إلى هذه النتائج اللازمة من أجل نجاح الإصلاحات الجديدة، كرر الشيخ الإبراهيمي مايلي[1]:

- إنشاء مواطنة جزائرية، والتي يستفيد منها كل سكان البلاد دون تمييز عرقي أو ديني، إضافة إلى المساواة في الحقوق والوجبات للجميع
- إنشاء حكومة جزائرية ومسؤولة أمام البرلمان الجزائري
- ترقية كل الجزائريين في جميع المناصب الوظيفية بكفاءة مهنية
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية كالفرنسية
- حرية التدين وإعطاء الحرية لكل مجموعة دينية من خلال الإشراف على أوقافها ومؤسساتها الدينية
- إخضاع الأحوال الشخصية الإسلامية للقضاء الإسلامي

ب- تطبيق قانون العلمانية:

صرح الجنرال كاترو الوالي العام في الجزائر من خلال المنشور الذي نشر في الجرائد يوم 4 أوت سنة 1944م، لإرجاع القضية الجزائرية إلى قانون 27 سبتمبر 1907م، من أجل تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، وبعد صدور هذا القرار، فالأمة متشوقة لتطبيق هذا القانون كاملا، وهي في انتظار حار، لكن الحكومة عاكست ذلك ولم تطبق منه شيء، وعينت مفتي الجزائر مثلما كان من قبل.[2]

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص ص41- 42.
[2] محمد خير الدين، الصدر السابق، ص 113.

يقول خير الدين في مذكراته " نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة (فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية) " ونريد تطبيق قانون 27 سبتمبر 1907م على النحو التالي[1]:

1. فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية، وتطبيقه على حقيقته رغم التدخل فيه

2. تسليم كل ما يخص الدين الإسلامي للأمة الإسلامية وتكون مسؤولة على أمورها الدينية، ويتحقق ذلك من خلال[2]:

- تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بالعاصمة يتكون من (بعض العلماء الأحرار المعروفين بخدمتهم للدين الإسلامي، وبعض أعيان المسلمين وبعيدين عن الحكومة، وقلة من الموظفين المندوبين)، ويأخذ هذا المجلس كل السلطات التي كانت تتحكم فيها الحكومة في الأمور الدينية.
- يشكل المجلس جمعيات دينية عن طريق الانتخابات أو التعيين، والتي تعتبر من أهم أعماله
- إذا تمت تلك التشكيلات يعقد مؤتمر ديني من المجلس ورؤساء الجمعيات وبعض أعضائها المهمين، ويتم فيه توضيح النظام العام للمستقبل وفقا لقانون الفصل
- كل ما يقرره المؤتمر يطبق ويجب القبول به، ولا يعارضه إلا مؤتمر سنوي آخر
- عند انعقاد المؤتمر الأول يحل المجلس الأعلى المؤقت، وتنتخب الجمعية الدينية مجلس آخر على نفس النظام السابق
- يتحكم المجلس الأعلى الذي تم انتخابه في السلطة التنفيذية للمقررات المؤتمر الدينية السنوية، أما السلطة التشريعية فيتحكم فيها المؤتمر الأول، أما المجلس

[1] محمد خير الدين، الصدر نفسه، ص 113.
[2] نفسه، ص 113- 114.

الأعلى فيقوم بتقديم الإرشادات ووضع التقارير، ويدافع عنها أمام المؤتمر.[1]كل هذا نشاط الجمعية في سنة 1944م.

أما عن سنة 1947م، فلقد وصف الشيخ البشير الإبراهيمي دستور 1947م، الذي أصدرته السلطة الفرنسية أنه دستور أعرج لا يسمع ولا يبصر، وأثناء وضعهم له لم يشاوروا الجزائريين فيه[2]، أيضا عبر عليه الإبراهيمي في مجلة البصائر قائلا: " ...إلى استغلال ما في الدستور من خير ولو كان كقطرة في بحر"[3]؛ أي أن ما طرح في الدستور وكان خيرا للجزائريين فإن فرنسا تقوم باستغلاله كعادتها.

ومن هنا فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لن تسكت على هذا، فلها دور في جبهة الدفاع عن الحرية، والتي سنوضحه في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: مشاركة الجمعية في جبهة الدفاع عن الحرية:

لقد كانت الإدارة الاستعمارية تهدف إلى انشقاق الهيئات والأحزاب الوطنية، ومنعهم من تشكيل وحدة وطنية حتى لا تكون المواجهة ضدها قوية، ولقد كانت الأحزاب على علم بذلك، وخاصة في الأربعنيات، زاد الإرهاب الاستعماري وكثر قتل الجزائريين بدون سبب، إلا لإهانتهم، فقرر الأحزاب تكوين جبهة قوية لتصدي للاستعمار ومواجهته، وبعد الاتصال والتشاور فيما بينهم، اختلفت وجهات نظر الأحزاب، اتفقت نسبة منهم وهم (حزب حركة الانتصار الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء والشيوعيين بنسبة قليلة) على تأسيس هيئة وهي"الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية"، إضافة إلى مشاركة جماعة الأحرار المستقلين في هذه الجبهة، ولقد عقدت اجتماعها الأول يوم 5 أوت سنة 1951م[4]، وطالبت بمايلي[5]:

- حل المجالس المداسة

[1] محمد خير الدين، المصدر نفسه، ص 114.
[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 469.
[3] نفسه، ص 470. نقلا: آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج2، ص 190.
[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 125.
[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 189.

- الانتخابات الحرة
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة
- جعل اللغة العربية لغة رسمية
- الإفراج عن المعتقلين في السجن
- إطلاق سراح السيد مصالي الحاج

ومن هنا نرى دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومشاركتها في هذه الجبهة، أيضا نشير إلى أنه قبل تأسيس هذه الجبهة، كانت الجمعية أول حزب شارك في التحالف الذي كان بين الأحزاب الوطنية الجزائرية في جوان سنة 1951م، من أجل تكوين هذه الجبهة[1]، أيضا إن هذا الإتحاد الذي نتج عنه تشكيل هذه الجبهة كانت جمعية العلماء تنادي به وتكافح من أجله من قبل (تقريب 40 سنة)، أيضا كان اجتماع أعضاء الجبهة يتم بمكتب الجمعية، وأمين مال الجبهة العربي التبسي (النائب الأول لرئيس الجمعية).[2]

أيضا ألقى العربي التبسي رئيس الجمعية خطابا قائلا: " هذه جبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا، إنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية... ولو كانت لنا حكومة إسلامية بقطر الجزائر لما وجدت بيننا فروق..."[3]؛ أي أن هذه الجبهة هدفها تحقيق الحرية وإعطاء الحقوق للجميع، ولو كانت للجزائر حكومة إسلامية لساوين بين الجميع بالعدل.

ولما عقدت الجبهة مهرجان شعبي في الملعب البلدي بحسين داي يوم 19 أوت سنة 1951م، خطب العربي التبسي على الجماهير مركز على قانون فصل الدين عن الدولة، رافضا للمعاملة السيئة للإسلام والمسلمين من قبل الإدارة الاستعمارية قائلا لهم: " أيها الملأ الكريم! مضى قرن وبعض قرن والحكومة معتدية على الديمقراطية في شخص الديانة

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 269.
[2] نفسه، ص ص 269- 270. نقلا: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح(ج2). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 402- 403.
[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 209. نقلا: المنار، ع7 الصادر بتاريخ 1951/08/15.

الإسلامية، ساخرة بأصولها، عابثة بمقدساتها، مستخفة بأصولها وفروعها"[1]، وفي إطار نشاط الجبهة ساهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في توعية الشعب الجزائري في تقرير مصيره[2]؛ أي أنه مضت عدة سنين والحكومة الفرنسية تجاوزت حدودها من خلال تطبيق سياستها على الدين الإسلامي وما يرتبط به.

إن هذه الجبهة قادرة على أن تقدم خدمات للوطن، وتدفع بالحركة الوطنية لتقدم إلى الأمام لو بقيت مدة طويلة، ولكنها انحلت بسرعة؛ لأن الأحزاب المشاركة فيها كانت اتجاهاتهم متعارضة، ولم تتوحد على رأي واحد، نظرا للاختلاف التكتيكي ومحتوى العقيدة، وخاصة بين حزب حركة الانتصار والإتحاد الديمقراطي والشيوعيين، وانحلت هذه الجبهة بعد ما انسحبت منها هذه الأحزاب.[3]

وفي 30 سبتمبر سنة 1951م عقدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤتمرها الثاني، ولقد قدم فيه الشيخ الإبراهيمي تقريرا أدبي جاء في ختامه بيان ألقاه الشيخ العربي التبسي قائلا: " إن جمعية العلماء لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة. وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ الإسلام يقر العدالة الاجتماعية.. إننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية، لأن السياسة تدخلت في الدين ولأننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ "[4]؛ بمعنى أن الجمعية والجزائريين كتلة واحدة و دو ديمقراطية، وأنهم سيدخلون السياسة، لأن فرنسا ما زالت تلاحق ديننا الإسلامي المبني علة العدل والمساواة.

ولقد استطاعت (ج.ع.م.ز) أن توسع نشاطها من خلال فتح المدارس والنوادي بالنسبة للجزائريين الموجودين في فرنسا، لأنهم في حاجة لتعليم لغتهم العربية ودينهم الإسلامي، لكن

[1] محمد خير الدين، الصدر نفسه، ص 209. نقلا: المنار، ع8 الصادر بتاريخ 1951/08/31.
[2] نفسه، ص 209. نقلا: تقرير الجبهة في الموضوع بجريدة المنار، ع9 الصادر بتاريخ 1951/10/05.
[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، 126.
[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 210. نقلا: تقرير الجبهة في الموضوع بجريدة المنار، ع9 الصادر بتاريخ 1951/10/05.

الإدارة الاستعمارية منعت الجمعية من ذلك، ومنعتهم من كراء أو بيع المحلات التي تريد التدريس فيها.[1]

وبالنسبة للجانب السياسي نرى مشاركة البشير الإبراهيمي في هيئة الأمم المتحدة في باريس، من أجل الاتصال بالوفود العربية الإسلامية والتعريف بالقضية الجزائرية، أيضا كان للبشير الإبراهيمي اتصال مع أبناء شعبه القاطنين بفرنسا.[2]

هذا ما قمنا بطرحه في هذا المبحث، أما المبحث الموالي، فسندرس المرحلة الحاسمة ودور (ج.ع.م.ز) فيها، وهي إندلاع ثورة التحرير الكبرى، وما نتج عنها

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 210.
[2] نفسه، ص 210.

المبحث الثالث: النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية الثورة التحريرية وبعدها(1954- 1956م):

في هذا المبحث سنرى النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خارج الوطن، ومساهمتها في دعوة أعضائها للمشاركة في الثورة.

المطلب الأول:نشاط الجمعية في الداخل(الجزائر):

نجد بروز تيارين للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تيار سلبي(سلمي) الذي يريد الاندماج والارتباط بفرنسا، ورفض بيان أول نوفمبر وجبهة التحرير الوطني، أما التيار الثاني وهو التيار الإيجابي الذي ساند الثورة المسلحة مند اندلاعها، فقام أعضاء الجمعية مع كل أفراد الشعب الجزائري بدعوة إلى جبهة التحرير لوطني واتخاذ تعليماتها، والعمل بكل ما طرح في بيان أول نوفمبر بالقول والعمل.[1]

بدأت نسبة كبيرة من أعضاء الجمعية بالعمل مع جبهة التحرير سرا، دون أن تعلن عن مساندتها في بيان أول نوفمبر سنة 1954م، خوفا من اكتشاف السلطات الاستعمارية أمرها والقبض على أعضائها[2]، ومن بين الأدلة التي استعملتها الجمعية لإثبات أحقية الثورة ومساندتها لجبهة التحرير، العوامل القمعية التالية[3]:

- قيام السلطات الاستعمارية بعملياتها الفظيعة كإتلاف أرزاق الجزائريين وتدمير عدة قرى في كل أنحاء القطر الجزائري، وخاصة منطقة الأوراس
- امتلاء السجون بالمواطنين
- زج الكتاب والصحفيين بالسجون بسبب الانتقادات التي نشرت في مقالاتهم
- استخدامها لوسائل الاستنطاق.

كان التيار الإيجابي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مقتنع بانتصار الثورة المسلحة؛ لأنها ثورة ولدت من الشعب الجزائري وقامت على أساس العدل، وكانت على ثقة بأنها

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956م، ط 1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص 293.. ينظر إلى: بيان فاتح نوفمبر 1954م الملحق رقم (09) في ص 101- 102.

[2] نفسه، ص ص 293- 294.

[3] نفسه، ص 294. نقلا: البصائر، الصادرة بالجزائر، ع297، في تاريخ 1954/12/17، ص1

ستحطم كيان الشعب الفرنسي وحكوماته، أيضا حث الشعب الجزائري بالالتزام الصبر والتضامن والإتحاد فيما بينهم، من أجل بلوغ الهدف الذي تريد الوصول إليه، وهو استقلال الجزائر وبناء جمهورية مستقلة بذاتها.[1]

أيضا يظهر لنا موقف التيار الإيجابي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال دعوة رجال سلك التعليم العربي (من أعضاء جمعية العلماء) الحكومة الفرنسية إلى التخلي عن الغرور والتكبر، وفتح باب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب الجزائري.[2]

لقد استنكر تيار الجمعية الإجراءات التي تقوم بها الأحزاب والهيئات السياسية الفرنسية، من خلال تدعيمها لسياسة الاستعمارية بالقطر الجزائري، وذلك من خلال التحكم في الأمة الجزائرية لعدم إعطائها حريتها، وحرمانها من العيش مثل أي شعب يتمتع بالإنسانية في بلده بكل شرف وكرامة، مؤكدا بأنه سيقوم بالقضاء على هذه السياسة الاستعمارية، لأن الثورة المسلحة قامت من أجل إبعادها وإزالتها من أرض الجزائر.[3]

لعب هذا التيار دورا كبيرا من خلال كشفه للمؤامرات الاستعمار الفرنسي، وواجه الإجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية، وأبرز مخاطره وأبعاده لرأي العام على المستوى المحلي والدولي، وفي نفس الوقت استعملها كدليل قوي على نمو وتطور الثورة على المستوى العسكري والسياسي، وقد حصل بالضبط حين أعلنت السلطات الاستعمارية عن مشروع "قانون حالة الطوارئ" مستشهدا (الاستعمار) بتصريح وزير الداخلية الفرنسي (بورجيس مونوري) قائلا: "إن الحكومة إذا لم تسعف بقانون حالة الطوارئ وتنفذه بسرعة في الجهات المعينة من البلاد الجزائرية، فإننا سنجابه حالة انتفاض عام تشمل سائر جهات

[1] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 294. نقلا: البصائر، الصادرة بالجزائر، ع305، في تاريخ 1955/02/11، ص 1.
[2] نفسه، ص ص 294- 295.
[3] نفسه، ص 295. نقلا: البصائر، الصادرة بالجزائر، ع307، في تاريخ 1955/02/15، ص 1.

البلاد الجزائرية"[1]؛ أي بمعنى إذا لم تطبق الحكومة قانون حالة الطوارئ بسرعة في بعض جهات البلاد، فإننا سنتعرض إلى إنتفاضة أكثر من هذا في كل الجزائر.

فعلق التيار الإيجابي للجمعية على تصريحاته قائلا: " إن وزير الداخلية ما دام المسؤول الأول على القطر الجزائري فمما لاشك فيه أن كلامه مبني على حقائق ووقائع... وتسلط الأضواء على ما ظهر وخفي من الحوادث المسلحة في الجزائر التي نتج عنها إجماع شعبي، وإرادة مشتركة من أجل التخلص من النير الاستعماري "[2]؛ أي مادمت أنت مسؤول عن كل شيء في الجزائر، فأنت تعلم بكل ما جرى في الواقع من حوادث مسلحة، والتي نتج عنها اتحاد الشعب الجزائري من أجل التخلص بكل ما يفعله الاستعمار.

أيضا استشهد الاستعمار بكلام رئيس الحكومة الفرنسية (إدغارفور EDAGR FAERE)عندما قال: " إن نحو(300) من الأشقياء سفاكي الدماء الخارجين عن القانون يرتكبون أعمال العدوان، التي لا يمكن الصبر عليها، والتي يجب إخمادها بكل سرعة وقسوة "[3]؛ أي أن الدين يقومون بأعمال عدوانية، لا يمكن السكوت عليهم ويجب إيقافهم بسرعة، وإستخدام معهم القسوة.

رد التيار الإيجابي على كلام إدغارفور متسائلا: " هل القضاء على الـ 300 الخارجين عن القانون يكون بواسطة القوة الضخمة، ووسائل التدمير؟ وهل... نجحت القوة الغاشمة يوما في فرض سلطانها على النفوس وتغيير مجرى حياة شعب... رغما عما يشعر به من آلام شملت الجسم والروح معا؟ "[4]؛ أي أن كل هذا لم يتحقق ولم نجد له جوابا في الواقع، ونحن على علم بأنه لن يحدث أبدا، إلا ما رأت فيه السلطة الفرنسية مصالحها التي تخدمها.

وفي الأخير أكد تيار(ج.ع.م.ز) أن الشعب الجزائري سيواصل في الكفاح المسلح، ولا يتراجع عنه أبدا مهما فعلت السلطات من قوة أو فرضت من حصار، فمعالجة القضية الجزائرية لا تكون بالقوة والعنف، وإنما يكون ذلك بالاستجابة لما يريد الشعب الجزائري، وهو

[1] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 295. نقلا: البصائر، الصادرة بالجزائر، ع323، في تاريخ 1955/04/08، ص 1.
[2] نفسه، ص ص 295- 296. نقلا: البصائر، الصادرة بالجزائر، ع323، في تاريخ 1955/04/08، ص 1.
[3] نفسه، ص 296. البصائر، الصادرة بالجزائر، ع323، في تاريخ 1955/04/08، ص 1.
[4] نفسه، ص 296.

تقرير مصيره بنفسه عن طريق مفاوضات علنية مع ممثل الشعب الجزائري (جبهة التحرير الوطني).[1]

هذا نشاط الجمعية في داخل الجزائر، أما نشاطها في الخارج يظهر من خلال مكتب القاهرة.

المطلب الثاني: نشاط الجمعية في الخارج(القاهرة):

واصلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاطها السياسي على المستوى الدولي العربي الإسلامي، ودليل ذلك ما ذكره الدكتور عبد المجيد عمراني في كتابه: " جان بول سارتر والثورة الجزائري "، أن (ج.ع.م.ز) وسعت نشاطاتها السياسية عربيا وإسلاميا قبل اندلاع الثورة وأثنائها[2]، ومن هنا نرى أن جمعية العلماء أرسلت البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952م، بهدف إقامة علاقات ثقافية وسياسية مع الدول العربية المسلمة في المشرق، أيضا ومن أجل التعريف بالقضية الجزائرية.[3]

ولما كان البشير الإبراهيمي خارج الجزائر، كان موقفه مؤيد لإندلاع ثورة 1954م ودعى للالتحاق بها، ومن أجل هذا أصدر الإبراهيمي بيانين واحد في 2 نوفمبر سنة 1954م، والأخر في 15 من الشهر والسنة، أكد على ثبوت موقفه للكفاح المسلح ودعى إلى ضرورة تأييده وعدم الرجوع فيه.[4]

ومن هنا نرى النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في القاهرة، من خلال التأييد والدعم الذي وجهوه لثوار والأمة، من أجل اندلاع ثورة نوفمبر 1954م، والمتمثل في مكتب جمعية العلماء بالقاهرة، والذي يمثله كل من البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني[5]، ويظهر هذا في عدة بيانات ونذكر منها البيان الأول " إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر

[1] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 296. البصائر، الصادرة بالجزائر، ع323، في تاريخ 1955/04/08، ص 1.
[2] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، ص 48.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 268- 269.
[4] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 36. نقلا: البصائر ع18 فيفري 1955.
[5] هو الفضيل حسنين بن محمد السعيد بن فضيل، المعروف بالورثلاني نسبة لمنطقة ورثيلان، ولد يوم 6 فيفري سنة 1900م، حافظ للقرآن، وتعلم على يد الشيخ السعيد البهلولي. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 509.

اليوم حياة أو موت = بقاء أو فناء حياكم الله أيها الثائرون الأبطال، وبارك في جهادكم، وأمدكم بنصره وتوفيقه، وكتب ميتتكم في الشهداء الأبرار، وحيكم في عباده الأحرار.... "[1]

أما البيان الثاني " أيها الأحرار: إن فرنسا لم تترك دينا ولا دنيا، فأوقافكم مصادرة، لم يبقى منها أثر ولا عين، ومساجدكم حولت إلى كنائس، ومرافق....."[2]

أيضا نشر مكتب جمعية العلماء بالقاهرة بيان بعنوان " تصحيح واحتجاج " عن المقالة التي أخدتها جريدة الأهرام الغراء وجريدة الأخبار من بلاغ (ج.ع.م.ز) المنشور في العدد 340 يوم 13 جانفي سنة 1956م في جريدة البصائر، وقامت بتشويهها ونشرها في العدد 35235 يوم 20 جانفي سنة 1956م(جريدة الأهرام) وفي العدد 1111 بنفس التاريخ لجريدة الأخبار، محتجة على هذا التشويه وهذا نص البيان[3]:

" إن ما نشر من أن جمعية العلماء ناشدت الشعب الجزائري بوقف أعمال المقاومة المسلحة لتهيئة جو المفاوضات غير صحيح، وأن البلاغ كان يتضمن احتجاجا صارخا على ما ترتكبه القوات العسكرية الفرنسية يوميا من الزجر والتنكيل والتقتيل الجماعي في الجزائر، كما أن ما يدعي من أن جمعية العلماء ناشدت الشعب الجزائري باحترام أحكام القانون التي فرضها النظام الاستعماري المعمول به حاليا في الجزائر غير صحيح أيضا ولم يرد شيء من ذلك في نص البلاغ الذي نشرته جريدة البصائر، وتؤكد جمعية العلماء بأن المسؤولين الفرنسيين في الجزائر هم الذين يحترمون الإنسانية."[4]

بالرغم من نشاط الجمعية في داخل الجزائر وخارجها، نجد هناك تردد بين أعضائها، لكن هجومات 1955م، أعطت دفعة قوية للأمام وقضت على التردد الذي كان موجود +بينهم.

[1] ينظر:بيان إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر اليوم حياة أو موت = بقاء أو فناء الملحق رقم (10) ص 103.
[2] الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 169- 171. ينظر: بيان أيها المجاهدون الأحرار: الملحق رقم (11) ص 104.
[3] نفسه، ص 207.
[4] نفسه، ص 207.

المطلب الثالث: نشاط الجمعية من خلال هجومات 20 أوت 1955م:

كان التيار الإيجابي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أول الهيئات والأحزاب السياسية منذ اندلاع ثورة 1954م، من خلال الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني على المستوى السياسي والعسكري، فقد تعجب بموقف الاستعمار الذي تفاجئ بما وقع في هجومات 20 أوت سنة 1955م، ويقول أحد أنصار التيار الإيجابي للجمعية أن ما حدث في الهجومات دليل على استمرار الثورة وانضمام الشعب الجزائري حولها.[1]

أثرت هجومات 1955م في جمعية العلماء ووحدت صفوفها، ووقفت مع قضية الشعب الجزائري ودافعت عنه بالعلم؛ من خلال كتاباتها في الجرائد، وبالبندقية؛ من خلال مشاركة أعضائها في الحرب، بحيث هذه المرة لم يترددوا بالالتحاق في صفوف جبهة التحرير الوطني[2].

وفي أواخر سنة 1955م انضموا إلى جبهة التحرير، ومن بينهم إبراهيم مزهودي(رئيس خلية قسنطينة) ،والذي قام بتجنيد محمد الصالح يحياوي وعبد الرحمان بوساعة وهجريس الهاشمي وكاركت عبد المجيد وعمار بن جامع والشهيد بوداود علي[3]، وخاصة بعد ما نشر العدو في صحفه مجموعة من المتعاونين معه، حيث قررت الجبهة تطبيق حكم الإعدام عليهم إذا لم يرفضوا ذلك، ويظهر بوضوح موقف الجمعية الموحد من خلال الرسالة التي وجهتها إلى السلطات الاستعمارية إلى مختلف الهيئات السياسية العليا في الجزائر وإلى فرنسا.[4]

وإثر مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية الوطنية الفرنسية، بينت الجمعية أن أحداث 1955م، كانت سباقة لسياسة الإصلاحات التي تريد تطبيقها، أما بالنسبة لسياسة الإدماج

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 297- 298.
[2] نفسه، ص 299.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 278.
[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 299.

التي رفضها الجزائريين فهي ضد الدين الإسلامي، فالسياسة التي يجب تطبيقها (عادلة)، هي الاعتراف بحق الشعب الجزائري.[1]

برز التيار الإيجابي للجمعية بداية من شهر فيفري سنة 1955م، يدعو لمساندة الثورة، واعتبرها هي الحل الوحيد للقضية الجزائرية، وعلى هذا وصف الشيخ العربي التبسي في بداية البصائر يوم 18 فيفري 1955م المجاهدين بأنهم رجال ناضلوا وكافحوا ونمت فيهم روح أنهم أحياء وغير مقيدين لتصدي لكل من يعارضهم، مهما كانت قوة وحجم هذه المعارضة، وتقدموا إلى الأمام لخوض هذه المعركة.[2]

لتأكيد أن هذا الموقف مساند لثورة 1954م، عارض العربي التبسي بأن يشارك خير الدين في المفاوضات، التي دعا إليها جاك سوستيل[3] في ماي سنة 1955م، والبيانيين أيضا.[4]

أكدت الجمعية على أن موقفها موحد، عندما تكلمت في أواخر عام 1955م، عن الحالة التي سيكون عليها الاستعمار، عندما تأخذ الجزائر استقلالها قائلة: " يصبحون في أرض الجزائر الطيبة أقلية صغيرة تافهة لا يقام لها وزن ولا يعترف لها بكاين بين أمة توحدت بعد المعركة، وتصالحت بعد الخصام"[5]؛ أي لا تصبح لهم قيمة في بلاد لا علاقة لهم بها، لا من قريب ولا من بعيد، بين الجزائريين الدين توحدوا بعد ثورة 1954م، وتصالحوا بعد ما كانوا متخاصمين.

واصلت جمعية العلماء نشاطها من خلال فضحها للنظام الاستعماري وما يعانيه نظرا لانتشار الثورة المسلحة بعد هجومات 1955م في مختلف أنحاء الجزائر، ودورها الفعال الذي تقوم به في سبيل الحرية والاستقلال.[6]

---

[1] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 299. نقلا: عبد الله بن طبال، جريدة الجمهورية، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1982/03/30، ص 5.

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، المرجع السابق، ص ص 35- 36. نقلا: البصائر ع5 نوفمبر 1954.

[3] جاك سوستيل (1912- 1990م) سياسي وفرنسي حكم الجزائر مابين 1955 1956م، عارض سياسة ديغول مما أدى به إلى النفي إلى إيطاليا حتى سنة 1968م. ينظر: نفسه، ص 70.

[4] نفسه، ص ص 36. نقلا: البصائر ع19- 16نوفمبر- 10 ديسمبر1954.

[5] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 299- 300. نقلا: البصائر الصادرة بالجزائر، ع347، في تاريخ 1955/12/30، ص 1.

[6] نفسه، ص 300.

إذن إن هجومات 20 أوت سنة 1955م جعلت الثورة تظهر بقوة سياسية وعسكرية، وجعلت الرأي الرافض للثورة يلتحق بها رسميا، ويتوحد مع الرأي الأخر المؤيد لثورة (رأي واحد) باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 12 فيفري سنة 1956م.[1]

وأثناء المؤتمر السنوي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد يوم السبت 7 جانفي سنة 1956م، نرى نشاط الجمعية من خلال أن أعضائها قرروا كتابة بيان بعنوان " الاستعمار مسؤول عن كل شيء " محملين الاستعمار على السياسة التي طبقها في الجزائر، وهذا نص البيان " نحن المجتمعين من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نعلن بكل صراحة، أن الاستعمار المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1930م هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات، التي وقعت في القطر "الجزائري"، وذلك بما أحدثه فيه من ميز عنصري مخجل، وما سلكه فيه من سياسة التفقير والتجهيل....."[2]

ولقد كانت ردة الفعل على هذا البيان من طرف جريدتي (الإكسبريس وكومبا) على بيان الجمعية، أن (ج.ع.م.ز) لم تكن تتدخل في المسائل السياسية، ماعدا المسائل الدينية، وهاهي اليوم تشارك في النشاط السياسي.[3]

فردت الجمعية على الصحف الاستعمارية مؤكدا على موقفها السابق والمتمثل في[4]:

- إقامة دولة جزائرية حرة
- اعتراف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره
- يتم عقد الهدنة، إلا مع جبهة التحرير الوطني
- التفاوض الذي يخص (الجالية الأوروبية والممتلكات الفرنسية والعلاقات الجزائرية الفرنسية) يكون من طرف جبهة التحرير الوطني فقط

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، المرجع السابق، ص ص 36- 37.
[2] الفضيل الورتلاني، المرجع السابق، ص ص 204- 205. ينظر: بيان الإستعمار مسؤول عن كل شيء الملحق رقم (12) في ص 105- 106.
[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 302.
[4] نفسه، 303. نقلا: أحمد توفيق المدني، الجزائر: ص 41.

والدليل على أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين شاركت في النشاط السياسي، هو ما ذكره أحمد توفيق المدني، حين قال: " أن الجمعية قد شاركت إلى جانب أعمالها الإسلامية العربية، في أكثر الأعمال السياسية... ولتوجيه السياسة توجيها عربيا إسلاميا."[1]

أيضا ذكر أبو القاسم سعد الله: أن جمعية العلماء تتحول إلى حزب سياسي يعمل في السر والمنفى[2]، أيضا إن أهم عمل سياسي قامت به الجمعية هو عندما قامت بنشر كلمة " الأمة الجزائرية "، ودافعت عن أصالتها وعارضت " الجنيس والإدماج ".[3]

أيضا من واجب الجمعية السياسي أن تحارب العنصرية، التي يستعملها الاستعمار سلاحا قويا، للقضاء على الرابطة القوية التي تجمع الشعب الجزائري، وتعارض أمرية 7 مارس سنة 1944م؛ لأنها وسيلة للاندماج.[4]

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 167.
[2] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزار، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص ص 144- 145.
[3] ناجي عبد النور، " البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية "، مجلة التراث العربي، ع 107، ص 36.
[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، المرجع السابق، ص 204.

خلاصة:

نستنتج أن لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورا سياسيا مهما وبارزا، من خلال تزعمها الساحة السياسية في بداية الأمر، ونشاطها عبر المحطات السابقة، فدخلت في السياسة وفرضت نفسها بين مختلف الأحزاب السياسية، من أجل تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة وتحقيق مطالبها الدينية، ورغم فشلها في المؤتمر الإسلامي الجزائري، إلا أنها جددت نشاطها السياسي على المستوى الداخلي والخارجي للوصول إلى هدفها.

خاتمـــــــة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع المسألة الدينية وأثرها على النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توصلنا على مجموعة من النتائج، وتتمثل فيما يلي:

- السياسة الدينية الفرنسية المتمثلة في السيطرة على الأوقاف وتأثيرها على المجتمع الجزائري في المجالات الإقتصادية والثقافية والدينية والإجتماعية.
- محاولة التنصير التي تصدى لها الشعب الجزائري مما يدل على إيمانه الراسخ رغم صعوبة الأوضاع.
- تراجع صلاحيات القاضي المسلم وجعل أحكامه القضائية تابعة للقاضي الفرنسي وأصبح محدود الصلاحيات(الأحوال الشخصية فحسب).
- بدأت مطالب دينية بالنسبة للجمعية العلماء، لكن تحولت إلى مطالب سياسية من خلال مطالبة الجمعية بتطبيق قانون العلمانية.
- فشل السياسة الفرنسية في حمالاتها التنصيرية في الجزائر.
- قوة وصلابة الجمعية من خلال محافظتها على أم مقوماتها وهي الدين الإسلامي والوطنية واللغة العربية.
- أنتجت لنا جمعية العلماء جيلا قويا وقادرا على تحمل الصعاب التي ستواجهه مستقبلا.
- بفعل النشاط التربوي والتعليمي الفعال للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بقي أغلب الجزائريين متمسكين بلغتهم العربية الأصيلة.
- لجمعية العلماء دور كبير ومهم من خلال نشاطها السياسي المتمثل في تزعمها لبعض المحطات السياسية ومشاركتها مع الأحزاب السياسية الأخرى فيها.
- رغم المضايقات التي تعرضت لها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لكن كانت لها نشاطات سياسية واسعة على المستوى الخارجي.
- رغم مجهودات الجمعية في تطبيق قانون العلمانية سياسيا، لكنها فشلت في ذلك.
- قدمت جمعية العلماء مجهودات ونضالات كبيرة لتحقيق مطالبها من خلال نشاطها السياسي، لكنها لم تمنع من سلطة الاحتلال إلى أن انتهى دورها في سنة 1956م.
- لم تحقق جمعية العلماء مطالبها من خلال نشاطها السياسي، لأن السلطة لم تطبق قانون فصل الدين عن الدولة الذي بقي حبرا على ورق مند 1907م.

- نتج عن النشاط السياسي للجمعية العلماء انتهاء دورها، بسب السياسة والمضايقات المتكررة من طرف السلطة الفرنسية.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: مقر الآباء البيض[1]

مقر الأباء البيض

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 207.

الملحق رقم 02: جامع كتشاوة حول إلى كنيسة[1]

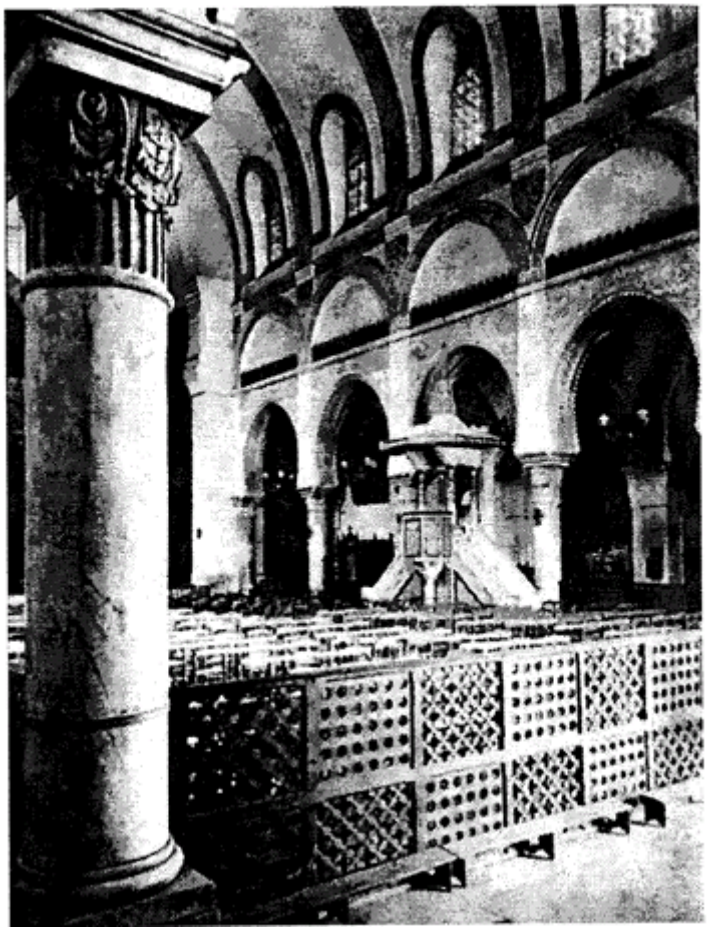

جامع كتشاوة حول إلى كنيسة

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 209.

الملحق رقم 03: الكاردينال لافيجري ورئيس مدينة الجزائر في زيارة للأطفال الأيتام بمركز بن عكنون1868م[1]

الكاردينال لافيجري ورئيس مدينة الجزائر في زيارة للأطفال الأيتام بمركز بن عكنون سنة 1868م

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 207.

الملحق رقم04:مدرسة قرآنية[1]

مدرسة قرآنية

[1]بشير بلاح، المرجع السابق، ص 40.

الملحق رقم 05: طفل في الشارع بدل المدرسة[1]

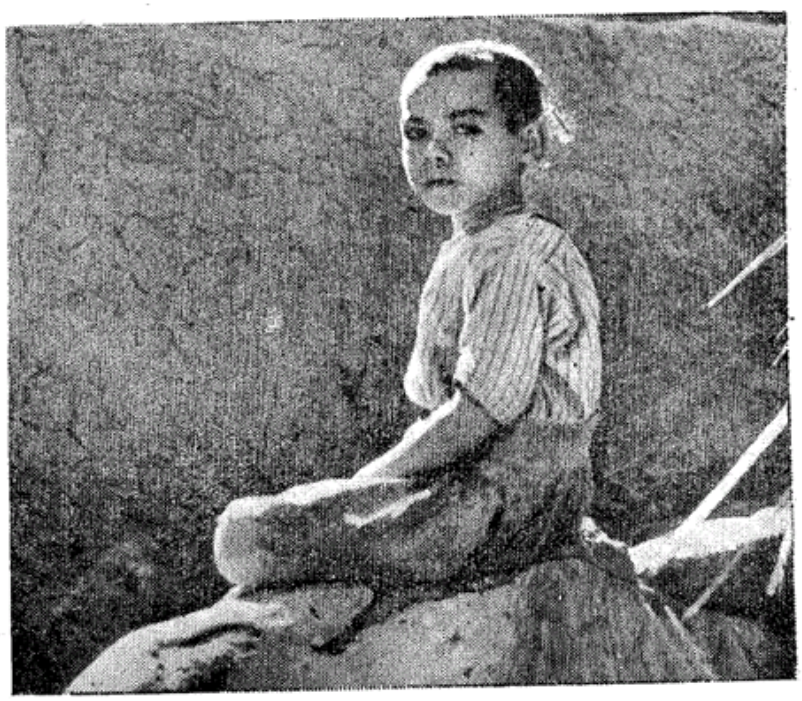

طفل في الشارع بدل المدرسة

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 142.

الملحق رقم 06:قاضي مسلم إندثرت سلطته بمرور الأيام[1]

قاضي مسلم إندثرت سلطته بمرور الأيام

[1]بشير بلاح، المرجع السابق، ص 211.

الملحق رقم 07:القانون الأساسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1]

القانون الأساسي
لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

بقلم : عبد الحميد بن باديس

القسم الأول : الجمعية

الفصل الأول

تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» مركزها الاجتماعي بنادي الترقي الكائن ببطحاء الحكومة عدد 9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني

هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسوي المؤرخ بغرة جويلية سنة 1901.

الفصل الثالث– لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية.

القسم الثاني : غاية الجمعية

الفصل الرابع

القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية، كالخمر، والميسر، والبطالة، والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس

تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا لها غير مخالف للقوانين المعمول بها، ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس

للجمعية أن تؤسس شُعبا في القطر، وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

القسم الثالث : أعضاء الجمعية

الفصل السابع

أعضاء على ثلاثة أقسام:

مؤيدون: وقيمة اشتراكهم عشرون فرنكا

عاملون: وقيمة اشتراكهم عشرة فرنكات

[1] عبد الرحمان شيبان، المرجع السابق، ص ص 21- 27.

مساعدون: وقيمة اشتراكهم خمسة فرنكات

الفصل الثامن

يتألف المجلس الإداري من الأعضاء العاملين فقط.

الفصل التاسع

الأعضاء العامون فقط، هم الذين ينتخبون كل سنة أعضاءَ المجلس الإداري المتألف من رئيس ونائب له وكاتب عام ونائب له، وأمين مال ونائب له، ومراقب، وأحد عشر عضوا مستشارا.

الفصل العاشر

للجمعية أن تنشئ بمركزها بالجزائر مكتبا يكون على رأسه مدير مكلف بإدارة شؤونها ومصالحها .

الفصل الحادي عشر

وللجمعية أيضا أن تحدث مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث وعلى رأس كل مكتب منها كاتب مكلف بإدارة شؤون الجمعية وهذه المكاتب كلها تكون مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي.

الفصل الثاني عشر

الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد الإسلامية الأخرى.

الفصل الثالث عشر

الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المُبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية.

القسم الرابع: مالية الجمعية

الفصل الرابع عشر

مالية الجمعية تتألف من معلوم اشتراكات الأعضاء بكافة أنواعهم المبنية في الفصول المتقدمة.

الفصل الخامس عشر

للجمعية أن تلتمس وتقبل من الحكام المحليين إعانات مالية.

الفصل السادس عشر

مبلغ الاشتراكات والإعانات يقبضه أمين المال ويسلم فيه وصلا.

الفصل السابع عشر

مال الجمعية يوضع باسمها في إحدى البنوك المحلية ولا يبقى أمين المال منه تحت يده أكثر من خمسمائة فرنك.

الفصل الثامن عشر

لا يجوز إخراج شيء من المال بقصد صرفه إلا بأمر كتابي ممضي من الرئيس والكاتب العام وأمين المال، وذلك تنفيذا لما يقرره المجلس الإداري.

الفصل التاسع عشر

- يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها ويوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

القسم الخامس : الاجتماعات الإدارية والعامة

الفصل العشرون

المجلس الإداري يجتمع في الأوقات التي يراها مناسبة، ويجب أن تكون جلساته كلها مسجلة في دفتر محاضر الجلسات، وكل قرار يقرره المجلس ولا يكون مسجلا بالدفتر المعدّ لذلك يعتبر لغوا لا عمل عليه، ويجب أن يمضي المحضر رئيس الجلسة وكاتبها.

الفصل الحادي والعشرون

ينعقد الاجتماع العام لسائر الأعضاء مرة في السنة، وينعقد هذا الاجتماع بمدينة الجزائر، باستدعاء من الرئيس، وزيادة على هذا الاجتماع السنوي يجوز عقد اجتماع آخر في أثناء السنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما الرئيس، وبعد أن يتفاوض أعضاء الجمعية في أثناء الاجتماع العمومي العادي في برنامج الجمعية، وتعرض عليهم أعمال الجمعية في السنة السابقة. تنعقد جلسة ثانية يحضرها الأعضاء العاملون والمؤيدون والمساعدون، ويُعلَمون بحالة الجمعية الأدبية، والمالية، ثم يباشر الأعضاء العاملون فقط انتخاب الهيئة الإدارية.

الفصل الثاني والعشرون

إذا شجر خلاف بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجمعية أو تغيرت سيرة أحد الأعضاء بما تراه الجمعية ماساً بحياتها، فلمجلس الإدارة أن يُعين لجنة بحث وتحكيم تشمل

خمسةً من الأعضاء العاملين وخمسةً من الأعضاء المؤيدين وهذه اللجنة تعرِض نتيجةَ بحثِها وما تراه في القضية على المجلس الإداري، وهذا الأخير يُطبق العقوبات والأحكام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية التي ستوضع للجمعية.

الفصل الثالث والعشرون

لا يُنظر في طلب متعلق بحل الجمعية إلا إذا كان صادراً من ثلثِ الأعضاء على الأقل، ولا يعمل به، ولا ينفذ إلا إذا صادق عليه أربعةُ أخماسِ الأعضاء العاملين، وإذا انحلَّت الجمعية –لا قدر الله– يُسَلَّم أثاثها ومالها إلى جمعية خيرية إسلامية يُعينها المجلس الإداري.

الملحق رقم 08: مطالب المؤتمر الإسلامي الأول[1]

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يوتيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .

رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .

ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ إلغاء قانون الغاب .

سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945م، ج 3، المرجع السابق، ص ص 261- 262.

الملحق رقم09:بيان فاتح نوفمبر سنة 1954م[1]

بيـــان فـــاتـح نـــوفـمـبـر 1954

"أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة–نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية".

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية –في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل. أما الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف أخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أن تتحقق أبداً بين الاقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء وهي محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز على أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة!

"أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

"وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

"ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: **جبهة التحرير الوطني.**

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 576- 579.

2) إحترام جميع الحريات الأساسية دون تميز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

"إنسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

"أن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرفيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وأيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل".

"أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو إنتصارك.

"أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

الملحق رقم 10:بيان إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر اليوم حياة أو موت = بقاء أو فناء[1]

إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر اليوم

حياة أو موت = بقاء أو فناء

نشر في صيته بالجرائد المصرية وغير المصرية 3 نوفمبر سنة 1954

حياكم الله أيها الثائرون الأبطال، وبارك في جهادكم، وأمدكم بنصره وتوفيقه، وكتب ميتكم في الشهداء الأبرار، وحيّكم في عباده الأحرار.

لقد أثبتم بثورتكم المقدسة هذه، عدة حقائق:

الأولى: أنكم سفهتم دعوى فرنسا المفترية، التي تزعم أن الجزائر راضية مطمئنة، فأريتموها أن الرضى بالإستعمار كفر، وأن الإطمئنان لحكمه ذل، وأن الثورة على ظلمها فرض.

الثانية: إنكم شددتم عضد إخوانكم المجاهدين في تونس ومراكش، وقويتم آمالهم في النصر، وثبّتم عزائمهم في الجهاد، وقد كان من حقهم الثابت، أن ينتظروا هذه النجدة منكم، فجئتم بها في وقتها، وكفّرتم عن التقصير في هذه المباغتة المفزعة لعدوكم.

الثالثة: إنكم وصلتم بثورتكم هذه، حلقات الجهاد ضد المعتدين الظالمين، الذي كان طبيعة دائمة في الجزائري منذ كان، وكشفتم عن حقيقته الرائعة، في إباء الضيم، والموت في سبيل العزة، وجلوتم عن نفسيته الجبارة، ما علق بها في السنين الأخيرة من صدأ الفتور.

الرابعة: إنكم بيضتم وجوها، وأقررتم عيونا، وسررتم نفوسا، مملوءة بحبكم، معجبة بصفحاتكم القديمة، في الجهاد رائية لحالتكم الحاضرة.

[1]الفضيل الورتلاني، المرجع السابق، ص ص 70- 71.

الملحق رقم 11: بيان أيها المجاهدون الأحرار:[1]

أيها المجاهدون الأحرار:

إن فرنسا لم تترك دينا ولا دنيا، فأوقافكم مصادرة، لم يبق منها أثر ولا عين، ومساجدكم حولت إلى كنائس، ومرافق عامة، وأرضكم الغنية مغضوبة، مستباحة، وكرامتكم مهدورة، وقد أراقت فرنسا من دماء أبنائكم أنهرا، في الحروب الاستعمارية الإجرامية، ولا تزال حتى الآن تطمع في تسخير الملايين منكم، لإذلال الأحرار من أمثالكم، كما فعلت في مدغشقر والهند الصينية، ولا تزال تساوم بكم، وبخيرات أرضكم، الدول الكبرى لمصالحها، كأنكم ضرب من البضاعة، ولقد عرفنا من خبث فرنسا، ما يحملنا على الاعتقاد، بأن ما تنويه من غدر، وما تخفيه من خبث فرنسا، ما يحملنا على الإعتقاد، بأن ما تنويه من غدر، وما تخفيه من حقد، أعظم من أن يوصف، فانتبهوا أشد الإنتباه.

أيها الأحرار الجزائريون – أيها المكافحون في جميع أقطار المغرب العربي.

إعلموا.. أن الجهاد للخلاص من هذا الإستعباد، قد أصبح اليوم واجبا عاما مقدسا، فرضه عليكم دينكم، وفرضته قوميتكم، وفرضته رجولتكم، وفرضه ظلم الإستعمار الغاشم الذي شملكم ثم فرضته أخيرا مصلحة بقائكم، لأنكم اليوم أمام أمرين: إما حياة أو موت، إما بقاء كريم أو فناء شريف.

عن مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة
الفضيل الورتلاني

[1] نفسه، ص 171.

الملحق رقم 12: بيان الإستعمار مسؤول عن كل شيء[1]

الاستعمار مسؤول عن كل شيء...

نحن المجتمعين من أعضاء **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**.

نعلن بكل صراحة، أن الاستعمار المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1830 هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات، التي

وقعت في القطر «الجزائر»، وذلك بما أحدثه فيه من ميز عنصري مخجل، وما سلكه فيه من سياسة التفقير والتجهيل والحرمان من كل نعم الحياة، بالنسبة للعنصر الإسلامي، وما حارب به الدين الإسلامي في أقدس مقدساته، وما أجهز به على التعليم العربي القرآني في كل جهة من جهاته، وما تعمده من محق جنسية الأمة، ومحاولة إبتلاعها، ومحو كل مظهر من مظاهر سيادتها، وما أعلنه مرارا رغم إرادتها، من إلحاقها وإدماجها، إلى أن أوصل الأمة بكل ذلك إلى درجة اليأس، فعمدت إلى الأعمال التي يوجبها اليأس.

ونرفع أصواتنا بالإحتجاج الصارم العنيف، على ما ارتكب في مختلف جهات البلاد من أعمال البطش والإرهاب والتنكيل، وما وقع من الفظائع والفضائح والمنكرات، بدعوى الزجر ومحاولة إخماد الثورة.

كما نحتج الإحتجاج الصارخ، على تلك المظالم المثيرة المتعددة، التي وقعت على مدارس جمعية العلماء، وما وقع على المعلمين فيها من حيف وجور، بين سجن وتغريم وإبعاد إلى المحتشدات.

ونترحم على الشهداء الأبرار الذين ذهبوا ضحية القمع الأعمى الفظيع، وندعوا الأمة للقيام بواجبها نحن أبنائهم وعائلاتهم، وكفالتهم كفالة يوجبها الإسلام وتفرضها المروءة والشرف.

ونبعث بصادق الود وعظيم التقدير والعطف، لسائر رجال الأمة الأحرار الأبرار، الذين أوصدت عليهم أبواب السجون. أو أطبقت عليهم الأسلاك الشائكة في المحتشدات، ونشاركهم في تلك المحن التي تقبلوها بثغور باسمة وصدور رحبة، ونعلمهم أن الأمة الحية الشاعرة لن تنسى لهم تضحيتهم، وأنهم سيكونون غدا في طليعة العاملين على إنشاء الهيكل الوطني العظيم.

[1] نفسه، ص ص 204- 207.

ونرفع عظيم الإمتنان ووافر التقدير، لسائر الأحرار في كل أقطار الدنيا، ولجميع الصحف العالمية النزيهة، ولسائر الحكومات الحرة التي أيدت الأمة الجزائرية في نضالها الشريف، ودافعت عنها، ومدت يمين الأخوة لمبادئ الحق والعدل والتحرير، ونرجو أن يشارك كل شعب حر، وكل حكومة حرة، وكل صحيفة نزيهة، في هذا الكفاح الميمون. لفائدة الحق والعدل والحرية بالبلاد الجزائرية.

ونعلن مرة أخرى، أن كل سياسة مبنية على ترقيع الماضي، وإجراء «إصلاحات على قاعدة» النظم الاستعمارية الحالية مهما تغير إسمها، إنما هو من قبيل العبث والاستهتار، والإمعان في الزج بالأمة الجزائرية في مضيق اليأس الذي لا يحدث إلا الانفجار.

ونقول كلمة صريحة علنية، نرجو أن يسمعها المسؤولون في باريس، وأن يسمعها العالم أجمع، وهي أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سليمة وسريعة إلا بالإعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة، وجنسيتها الخاصة، وحكومتها القومية، ومجلسها التشريعي المُطلق التصرف، في دائرة واحترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع.

ونؤكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة، والإقدام على بناء النظام الحر الجديد، إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص، مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، من رجال الحل والعقد الذين أظهرهم الكفاح الجزائري.

ونوصي الأمة ختاما بالحق، ونوصيها بالصبر ونستحثها على العمل الصالح، والثبات وتوحيد الصفوف، ونسيان الخلافات القديمة، حتى تستطيع متحدة متظافرة، أن تصل قريبا إلى الدرجة الرفيعة التي أهلها لها جهادها المستمر منذ أحقاب، وكفاحها الشريف الذي أصبح في العالم مضرب المثل؟ وتاريخها الحافل بجلائل الأعمال.

﴿وَقُلِ اِعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُومِنُونَ﴾ التوبة: 105.

﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّه مَنْ يَّنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ الحج: 40.

والسلام على الأمة الحبيبة المجاهدة، ورحمة اللّه وبركاته

الإجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين

الكاتب العام: أحمد توفيق المدني **نائب الرئيس: العربي التبسّي**

بيبليوغرافية البحث

ببليوغرافية البحث:

أولا: المصادر

1. الكتب:

- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير، تر: المعهد العربي العالي، م 2، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
- الأزرق أحمد، ذكريات ومواقف، ط 1، دار ميم للنشر، الجزائر.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط 1، دار المعرفة، الجزائر.
- خوجة حمدان بن عثمان، (تق. تع. تح) محمد العربي الزبيري،(تص)عبد العزيز بوتفليقة، المرآة، ط 1، منشورات anep.
- خير الدين محمد، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج 1، ط 3، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- لوكورتوا أندري، جزائر الخمسينيات شهادة قس، تر: عبد القادر بوزيدة، ط 1، لزهاري لبتر للنشر، الجزائر.
- مامي ألبير، صورة المستعمر، (تو) عبد العزيز بوتفليقة (تر) ميشال سطوف (مر.إ) سمير سطوف، ط 1، منشورات anep.
- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م
- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر

2. الجرائد والمجالات:

الجرائد:

- البصائر، ع 100، س 3، 18 فيفري 1938م/ ع 114، س 3، 20 ماي 1938م/ ع 115، س3، 28 ماي 1938م/ع 118، س3، 17 جوان 1938م/ ع 122، س 3، 05 جوان 1950م

- السنة النبوية المحمدية، العدد 12، س 1،1 ربيع الأول 1352ه/ ع 1، س 1، 8 دي الحجة1351ه/ع 67، س 2، 14 ماي 1937م/ع 2، س 1، 1 أوت 1947م/ ع 114، س 3، 20 ماي 1938م.

- الشريعة النبوية المحمدية، ع 1، س 1، 17جويلية1933م

- الشهاب، ج 1، م 9، س 9، جانفي 1933م

ثانيا: المراجع:

1. الكتب:

- الإبراهيمي أحمد طالب، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م
- أبو لحية نور الدين، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، ط 2، دار الأنوار للنشر والتوزيع
- بركات أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م،دار دحلب.
- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج 1، ط 1، دار المعرفة، الجزائر.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م
- بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
- بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956م، ط 1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد
- تيران ايفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880م، (تر) عبد الكريم أوغزلة (مر.إ) مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962م، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،ط 1، شركة دار الأمة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر، 2013م.
- خرفي صالح، الجزائر والأصالة الثورية، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م
- الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، ط 1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر

- زوز عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.
- سالم محمد بهى الدين، إبن باديس فارس الإصلاح والتنوير، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1999م
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزار، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 1، دار البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945م، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992م
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- شيبان عبد الرحمان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط 1، دار المعرفة، الجزائر
- الصديق محمد الصالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، ط 1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
- الطاهر محمد وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904م، ط 1، منشورات دحلب، الجزائر، 2013م.
- الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ط 1، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع sned، الجزائر، 1983م.
- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م الجزائر خاصة، ج 2، ط 1، دار المعرفة، الجزائر.
- عوض صالح، حركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ط 1، الزيتونة للإعلام والنشر.
- قبايلي هواري، السياسة الفرنسية إتجاه الدين الإسلامي ومؤسساته بالجزائر(1830-1962م)، ط 1، منشورات مختبر البحث التاريخي مصادر وتراجم جامعة وهران دار القدس العربي، الجزائر.
- قنانش محمد، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، الجزائر
- مريوش أحمد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1962/1830م، الموسم الجامعي 2007/2006م.
- مقبل فهمي توفيق محمد، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، 1889- 1940م

- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، (تر) الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م

2. الرسائل الجامعية:

- بلحاج صادق، "الصم حافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي 1919- 1939م- دراسة مقارنة- "، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، قسم التاريخ، كلية ع الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012/2011م.
- بن عون محمد الحاكم، "المسألة الدينية في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي(1830-1954م)"، رسالة دكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة 1، تاريخ المناقشة 2019/10/17م، السنة الجامعية 2019/2018م.
- بوقرة زيلوخة، "سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر جمعية.ع.م.ز- نموذجا- "، رسالة الماجستير، تخصص علم الإجتماع الديني، قسم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2008-2009م.
- شهرة شفري، " الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، رسالة الماجستير، تخصص الدعوة الإسلامية، قسم أصول الدين، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2008- 2009م.
- عز الدين معزة، "فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899- 1985م"، رسالة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، تاريخ المناقشة في 16 فيفري 2005م، السنة الجامعية 2004- 2005م

3. الدوريات:

المجلات:

- البحوث والدراسات، "التجربة الدعوية للشيخ عبد الحميد إبن باديس"، مجلة البيان
- بن عون محمد الحاكم، "مسألة الوقف في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية.
- تراري مختارية، "التعليم بالكتاتيب القرآنية في الجزائر في منظور الدراسات النفسية والتربوية المعاصرة"، مجلة إنسانيات، ع 14- 15، ماي- ديسمبر 2001م
- الرزقي خيري، "مناصرة صحافة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان للقضاء الإسلامي في الجزائر 1926- 1938م"، مجلة المعيار، عدد 42، جوان 2007م.

- السامرائي عمر محمود و يوسف م.م عبد الرؤوف ارحيم " خطر الفكر التنصيري في محاربة الإسلام "وسائل ومحاولات وأهذاف"، مجلة السامرائي، ع 36، السنة العاشرة- شباط 2014م
- عبد المنور ناجي، " البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية "، مجلة التراث العربي، ع 107
- محمد خضير رابحة و محمد صالح نهاية، الخطاب الإصلاحي التربوي عند الإمام عبد الحميد بن باديس"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 13، ع 2، 2014، قسم التاريخ، كلية الآداب وكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل
- مقبل فهمي توفيق محمد، "عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث(1889- 1940م)"، الدرعية، ع 20، السنة الخامسة، مارس 2003م

4. الملتقيات:

- ملتقى(منشور) "العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962"، معسكر، (يومي 20-21 نوفمبر 2005)

الفهارس:

- **فهرس الشخصيات**
- **فهرس المصطلحات**
- **فهرس القرارات والمراسيم والقوانين**
- **فهرس الأماكن**
- **فهرس المحتويات**

- **فهرس الشخصيات:**

الشخصيات	الصفحات الموجودة فيها
دوبورمون	20،15
الداي حسين	15
برتزان كلوزيل	17-16
إرنست مرسي	32-17
البارون دوفيلار	18
إيملي	18
لافيجري	43،19
ديقيدون	32-28
توفيق المدني	38
محمد العاصمي	38
عمر إسماعيل	38
محمد عبابسة	39-38
الطيب العقبي	67،38
إبن باديس	69،38
مبارك الميلي	65،38
البشير الإبراهيمي	81-39
مارسيل ميشال	47
فرناند جول ميشال	50
الأمين العمودي	60-52
محمد الصالح بن جلول	67-62
ليون بلوم	62
فيوليت	62
مصالي الحاج	75،64
الفضيل الورتلاني	81
جاك سوستيل	84
العربي التبسي	84-76
فرحات عباس	70-52
دوروفيقو	19
مصطفى الكبابطي	29-17
بيجو	19-15

كليرمون تونير	20
خيرالدين	84
يوسف بن خدة	67

- **فهرس المصطلحات:**

المصطلحات	الصفحات الموجودة فيها
الوقف	14
إدارة الدومين	15
التنصير	23-14-18
الأباء البيض	18
الكتاتيب	25-24
الزوايا	26-25
التعليم المزدوج	27
المكاتب العربية	29
مشروع بلوم فيوليت	71،64،62
مشروع وارني	16

- **فهرس القرارات والمراسيم والقوانين:**

القرارات والمراسيم	الصفحات الموجودة فيها
قرار 8 سيتمبر1830م	15
قرار 7 ديسمبر1830م	15
قرار17 سبتمبر1835م	15
قانون 23مارس 1843م	15
قانون 16 جوان 1851م	16
مشروع وارني 26 جويلية 1873م	16
مرسوم 28 أفريل 1887م	16
قرار 1871م	24
مرسوم 14 يونيو 1850م	28
تقرير14 أكتوبر 1827م	20
قانون التجنيس سيناتوس كونسولت 14 يونيو 1865م	28
مرسوم 16 أغسطس1832م	29
مرسوم 10 غشت 1834م	30
مرسوم 28 فبراير 1841م	30
مراسيم 1849/1848م	30
مرسوم 31 ديسمبر 1859م و22 أغسطس 1862م	30
مرسوم 28 أكتوبر1870م	31
مرسوم 26 يوليو 1873م	31
مرسوم 29 أغسطس 1874م	31
10 سبتمبر 1886م	32
25 مايو 1892م	32
22 مارس 1905م	32
قرار بريفي 16 أفريل 1933م	50
قرار تعطيل جريدة الشريعة	53
قرار تعطيل جريدة المغرب	53
قانون 27 سبتمبر 1907م	55

قانون 8 مارس 1938م	65	
أمرية 7 مارس 1944م	86	
منشور 16و18 فيفري 1933م	47	
قرار عمال عمالة الجزائر	48	
قرار التعليم الفرنسي/العربي	49	القرار الإداري51
قرار عدم القيام بأي نشاط ثقافي في المساجد	52	قرار المجلس الإداري41
قرار إستبدال اللغة العربية باللغة الفرنسية	46	القانون الجنائي الإسلامي29
قرار نزع القضاء من المسلمين وإسناده للفرنسيين	54	القانون الفرنسوي7-1901ص40
قرار18 مارس1904	25	

- **فهرس الأماكن:**

الأماكن	الصفحات الموجودة فيها
وهران	52-21-15
عنابة	21-15
مكة	15
المدينة المنورة	39-15
القبائل	29-27-30
باب الوادي	19
الجزائر العاصمة	60،16
عنابة	21
بن عكنون	21
البليدة	23
قسنطينة	83-60-31
سكيكدة	21
عين إرنات	21
قالمة	21
الجنينة	25
الرحبة القديمة	25
بني يعلى	26
تلمسان	52
سطيف	69-26

معسكر	26
الشلف	26
نادي الترقي	40-38-39
الشرفة	41
آغا	20
القاهرة	83
آغا	21
بجاية	46
الأوراس	78
بجاجة	26
القيطنة	26
باريس	62

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

عنوان البحث: المسألة الدينية وأثرها على النشاط السياسي للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين	الصفحة
إهداء.	
شكر وتقدير.	
قائمة المختصرات.	
مقدمة.	أ- ه
الفصل الأول: السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر قبل (1931م)	34-12
المبحث الأول: هدم المؤسسة الوقفية:	18-14
المطلب الأول: أهذاف سلطة الإحتلال إتجاه هدم المؤسسة الوقفية	15-14
المطلب الثاني: وسائل سلطة الإحتلال في عملية هدم الأوقاف الإسلامية	17-15
المطلب الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الإستعمارية إتجاه الأوقاف	18-17
المبحث الثاني: سياسة التنصير	23-28
المطلب الأول: أساليب التنصير في الجزائر	20-18
أ- أسلوب اللين(الترغيب):	18
ب- أسلوب القوة (الترهيب):	19
المطلب الثاني: مظاهر النشاط التنصيري في الجزائر	23-20
أ- تصريحات الساسة الفرنسيين	20
ب- النشاط التنصيري للجمعيات التبشيرية	20
ج- أهداف التعليم التنصيري	22
المبحث الثالث: طمس التعليم العربي الإسلامي	29-24
المطلب الأول: سياسة سلطة الإحتلال إتجاه التعليم العربي الإسلامي	27-24
أ- المدارس القرآنية	24
ب- الكتاتيب و المساجد	25
ج- الزوايا	26
المطلب الثاني: التعليم المزدوج	29-27
المبحث الرابع: إخضاع مؤسسة القضاء الإسلامي	29
المطلب الأول: وسائل سلطة الإحتلال لإخضاع القضاء الإسلامي	29
المطلب الثاني: أهم المراسيم التي أصدرتها فرنسا لهدم القضاء الإسلامي	33-29
الفصل الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1931- 1936م)	57-35
المبحث الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	39-38
المبحث الثاني: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين	41-40
المبحث الثالث: أهم المطالب الدينية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين	

المطلب الأول: الدين الإسلامي والهوية الوطنية	56-42
أ- الدين الإسلامي	42
ب- الهوية الوطنية	43
المطلب الثاني: التعليم العربي(اللغة) ودروس الوعظ والإرشاد	54-45
أ- التعليم العربي	45
ب- دروس الوعظ والإرشاد في المساجد	50
المطلب الثالث: القضاء الإسلامي والعلمانية	56-54
أ- القضاء الإسلامي	54
ب- العلمانية	55
الفصل الثالث: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1936-1956م)	87-58
المبحث الأول: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المؤتمر الإسلامي (1936- 1938م)	65-60
المطلب الأول:المؤتمر الإسلامي الأول 1936م	64-60
المطلب الثاني: المؤتمر الإسلامي الثاني1937م وقرار منع الرخص	64
المبحث الثاني: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية الحرب العالمية الثانية وبعدها (1939- 1951م)	77-66
المطلب الأول: نشاط الجمعية (1939- 1943م)	70-66
أ- نشاط جمعية العلماء (1939م)	66
ب- مشاركة الجمعية في بيان(1942- 1943م)	67
المطلب الثاني: نشاط الجمعية في (1944م)	74-70
أ- مذكرة البشير الإبراهيمي	70
ب-تطبيق قانون العلمانية	72
المطلب الثالث:مشاركة الجمعية في جبهة الدفاع عن الحرية	77-74
المبحث الثالث: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية الثورة التحريرية وبعدها (1954- 1956م)	86-78
المطلب الأول: نشاط الجمعية في الداخل(الجزائر)	80-78
المطلب الثاني: نشاط الجمعية في الخارج(القاهرة)	82-81
المطلب الثالث نشاط الجمعية من خلال هجومات 20 أوت 1955م	86-83
خاتمة	90-88
الملاحق	105-91
بيبليوغرافية	111-106
الفهارس	117-112
فهرس الشخصيات	114-113
فهرس المصطلحات	114

فهرس القرارات والمراسيم والقوانين	116-115
فهرس الأماكن	117-116
فهرس المحتويات	121-118